

من ملف القضية الفلسطينية

أحمد نافع

الطريق إلى مدرسة



من ملف القضية الفلسطينية

الطريق
إلى
مدرسة

أحمد نافع

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
جميع حقوق الطبع محفوظة

المحتويات

صفحة

- تقديم : بقلم المفكر الفلسطيني الدكتور أحمد صدقي النجاني ٥
- تمهيد ٩
- الفصل الأول : التوجه الفلسطيني نحو التسوية والتتسيق الإقليمي ١٣
- الامتحان الأكبر والمجلس الوطني الفلسطيني ١٥
- وبدأت رحلة الألف ميل ٢٠
- ليس « التوافق » على حساب القضية ٢٢
- بدايات لتحريك الموقف ٢٥
- قراءة لاتفاق عمان ٢٨
- مسار السلام والتردد الأمريكي ٣٢
- المجلس الفلسطيني والمؤتمر الدولي ٣٥
- فلنعد الفرصة للجنة التنفيذية ٣٨
- الفصل الثاني : متغير الانتفاضة وتأثيراتها فلسطينيا وإقليميا ودوليا ٤٣
- لا بد من الدور الفلسطيني إذا كانت واشنطن جادة في تحركها ٤٥
- الانتفاضة تفرض مطالبتها ٤٩
- أضواء على قرار الأردن ٥٢
- دورة للانتفاضة والسلام ٥٦
- واشنطن والمنظمة ومنطقة الحوار ٥٩
- عمل عربي يفرز المبادرة الفلسطينية ٦٢
- أمريكا .. والاقترب الصحيح من عملية التفاوض ٦٦
- التطور الكبير داخل إسرائيل ٦٩
- الفصل الثالث : حرب الخليج والتحريك الجديد نحو التسوية ٧٣
- ١ - القضايا الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب ٧٥
- ٢ - القضايا الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب ٧٨
- الضمان لنجاح مؤتمر السلام ٨٢

- ١ - وثقة مراجعة قبل التحرك الجديد
- الوصول بأمريكا إلى المتطلبات الضرورية للتسوية ٨٥
- ٢ - وثقة مراجعة قبل التحرك الجديد
- موقف عربي موحد بشأن أساسيات التسوية ٨٨
- التغيير يفرضه واقع العمل الفلسطيني ٩١
- الفصل الرابع : مؤتمر مدريد - المقدمات والإشكاليات والنتائج ٩٥
- قضية التمثيل الفلسطيني ٩٧
- قبل إرسال المنكرات الأمريكية للتفاهم ١٠١
- منطلقات صحيحة لعملية السلام ١٠٤
- الفلسطينيون في مواجهة واقع جديد ١٠٧
- منظمة التحرير الفلسطينية ومؤتمر مدريد ١١٠
- العناصر الموضوعية التي أبرزها مؤتمر مدريد ١١٤
- موسكو : فرصة لتسوية قضايا اللاجئين من منطلقات عربية ١١٨
- محادثات موسكو في الميزان ١٢٢
- الحديث عن الكونغرسالية وموقعه من مباحثات التسوية ١٢٦
- ١ - التطورات الأخيرة وعملية السلام
- حان وقت مراجعة أمريكا ١٣٠
- ٢ - التطورات الأخيرة وعملية السلام
- بناء الثقة وإزالة الثغرات ضروريان لإنجاح المفاوضات المقبلة ١٣٤
- الملحق الوثائقي ١٣٩

بقلم المفكر الفلسطيني الدكتور أحمد صدقي الدجاني

هذا كتاب آخر يعالج قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني في إحدى مراحل الدقيقة ، خصوصيته التي تجعله جديراً بالقراءة .

المرحلة هي تلك السنوات التسع الحافلة بالأحداث التي تلت خروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت أواخر شهر أغسطس / آب ١٩٨٢ ، حتى انعقاد مؤتمر مدريد يوم ٣٠ توبر / تشرين أول ١٩٩١ .

إن انعقاد مؤتمر مدريد حدث كبير في تاريخ قضية فلسطين ، دخل فيه الصراع العربي لصهيوني مرحلة جديدة من مراحل المتتالية عبر قرن وعقد من السنين منذ عام ١٨٨٢ . وأن م أبعاد هذا الحدث ومعرفة أسباب حدوثه واستشراف ما بعده تتطلب استحضار أحداث المراحل عابقة ، وبخاصة تلك التي جاء ليكون نهاية لها . ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب لأنه يطل بقارئه لي هذه المرحلة .

لقد تابع الأستاذ أحمد نافع تطورات قضية فلسطين خلال هذه السنين التسع أولاً بأول . ونشر بالجنه لها في مقالات بالعدد الأسبوعي لجريدة الأهرام القاهرية ، وها هو يستجيب لفكرة لختيار دد من هذه المقالات ليضمها هذا الكتاب ، وهي فكرة طرحها عليه بعض إخوانه ممن شهدوا لدتها ولمسوا أثرها في أوساط المعنيين .

يذكر هؤلاء الأستاذ أحمد نافع فضلته في العناية بقضايا أمتنا العربية بعامه ومنها قضية سطين . ويسجلون له مشاركته الفعالة في زاوية الوطن العربي بجريدة الأهرام التي أسهم في .عرة إلى وجودها فظهرت إلى حيز الوجود في ١٦/٣/١٩٨٤ في وقت كانت الحاجة ماسة فيه ١ في صحافة مصر العربية . ويقدرون مدى الجهد الذي بذله الأستاذ أحمد نافع في متابعة القضايا

العربية ، ويحمدون له معالجته لها بروح إيجابية وبالتزام بالانتماء العربى وبلغة رصينة بناءة فى وقت اشتدت فيه وطأة « دعايات إعلان الأزمات » على القراء .

ينكر هؤلاء أيضا كيف كان الأستاذ أحمد نافع يختار موضوع مقاله كل أسبوع بعد عيش مع الأحداث الجارية ، وإمعان نظر فيها ، ووقوف أمام قضايا تتعلق بها ، ومشاورة من ثم حول أولوياتها والأسلوب الأمثل لمقاربتها وتفاعل مع مختصين بشأنها ، ثم الكتابة . وقد أكسبت هذه الآلية المقالات خصوصيتها التى تمثلت فى كونها مبادرة بطرح أمور بوضوح يتسم فى أكثر الأحيان بجرأة وسط أجواء مختلفة ، كما تمثلت فى كونها تخاطب دائرة واسعة من القراء وتحظى باهتمام المعنيين بخاصة . واستطاعت هذه المقالات بهذه الخصوصية أن تحدث تفاعلات قوية فى أوساط أولئك المعنيين ، وهو أقصى ما تطمح إليه الكلمة البناءة .

لقد وظف الأستاذ أحمد نافع فى كتاباته هذه خبرة طويلة فى الاشتغال بمتابعة القضايا العربية على مدى أربعة عقود من السنين ، منذ عمل فيها محررا لجريدة المصرى ، منتقلا بين العواصم العربية ثم مراسلا لجريدة الجمهورية فى دمشق عام ١٩٥٤ ، فمشاركا فى إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط عام ١٩٥٦ ، ثم مديرا لمكتبها فى دمشق فيما بين عامى ٥٨ ، ٥٩ ، ثم انضم بعد ذلك إلى أسرة تحرير الأهرام فى سبتمبر ١٩٥٩ ليكون معنيا بالشؤون العربية فيها ، فكتبها متخصصا فى هذه الشؤون ومشرفا عليها ، وقام أثناء ذلك بزيارة كل أقطار الوطن العربى ، والتعرف على كثير من القيادات العربية الفكرية والسياسية ، وحضور العديد من المؤتمرات والندوات العربية والإسلامية .

حين نمشخص الأحداث التى حفلت بها مرحلة ما بعد بيروت وما قبل مدريد فى العمل الفلسطينى والصراع العربى الصهيونى ، نقف أمام بعض منها كانت له آثاره الواضحة على مجرى الصراع . ونلاحظ أن هذا البعض شمل مختلف الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية لقضية فلسطين . فعلى صعيد ما يعرف بالمبادرات الأمريكية بدأت المرحلة بمبادرة ريجان يوم ١٩٨٢/٩/١ بعد معركة بيروت الكبرى ، وانتهت بمبادرة بوش يوم ١٩٩١/٣/٦ بعد حرب الخليج . وقد بلورت قمة فاس الثانية يوم ١٩٨٢/٩/١٠ مشروعا عربيا للسلام . وشهدت المرحلة انعقاد خمس دورات للمجلس الوطنى الفلسطينى أعوام ٨٣ و ٨٤ و ٨٧ و ٨٨ و ٩١ ، وحدثت تفجرات فى الساحة الفلسطينية وجهودا كبيرة للحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وحماية الوحدة الوطنية . كما شهدت مساعى حثيثة لتنظيم العلاقات الفلسطينية الأردنية ، ففيها تم إبرام اتفاق عمان عام ١٩٨٥ الذى لم يعمر طويلا . وكان انطلاق الانتفاضة الفلسطينية يوم ١٩٨٧/١١/٢٩ أهم أحداث المرحلة على الإطلاق ، بما عبر عنه من صحو فلسطينية عربية فى مواجهة الغزوة الصهيونية . وجاء حدث فك الارتباط الأردنى بالضفة الغربية يوم ١٩٨٨/٧/٢١ ليشير إلى واقع جديد فى العلاقة بين الضفتين الشرقية والغربية للأردن . تماما كما جاء إعلان الدولة الفلسطينية يوم ١٩٨٨/١٢/١٥ إشارة أخرى إلى وجهة التحرك السياسى . وشهدت المرحلة أيضا المحاولات الإسرائيلية المستميتة للقضاء على الانتفاضة طيلة خمس سنين بأشعب وسائل الإرهاب الصهيونى الرسمى وغير الرسمى

دون جدوى ، وطرح شامير مشروعه لتسوية الصراع فى ربيع ١٩٨٩ ، وقد أثار هذا الطرح تفاعلات سياسية من بينها النقاط العشر التى طرحها الرئيس مبارك والنقاط الخمس التى طرحها وزير الخارجية الأمريكى السابق جيمس بيكر . وأحداث أخرى شهدتها المرحلة نجدها جميعا فى خلفية مقالات هذا الكتاب أو فى صميمها ، وقد أحسن الأخ الأستاذ أحمد نافع فى اختياره لمجموعة وثائق هامة تتعلق بهذه الأحداث ليضمها كتابه .

تمهيد

يجمع هذا الكتاب عددا من الدراسات ، والمقالات ، التي كتبها في الفترة التي تلت مبادرة الرئيس الأسبق رونالد ريغان ، في أعقاب الخروج الفلسطيني من بيروت ، وذلك من خلال المتابعة للصيغة لمجريات الأحداث على الساحات ، الفلسطينية ، والعربية ، والدولية .

وفي اعتقادي أن هذا الكتاب يأتي تماما في اللحظة التي تشد فيها حاجة العقل الاستراتيجي والسياسي العربي إليه . فهو يجمع في وقت واحد بين تحديد ملامح « اللحظة الراهنة » التي تعيشها القضية الفلسطينية ، وبين ما يمكن تسميته بالملامح الرئيسية لـ : « التاريخ القريب » لهذه اللحظة الراهنة نفسها : وهي لحظة تمثل مرحلة من أخطر المراحل التي عاشتها القضية القومية الأولى للأمة العربية في تاريخها كله على مدى نصف القرن الأخير : إنها مرحلة عملية التفاوض لإقرار الحقوق الفلسطينية المشروعة ، بينما تجري عملية التفاوض نفسها ، وسط ظروف دولية - عالمية وإقليمية - عاصفة ، شهدت ولا تزال تشهد - انقلابات جذرية هائلة في موازين القوى ، وفي توجهات وأوضاع أطراف مؤثرين رئيسيين على صعيد المنطقة أو على نطاق العالم بأسره ، تلك الانقلابات التي كان العقل الاستراتيجي السياسي المصري (دون مبالاة) من أسبق من أبصروا احتمالاتها ، ومن أوائل من دفعوا المنطقة والعالم إلى مسارها « الواقعي » منذ حرب أكتوبر المجيدة وما بعدها : وربما تكون هذه البصيرة الاستراتيجية ، المبدئية والعملية في آن واحد ، هي أكبر مصادر الخبرة التي يعتمد عليها المفاوض العربي الآن ، في تعامله مع ثوابت القضية ومع متغيراتها سويا ..

والتفاوض ، كمنهج لتسوية الصراعات المعقدة ، التي لم تحسم في ميادين القتال حسما نهائيا ، عادة ما يتضمن في جوهره احتمال تقديم تنازلات ، أو احتمال تقديم بدائل أو الاختيار بين بدائل مطروحة ، واحتمال قبول تنازلات مقابلية من الطرف - أو من الأطراف الأخرى - في عملية التفاوض ، أو احتمال التفاعل مع بدائل يقدمها هذا الطرف الآخر أو ذلك .

ولكن المفاوض الفلسطيني يملك قضية يستحيل تصور تقديم تنازلات ، ومبدئية ، بشأنها : لأنها قضية الحصول من الجماعة الدولية (ومن القيادة المعاصرة لهذه الجماعة الآن) على الإقرار

الرسمي بوجود الشعب الفلسطيني ، كشعب مستقل ، له حقوقه المشروعة ... ذلك الوجود الذي بدأت به « القضية » قبل أكثر من نصف قرن ، لأن من كانوا يسيطرون على المجتمع الدولي أيامها ، لم يكونوا يتخيلون أن هناك شعبا اسمه : الفلسطينيون ، أو أن يمثل هذا الشعب - أصلا - وجودا ..

المفاوض الفلسطيني لا يستطيع أن يقدم تنازلات في هذا الشأن ، ولا أن يطرح أو أن يقبل « بدائل » يطرحها الآخرون ، من زاوية المنطق العاقل ، بصرف النظر عن زوايا التاريخ الفعلي والحقائق السياسية والقانونية والمكانية والقتالية : لأن « الوجود » إما أن يكون قائما ، ملموما ومحددا ، أو غير قائم ، ولا شيء بينهما أبدا .

ولهذا السبب ، فإن المفاوض الفلسطيني ، يخوض تجربة في « الفعل » السياسي والاستراتيجي (لا في مجرد العمل الدبلوماسي) تكاد تكون غير مسبقة في التاريخ المعروف (ربما باستثناء تشابه من بعض الجوانب مع تجربة المفاوض الجزائري في المراحل الأخيرة من الثورة الجزائرية أوائل الستينات) : إنها تجربة « فعل » يتضمن نقضين لا يلتقيان ، أي : حتمية التنازل - أو قبول تنازل الطرف الآخر - واستحالة في وقت واحد ، بينما لا بد من أن يستمر هذا « الفعل » حتى يصل إلى نتيجة « إيجابية » تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه ، والاعتراف بوجوده ، وبما يترتب على هذا الاعتراف ، على الساحة الدولية ، العالمية أو الإقليمية ، وتضمن السلام والاستقرار - القائمين على العدل - لكل شعوب المنطقة وما حولها .

وفي ضوء ما تتضمنه فصول هذا الكتاب من « حقائق » ومن « استبصارات » نافذة حول التاريخ القريب - الذي مازلنا نعيشه ونتابع تفصيلاته وتحولاته - لعملية السلام والتفاوض الراهنة ، في هذا الضوء ، لعلنا نستطيع الآن أن نبصر بوضوح كامل ما يتضمنه موقف وممار المفاوض الفلسطيني ، من مصاعب وعقبات ، تبدو في كل خطوة كأنها سوف يستحيل تخطيها أو إيجاد تسوية - مبدئية وعملية في آن واحد - تكفل التغلب عليها أو التقدم إلى ما بعدها ..

وقد يكفيننا في هذا الصدد ، أن نتوقف عند لحظتي « البداية » و« التوقف » المؤقت ، في كل من التاريخ والاستبصارات اللتين يبدأ الكتاب بالأولى ، ويتوقف بالثانية : البداية في شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ ، بعد أيام من صدور ما عرف باسم : « خطة فاس » العربية لعملية السلام ، وهي الخطة التي تضمنتها قرارات قمة فاس العربية : فهذه القرارات ، والخطة نفسها ، أعطت للقيادة الفلسطينية الأساس العربي الشامل ، أو « الموافقة » العربية على الدخول في عملية « التفاوض » من أجل سلام عادل ومشرف بين الأطراف العربية - ومن بينها بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبين إسرائيل ، وعلى أساس ما قرره القمة العربية - في دورة سابقة - من أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، داخل الأرض المحتلة وخارجها : إن المعنى الذي أريد إبرازه وتأكيدُه هنا ، هو أن « خطة فاس » لم تكن - في جوهرها - مجرد اقتراحات أو تصورات عمل - ومبدئي - لكيفية سير عملية التفاوض ومبادئها وأهدافها ، وإنما كانت تعبر - أساسا - عن تجاوز العقبة العربية (أم أقول : الميكولوجية العربية) لإشكالية تكاد تكون إشكالية « عقيدية » تتعلق

بتقبل وجود إسرائيل نفسها على أرض ظلت عربية طوال ما يقرب من عشرين قرناً متصلة ، وبعد هذا التجاوز ، بمدلوله الفكرى والسيكولوجى ، أصبحت المسألة حتى بالنسبة للعقل الفلسطينى ، مسألة إجرائية ، تتعلق بالطريق الذى لابد من قطعه ، لانتزاع إقرار العالم ، وإسرائيل ، بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة ، فى تقرير المصير .

ولكن لحظة النهاية - فى الكتاب وفيما يرصده من تاريخ وما يطرحه من استبصارات ، تأتى بعد أن ألغت إسرائيل الحظر القانونى على لتصال الإسرائيليين بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التى يعتبرها العالم العربى ، والجماعة الدولية بأسرها تقريبا ، والشعب الفلسطينى دون تحفظ الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين وذلك فى الشهر السابع من عام ١٩٩٢ : أى بعد نحو عشر سنوات كاملة (تنقص شهرين فحسب) من صدور خطة فاس ، ومن إعلان الفلسطينيين ، ومعهم الأمة العربية كلها ، تجاوزها للإشكالية وجود إسرائيل ، تجاوزا فكريا وسيكولوجيا فى وقت واحد : ألا يدفعنا اكتشاف الفارق الجسيم بين الموقفين (العربى - الفلسطينى والإسرائيلى) إلى التساؤل ، عما إذا كان أكبر ما يواجهه المفاوض الفلسطينى من عقبات ، إنما يكمن فى عقلية المفاوض الإسرائيلى نفسه وفى قناعاته ، ونواياه ؟!

ومع ذلك ، فإن المنطق وواقع العالم المتغير الآن ، وفرضان التسليم بأنه لا بديل أمام الطرفين ، سوى أن يستمر « فعل التفاوض » حتى يصل إلى نتيجته الايجابية : وأقول هنا إنه لا بديل سوى استمرار هذا الفعل الفريد - فى التاريخ السياسى والاستراتيجى : أمام « الطرفين » معا : ذلك أن الخطاب السياسى - والفكرى - فى هذا الكتاب ، ليس موجها فحسب إلى القارئ العربى ، وإنما هو خطاب موجه إلى كل الأطراف الرئيسية ، المشتركة - مباشرة أو بشكل غير مباشر ، فى مسار المفاوضات « للفلسطينية - الإسرائيلية » وبشكل خاص ، إلى الطرفين ، الإسرائيلى والأمريكى : وهذان الطرفان ، يحتاجان أكثر من أى طرف آخر - فى هذا المسار بالذات - إلى أن يرادجا « التاريخ القريب » للمفاوضات - وهو تاريخ مستمر « وقائم لا يزال بحكم استمرار عملية السلام والتفاوض ذاتها ، ويحتاجان إلى أن يقرأ هذه « المراجعة » الموضوعية لذلك التاريخ ، لأنها مراجعة كانت تجرى خطوة خطوة مع جريان أحداث التاريخ نفسها ، وبحداثتها ، وفى قلبها ، سعيًا إلى استخلاص الدلالات الرئيسية للصحيحة فى كل خطوة ، سواء كانت خطوة إلى الأمام ، أو إلى الخلف ، من جانب هذا الطرف أو ذلك ، على طول المسار المتذبذب أو المتقلب للتاريخ نفسه ، وهى مراجعة لم تلتزم إلا بالحرص على أن يتحقق - بالفعل - السلام القائم على الأساس الوحيد الذى يضمن أن يكون سلاما مستقرا ودائما ، أى « العدل ، بتكافؤ الحقوق فى الوجود وفى تقرير المصير وفى الأمن » .

ولأن هذا التاريخ لا يزال مستمرا - فى صورة عملية التفاوض نفسها سعيًا إلى هذا السلام العادل ، فما أجدرنا بأن نلقى نظرة متأملة وفلحصة على جنوره القريبية ونحن نتابع استمرارية مجرياته .

إن عشرين شهرا من المفاوضات شهدت إحدى عشرة جولة توقفت ليكتشف العالم أن

المفاوضات كانت تجرى على الدوام عبر قنوات موازية لتلك القناة الرسمية الدولية المعلنة (قناة مدريد) ، وأن هذه المفاوضات الموازية قد أثمرت اتفاقين هامين هما الاتفاق على الاعتراف المتبادل ، والاتفاق على إطار المبادئ والمعروف بخيار غزة - أريحا أولاً .. وإن كان الإعلام الدولي قد ركز على الاتفاق الثاني فإن الاحتفال الدولي في البيت الأبيض أكد الاتفاق الأول وأعطاه معاني ليست واردة في نصوص الخطابين المتبادلين .

ولقد أوضح التوصل إلى هذه الاتفاقات والصياغات التي تم التوقيع عليها ، وآليات التفاوض حولها أن عملية التفاوض الإسرائيلي / الفلسطيني / العربي تكتسب ، وتفرز ، خصوصياتها التي تتلاءم مع خصوصية هذا الصراع ، وتحلول للفتن طوال الوقت على ما تسببه هذه الخصوصية من جمود في المواقف النابعة من أن الصراع - كما سبق الذكر - هو صراع بين نقيضين لا يستطيع أحدهما أن يقدم تنازلات للأخر دون أن يمس ما يعتبره ميباً لوجوده .

ومن الواضح أن الأطراف جميعاً متفقة بغير إعلان على قبول للتوصل إلى نقاط التقاء عملية دون توصيفها بألفاظ ومسميات تثير الاعتراض من الجانبين ، وإذا كان الغموض البناء ، هو من الأساليب المعروفة في عمليات التفاوض فيما سبق ، فإن التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي أثبت حتى الآن تفوقاً في هذا الشأن ، ليس فقط في مجال القبول بصياغات غامضة وإنما في ساحة القبول بالأمر الواقع المفسر لهذه الصياغات الغامضة دون إعلان أيضاً .

ولقد سبق قرار إلغاء الحظر القانوني على اتصال الإسرائيليين بمنظمة التحرير الفلسطينية اتصالات كثيرة ، بعضها معن وبعضها غير معن ، ولم يتم إلغاء الحظر إلا بعد أن كانت هذه الاتصالات قد شقت قنواتها المعروفة والمعلنة . وعندما جاء دور التفاوض الفعلي حول خطوة أبعد انقلب الطرفان إلى المفاوضات المبرية ، وكأنهما استبدلا الحظر القانوني من الجانب الإسرائيلي والحظر الميكولوجي من الجانب العربي بحظر آخر يمكن تسميته بتأمين العملية السياسية .

إن الوصول إلى مدريد ، والطريق من مدريد إلى البيت الأبيض ، ومن البيت الأبيض إلى طابا مروراً بالقاهرة ، ملء بالتجارب والخبرات التي متضافر بالتأكيد إلى ما سبق في أنبيات العلوم السياسية حول التفاوض . ولا يزال الباب مفتوحاً لمزيد بحث لا يمكن قراءة عملية التفاوض الفلسطينية / الإسرائيلية / العربية دون قراءة كل ما يقع من أحداث وكل تحركات الأطراف (إبغاضة ، وإدخالها في إطار تفسير وتفسير الصياغات القانونية المعلنة ، والأرجح أن يستمر الحال على هذا المنوال لأنه في مثل هذا الصراع ، الذي استمر ما يقرب من قرن ، لا يجوز توقع الوصول إلى اتفاق كامل بشأنه دون أن يعايش الناس كافة التغيرات المترتبة عليه أو المؤبدة إليه . فالأمر لا يتوقف عند حد توقيع أطراف رسمية على اتفاق لكي يمكن تنفيذه ، وإنما يتوقف في الأساس على التغيرات الايديولوجية والميكولوجية في العقل على جانبي الصراع وبين أطرافه جميعاً . لعنا . كل الأطراف - نستخلص من هذه النظرة ما يساعد الخطوات المقبلة على أن نختار الطريق الصائب إلى الهدف الصحيح .

أحمد تافع

الفصل الأول

التوجه الفلسطيني نحو التسوية
والتنسيق الإقليمي

الامتحان الأكبر .. والمجلس الوطني الفلسطيني

نتيجة

الأنظار من كل صوب إلى الاجتماعات المرتقبة للمجلس الوطني الفلسطيني التي تفتتح في الجزائر يوم ١٤ فبراير الجاري ، الاثنين المقبل ، . فالمجلس الذي يضم ٣٥٥ عضوا هو السلطة العليا في منظمة التحرير الفلسطينية منه تكتسب اللجنة التنفيذية للمنظمة شرعيتها التي من خلالها تمارس سلطاتها وتباشر أعمالها . وبذلك يكون واضحا أن قدرة القيادة - الممثلة في اللجنة التنفيذية - على التحرك نحو السلام العادل تتوقف على القرارات التي يصدرها المجلس الوطني والاتجاهات المحددة التي يعبر عنها ..

وإذا ما تحدثنا عن التحرك الفلسطيني نحو السلام فإننا نعني كذلك التحرك العربي شبه الجماعي . ذلك أن القرار الفلسطيني هو محور العمل العربي المشترك فيما يتعلق بالتسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط . وحتى الآن فإن الاتجاه الفلسطيني الغالب يتبنى مشروع السلام العربي الذي وافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في مؤتمر القمة الذي عقد في مدينة فاس المغربية ، وبسط تطورات معروفة . وهذا الاتجاه لا يخلو المبادرات الأخرى ومنها مبادرة ريجان والمشروع المصري الفرنسي الذي لا يزال مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن ، أي أن الرأي الفلسطيني السائد يأمل في تنفيذ المخطط العربي مع استغلال كل الإيجابيات في المشروعات المطروحة على الساحة .

وكان آخر ما نسب إلى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وصفه لمشروع ريجان بأنه إيجابي ، غير أنه قارنه بحرية تحاول أن تسمير مسرعة على ثلاث عجلات ، إذ يمثل العنصر المفقود في الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وأن تكون لهم دولة خاصة .

ويمكن الجزم بأن الاتجاه الفلسطيني الغالب يؤيد الخط الذي نهجته القيادة الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات ، وخاصة في حقبة ما بعد لبنان . وهو خط يدل على الحكمة البالغة واستثمار كل فرصة تحقق السلام العادل وعدم مصادرة أي تقدم في هذا الصدد من جانب الأطراف المؤثرة فيما لو اعترفت بالمتطلبات الأساسية لأية مفاوضات تتعلق بالقضية الفلسطينية . ولذلك فإن المنظمة تطالب الولايات المتحدة بالاعتراف بها مقابل الانضمام لعملية السلام في ظل مبادرة ريجان، وتلك من نقط الالتقاء الرئيسية بين المشروع الأمريكي ومشروع السلام العربي في فاس . ولهذا السبب نفسه فإن للمنظمة رأيا لم تتم بلورته بعد بصفة نهائية إزاء المشاركة الفلسطينية مع الأردن في

أية مفاوضات محتملة ، وذلك بعد أن اتفق الجانبان ، الأردني والفلسطيني - « منظمة التحرير » ، على التحرك معاً من أجل تحقيق السلام للعادل ، كما اتفقا على العلاقات الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين المحررة .

وقد يعنى هذا القول أن المتوقع أن يصدق المجلس الوطنى الفلسطينى على مشروع فاس ، ويدعو لدولة فلسطينية ترأسها منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يدعو لحدود آمنة لكل دول المنطقة . إلا أنه يصعب كثيراً على أى مراقب أن يحدد - قبل انتهاء اجتماعات المجلس الوطنى - الإطار الذى يختاره المجلس للمفاوضات فى ضوء التطورات التى جرت أخيراً فى الساحة الفلسطينية ، ذلك أنه إذا كان التكوين تجارة خادعة فى بعض الأحيان فلن هذا الاصطلاح أكثر ما يكون ملائمة عند الحديث عن الشرق الأوسط .

ونرجع الصعوبة فى اختيار الإطار إلى الخلافات الفلسطينية . ويؤكد التحليل النهائى أن السبب الأكبر فيها هو وقوف أمريكا عاجزة عن دفع مقترحاتها إلى الأمام رغم مضى خمسة أشهر كاملة على إعلان مبادرة ريجان التى اعترف فيها لأول مرة بأن للشعب الفلسطينى قضية ، ومن أسبابها أيضاً عدم قدرة أمريكا - حتى الآن - على إخراج قوات الاحتلال الإسرائيلية من لبنان حتى يستعيد استقلاله وسيادته الوطنية على كل أراضيها ، إلى جانب أن أمريكا لم تعمل بعد على إظهار بادرة الجدية المطلوبة لالتزامها بمشروع ريجان ، وهى وقف حركة الاستيطان الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد أدى استمرار فقدان الثقة فى السياسة الأمريكية إلى وجود ظاهرة مثل اجتماع طرابلس - فى ليبيا - التى حضرته تنظيمات فلسطينية كانت قد أقرت الخط العام للمنظمة ثم بدأت تعارضه إلى الحد الذى هاجمت فيه مشروع فاس ، رغم أن مثل هذه الظاهرة جديدة بالحسم من التجمع الفلسطينى ومجموعة الأمرة العربية على حد سواء ، بسبب ما شابهها من إملاء وإخلال باتفاق عربى فى الرأى سبق التوصل إليه .

ولا يمكن إلقاء الضوء على أثر هذه الخلافات على الاجتماعات المقبلة للمجلس الوطنى الفلسطينى دون أن نحدد القوى المؤثرة فى المناقشات والاتجاهات التى تعبر عنها من خلال تحديد القضايا العامة المطروحة على المجلس ، وهى القضايا التى يتعين على القيادة الفلسطينية أن تناقشها ونرى التيار العام بشأنها ، وباستثناء العمل التسلح لدخل الأرض المحتلة الذى يتفق الجميع على أنه فرض واجب . فلن بقية القضايا تثير فى الساحة الفلسطينية وجهات نظر مختلفة وأبرزها :

قضية الإطار الأمريكى والموقف منه - قضية الحوار مع الأردن والعمل المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية - العلاقات مع سوريا - العلاقات مع مصر - علاقات المنظمة مع إسرائيليين يعترفون بحقوق الشعب الفلسطينى .

ويبدو للوهلة الأولى أن مسألة الإطار هى أصعب القضايا ، بالنظر إلى التيار السائد الآن . فهناك بعض تنظيمات فلسطينية تعادى الإطار الأمريكى ، وهناك موقف سورى واضح يعادى

مشروع ريجان ، ويلقى هذا الموقف بتأثيراته على بعض التنظيمات التي تمتصها سوريا . وكانت كل التصريحات التي خرجت من دمشق ضد تحركات القيادة الفلسطينية ينظر إليها في الدرجة الأولى بوصفها تعبيراً عن الخلافات السورية الأردنية لا باعتبارها خلافات فلسطينية داخلية .

كما أن الاتحاد السوفيتي يرفض الإطار الأمريكي لأنه لم يشارك فيه ، وتأثير موسكو هنا ليس في مجال عمل للتسوية ، ولكنه يبرز من خلال المقولة للتدعيم : إن أمريكا ليست عازمة على القيام بتسوية عادلة ، وأنه إزاء ذلك لا مجال أمام العرب سوى إعادة بناء التوازن الاستراتيجي في المنطقة على أسس أخرى . أي أن الذين يعتقدون بسلامة هذه المقولة هم أولئك الذين لا يعتقدون بوجود فرصة للسلام .

وبدون مناقشة مبررات الموقف السوري وسلامة المقولة السوفيتية من خطئها فإن الانطباع السائد في كثير من الأوساط الفلسطينية له ملاحظات مبدئية على الإطار الأمريكي وعلى مضمون مشروع ريجان ، ويتشكك في إمكانية أن يتحقق انسجام في الرأي من خلال بحث هذه القضية .

وعلى هذا الأساس فإن القيادة الفلسطينية تقف أمام طريقين وبسط حرص بالغ على الوحدة الوطنية :

أولهما : طرح مواقف للمناقشة وطلب للحسم فيها بالاقتراع عليها . وثانيهما : مناقشة خط عرض لمساستها يتم تجاوزه والحصول على الشرعية والثقة في القيادة ، ثم التصرف على ضوء معطيات جديدة .

وبدون مفاضلة بين أي الطريقتين في هذه المرحلة الدقيقة من العمل الفلسطيني فإن الواضح أن هناك اتجاهين يبرزان في هذا الصدد :

تبار يقول إنه نتيجة للمعطيات السياسية الراهنة وللصيغة الديمقراطية الخاصة التي تبناها العمل الفلسطيني أصبح من الضروري أن يأخذ الجميع هذه المعطيات بعين الاعتبار عند رسم سياسة المرحلة القادمة ، ولو أدى الأمر إلى وجود أغلبية حاكمة ووجود معارضة خارجها . وتبار آخر يقول : علينا أن نبقي مما في صيغة محددة ويقاسم مشترك أقل ، لأنه لا توجد للعمل الفلسطيني حالياً أرض صلبة يقف عليها ، وبذلك فهو لا يحتمل الخلاف .

وبذلك تكون اجتماعات الجزائر أول لقاء للمجلس الوطني الفلسطيني تمتحن فيه هذه القضية وتبرز فيه الغلبة لأي اتجاهين :

الأول - أن الأوان لكى نقول من يؤيد ومن يعارض .

الثاني - لا فليكن للوصول إلى قاسم مشترك هو الممتدح .

وتبدو الصعوبة بالنسبة للرأي الأول في حقيقة أن المناخ السائد الآن في مجمله لا يمكنه

من القطع لأن الحقائق الواقعية في السياسة تجعل تأثيرا كبيرا لأصحاب الرأي الآخر ، ويمكن إدراك ذلك بوضوح من التعرف على مواقف أغلبية التنظيمات الفلسطينية والتعرف على أرضها ومواقفها .

لقد حكمت العمل الفلسطيني منذ عام ١٩٦٩ صيغة الجبهة الوطنية التي تقودها فتح - كبرى التنظيمات برئاسة عرفات - وتشارك فيها مجموعة التنظيمات والكفافات الفلسطينية . ولو نظرنا لأهم التحالفات في هذه الجبهة خلال العقد الماضي لرأينا أنها منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٩ كانت تقوم على تحالف رئيسي بين فتح وتنظيم للصاعقة ، تابع لسوريا ، ، فكان الاتفاق يمكن من رسم العلاقة ببقية التنظيمات والكفافات ، وهذا يعني أن ذلك المحور ساندته علاقة بين فتح وسوريا .

وفي عام ١٩٧٩ بدأ اختلال يظهر في هذا المحور ، وهو اختلال تعمق فيما بعد ، مما يعني أن المجلس الوطني الفلسطيني يعتمد لأول مرة في ظل خلاف بين سوريا وقيادة فتح . كما أنه يعتمد لأول مرة على أساس محور جديد هو محور فتح والجبهة الشعبية برئاسة جورج حبش والجبهة الديمقراطية برئاسة نايف حواتمة ، الذين وقعوا على بيان عدن قبل شهرين ، مع إتاحة الفرصة لبقية التنظيمات كي تنضم مع هذا المحور .

وقد حدث بعد اجتماع عدن أن جرى تحريك استهدف التأثير على هذا المحور وتمثل في الدعوة لاجتماع طرابلس الذي شاركت فيه الجبهتان الشعبية والديمقراطية ، والذي خرج بمقررات تخالف - إلى حد ليس بالقليل - ما تم الاتفاق عليه في عدن . وقد ترددت أحاديث عن تحفظ الجبهة الشعبية على بعض ما تم التوصل إليه وعلى مبررات طرحتها الجبهة الديمقراطية ، ولكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بالأمر الذي تركه هذا الموقف . وكان الاتجاه في المجالس الوطنية السابقة يحرص على الوحدة الوطنية من خلال توافق جميع التنظيمات حول مختلف الموضوعات . وقد أوصل ذلك - كما يلاحظ عدد من المراقبين في السنوات الأخيرة - إلى صياغة قرارات عامة يذهب المشاركون في صياغتها مذاهب شتى في تفسيرها ، وتصل بمجموعها إلى حالة من عدم الحسم حتى تردد للحدث على الصعيد الدولي والوطني والقومي عما يسمى بالتوافق المشلول .

ومن هنا برز رأى ينادى بضرورة الطرح للقضايا واتخاذ القرارات المحددة بشأنها ، حتى لو أدى ذلك إلى خروج بعض التنظيمات التي تمثل أقلية من اللجنة التنفيذية لتعارض المعارضه خارجها ، ويستند المناوون بهذا الرأي إلى ما تبين من أن مواقف هذه التنظيمات محكومة بتأثيرات عربية على نحو ما بدأ يشكل صرخ في مؤتمر طرابلس الأخير .

والسؤال هو الآن : أي الاتجاهين سيغلب في الاجتماعات القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني : وهل تنجح النية عند القيادة الفلسطينية إلى الحسم في موضوعات مطروحة ؟ أم أن الغلبة ستكون لاستمرار صيغة الجبهة الشاملة للحد الأدنى من الاتفاق ، يمكن لأطرافها أن يفسر القرارات كل على هواه .

وواضح أن انتهاء المجلس بإحدى الصيغتين يعنى تفويض اللجنة التنفيذية للتحرك على الصعيد السياسى وفقاً لمقررات ستكون فى الحالة الأولى واضحة كالصبح ، بينما تكون فى الثانية حمالة أوجه يفسرها كل طرف ما شاء له التفسير ، وتثير خلافات محدودة داخل العمل الفلسطينى .
وينوقف الأمر كله على مدى اقتناع القيادة بجدوى ما هو مطروح ومدى مآلديها من تأكيدات على إمكانية تنفيذ ما هو مطروح ومدى ما يحكمها على الصعيد الواقعى من قيود فى حركتها بسبب فريضة توزع قواتها .

١٩٨٣/٣/١١

وبدأت رحلة الألف ميل

تحقق

الأمل الذى طال انتظاره ، فألتقى الملك حسين والسيد ياسر عرفات فى جولة جديدة من المحادثات تستهدف الاتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على تصور مشترك لحل القضية الفلسطينية . ومجرد حدوث اللقاء يعد إنجازا لا يستهان به - بل كان بعض المراقبين يراهن عليه - ودلالته أن الطرفين قد استجابا مرة أخرى لنداء المسؤولية بوصفهما الجانبين المعنيين فى الدرجة الأولى بالعمل على امتعاده الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة ، وعلى إنقاذ الشعب الفلسطينى من براثن الاحتلال .

ولعله من السابق لأوانه جدا أن نتعرض لما ينتظر أن تسفر عنه المحادثات التى بدأت بين ملك الأردن والزعيم الفلسطينى ، فهى فى الواقع محادثات شاقة ودقيقة لأنها تتم وسط أحداث سريعة الوقع تجرى فى الشرق - حيث المأساة اللبنانية - وفى منطقة الخليج ، حيث الحرب العراقية الإيرانية التى تدخل بعض مراحلها الحاسمة . وذلك يعنى أن المحادثات ستكون محكومة فى بعض الأوقات بالمضاعفات التى تنجم عن تلك الأحداث والتطورات التى تنتهى إليها .

على أن ذلك لا ينبغى أن يحجب المؤشرات الإيجابية التى ينطوى عليها لقاء عمان . فهو يتم بعد خروج طرابلس الذى انتهى بتحال منظمة التحرير الفلسطينية من آخر محاولات الاستنطاق والسيطرة على فراها . كما أنه يتم بعد أن تؤكد لقيادة المنظمة أن أسلوب العمل داخل المؤسسات الفلسطينية - الذى أدى إلى التوافق المشلول - لا يمكن أن يقود إلى إنقاذ الأرض ، وقد كان من المفاجآت الكبرى كما يذكر بعض العليمين - أن عرفات وجد نفسه ضد الأقلية داخل اللجنة المركزية لحركة فتح . عندما اجتمعت فى الكويت بعد يومين من التوصل إلى مسودة اتفاق عمان فى أبريل عام ١٩٨٣ ، وكان رأى الأقلية بمثابة « الغيتو » ضد الاتفاق ، كذلك يتم اللقاء بعد إحياء الابرلمان الأردنى وبعد محادثات واشنطن التى أجراها الرئيس حسنى مبارك والملك حسين مع الرئيس ريجان بشأن القضية الفلسطينية ، التى أدت إلى التأخر فى حلها إلى ما نعانيه اليوم من حالة عدم الاستقرار السائدة فى الشرق الأوسط .

* وأول للدروس المستفادة هو أن الحل - رغم العامل الدولى المصاعد - فى يد الجانب العربى ، وبالتحديد فى يد الأردن والمنظمة ، ذلك أن إقلاق الجانبين على مبادرة مشتركة واضحة المعالم ، يضع المجتمع الدولى (وخلصه أمريكا) أمام مسؤولياته ، ولا تزال أمريكا متمسكة بدور الشريك فى عملية السلام الشامل بالمنطقة .

• وثاني الدروس أن الجانبين يمكنهما الاستفادة من الجهود العربية ، وخاصة من قبل مصر والمملكة السعودية والمغرب ، آخذين في الاعتبار أن القرار لهما وحدهما ، وأن دور الآخرين هو الدعم الكفيل بإيجاد الإطار ، الملائم لمفاوضات حل القضية الفلسطينية .

• ويجب ألا يغرب عن البال أن هدف المحادثات بين الأردن والمنظمة لا يخرج عن كونه محاولة للمزج بين المبادرات المطروحة أملاً في التوصل إلى الإطار المناسب .

وكانت المحادثات السابقة قد حاولت إقامة جسر بين مشروع ريجان ومشروع السلام العربي الذي صدر في فاس ، فالأول كان يتميز عن الثاني بأنه يمكن تنفيذه ، ومن ثم نبعت فكرة استخدامه كمقدمة لتطبيق المشروع العربي الذي وافقت عليه المنظمة .

• وثالث الدروس المستفادة أن على الجانبين أن يعملوا باتفاقهما على اختبار مواقف أمريكا وبصفة خاصة تجاه المنظمة ، وكان الملك حسين قبل صدور بيان ١٠ أبريل الماضي الذي أعلن فيه أنه لن يتفاوض منفرداً نيابة عن أحد ، قد بحث إلى الرئيس الأمريكي برسالة خاصة من ٥ صفحات يحدد فيها أسباب الفشل ، ومنها :

- إن خطة ريجان باستبعادها المنظمة عن عمد ، لم تعط لعرفات وزملاؤه سوى دافع ضئيل لمساندتها .

- إن فشل أمريكا في حمل إسرائيل على سحب قواتها من لبنان ، قد نسف بقوة مصداقيتها في العواصم العربية .

- معارضة السوفيت المباشرة للخطة ، والعمل المتواصل ضدها من خلال سوريا .

وقد تشير علينا تلك الأسباب التي لا تزال قائمة إلى جانب تنحيز السياسة الأمريكية في عام الانتخابات بأن مهمة الأردن والمنظمة وعرة جداً . ولكن قدرتهما على تخطي عقبات الطريق تكمن في التوصل إلى اتفاق كامل على التصور المشترك وخطته التنفيذية . ورغم أن الطريق طويل فإن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة .

١٩٨٤ / ٣ / ٢

ليس « التوافق » على حساب القضية

الجماهير العربية بالفرجة لقاءات الفصائل الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية بعد خلافات مريرة بلغت حد الاقتتال ، على نحو ما حدث في طرابلس . وكان **استقبلت** الأمل الكبير أن تسفر المناقشات عن فتح صفحة جديدة تصنع في الاعتبار التطورات الإيجابية المحدودة التي حدثت خلال العام الماضي ، والتي لا يزال الكثيرون يرجون لها أن تصل إلى غايتها المنشودة .

وليس هناك من شك أن اللقاءات التي تمت كانت مطلوبة بالحاح ، ولكن النتائج التي أسفرت عنها لم تواجه الأبواب التي أدت في الماضي إلى التفكك الفلسطيني . كما أدت في الوقت نفسه إلى جمود الموقف بعد فشل التحركات الدولية التي سبقت حلول عام الانتخابات الأمريكية للرئاسة التي تجرى في شهر نوفمبر المقبل .

وإذا ما نظرنا إلى النتائج التي أسفرت عنها لقاءات الفصائل الرئيسية بالجزائر في الأسبوع الماضي لوجدنا أنها تعود بنا إلى نفس للمواقف السابقة التي تجسدت خلال اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في شهر فبراير عام ١٩٨٣ ، وبالتالي فإن قرارات الجزائر تركت الباب مفتوحا أمام التأويل والذهاب في تفسير القرارات مذاهب شتى ، فضلا عن أنها قد تؤدي إلى خلافات كثيرة ، فالواضح منها أن منظمة « فتح » كبرى التنظيمات الفلسطينية قد أرغمت على قبولها فيما يبدو حرصا على وحدة الصف الفلسطيني وهي نفس الحجة التي تماق دوما لتبرير عدم الحسم في الأمور المطروحة على بساط البحث .

وعدم الحسم يتضح بجلاء من دراسة قرارات الجزائر ، لأنها لم تقدم جديدا يعين أنصار القضية الفلسطينية على كسر الجمود والتهينة لإقحام المشكلة ما تناح الفرص المناسبة لذلك . بل إن مضمون تلك القرارات قد ظهر كما لو كان يستهدف وقف الأدوار التي يتكفل بها العاملون على التحرك من أجل تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية ، تتقدمهم مصر والأردن . فقد كان من الغريب أن يتضمن البيان الذي وقعه ممثلو الفصائل الفلسطينية في الجزائر أن زيارة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للقاهرة في ديسمبر الماضي قد تجاوزت قرار المجلس الوطني الفلسطيني ، وأن من الضروري مواجهة نتائجها الضارة . وجاء في البيان أن منظمة التحرير الفلسطينية غير ملتزمة بأي شكل من الأشكال بنتائج هذه الزيارة ، وبالإلزامات السياسية التي أسفرت عنها ، ولأن لا بد من تقييمها في إطار المنظمات الشرعية .

وتعرض البيان لعلاقات المنظمة بمصر ، فأشار إلى رفض اتفاقات كامب ديفيد ، ورفض مبادرة ريجان ، والتصديق بقرار مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٨ الخاص بالعلاقات مع ما وصفه « بالنظام المصري » . وكانت مسألة العلاقات قد أدرجت في اجتماع عدن الذي عقد تمهيدا للقاء الجزائر ، ووضع ورقة العمل الخاصة به تحت بند « العلاقات مع سوريا » التي وصفت بأنها « تحالف استراتيجي » بينها وبين المنظمة .

وقد لا يكون من المفيد التعرض لأكثر من ذلك لبيان الجزائر في الآونة الحالية ، ولكن الذي ينبغي ذكره هو أنه إذا كانت هناك للترامات سياسية نتجت عن زيارة عرفات لمصر فهي مزيد من التحرك المصري لصالح القضية الفلسطينية ، في ضوء ما أكتفه الأحداث من أن الإقرار في الشرق الأوسط كله لن يتحقق دون الحل السليم للقضية على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

كما أن مصر ، في اتصالها مع مختلف الأطراف المعنية ، تؤكد أن الحل لا يمكن أن يأتي إلا عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تشارك في أي مفاوضات تتعلق بالقضية . . ودون ذلك فإن مصر لا تقبل على المنظمة مشروعاً معينا أو إطاراً محدداً ، فمن حق المنظمة أن ترفض ما تشاء من مبادرات ، ولكن الذي تعمل له لمصر ، ويؤيدها فيه الأردن ، هو التوصل إلى الصيغة التي ترضيها المنظمة إطاراً للمفاوضات التي تجمع كل الأطراف المعنية بالمشكلة . وأمام الفصائل الفلسطينية المثل الذي قدمه الأردن ، فقد أصبح كذلك رافضاً لمبادرة ريجان ، ويطلب - مثل المنظمة - عقد مؤتمر دولي ينضم إليه الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة وبقية أطراف الصراع العربي الإسرائيلي . .

أما بالنسبة للأردن فقد رفضت قرارات الجزائر أي عمل سياسي مشترك مع الأردن في إطار البحث عن حلول للمسألة الفلسطينية يكون من شأنه المساس بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني . وكرر بيان الجزائر رفض أي حل على أساس مبادرة ريجان أو الخيار الأردني . كما رفض إعادة تشكيل البرلمان الأردني بإعتبار أن من شأنه انتهاك قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط بالمغرب ، وعلى أساس أنه يمس أيضاً الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني .

وقد يكون السبب في عدم اللحسم والعودة ثانية إلى صيغ قديمة فرضها التوافق هو الوصول بالفصائل الرئيسية إلى الاجتماعات المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني ، الذي يملك الرأي النهائي في تحديد سياسة المنظمة ، ولكن المخاوف تظل قائمة من أن تؤدي قرارات لجزائر إلى خلافات جديدة . فهي لم تحظ من قبل بالتأييد الكبير من جانب أولئك الذين يرون أن وحدة الصف الفلسطيني ينبغي ألا تتم على حساب القضية الفلسطينية نفسها ، وكان بين أنصار منظمة فتح نفسها من يمان هذا الرأي علناً ، ويدعو للأخذ بالصيغة الديمقراطية الحقيقية بحيث تكون هناك أغلبية تحكم وأقلية تعارض ، كما أن القرارات نفسها لم تلق التأييد الكافي من أولئك الذين يرون الأرض تמיד تحت أقدامهم في المناطق المحتلة ، التي تكاد تبطلها الممنوطنات الإسرائيلية . وفوق ذلك كله لا يستطيع

أى محلل أن ينكر أن الصيغ القديمة لم تؤد إلى أى نتيجة تفيد القضية الفلسطينية ، وهى لم تحل فى الوقت نفسه دون محاولة ضرب القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى طرابلس بشمال لبنان .

والمهم بعد ذلك أن يؤخذ بيان الجزائر بوصفه أمرا قابلا للتغيير ، بمعنى ألا تؤثر قراراته على دور كل من مصر والأردن ، (وهو دور ليس فى حاجة إلى دفاع) ، إذ يجب عند التحليل النهائى أن نرعى الظروف المحيطة بالموقف ، ويدخل فيها تعنت إسرائيل وغيبية الدور الأمريكى ، والخلافات العربية ، ثم الخلافات الفلسطينية . ويظل مقعدا لمصر والأردن أن تعمل بحزم وقوة على بلورة دور فلسطينى فعال يكون مقبولا من المجتمع الدولى ، ويكون فى الوقت نفسه السبيل إلى الصيغة التى ترتضيها منظمة التحرير الفلسطينية أساسا لمفاوضات تستهدف الحل العادل للقضية الفلسطينية .

١٩٨٤ / ٧ / ٢.

بدايات لتحريك الموقف

مصر والأردن ما يستدل على أن كلا من الدولتين بصدد العمل على تحريك الموقف
أعلنت لكي يبدأ التفاوض من أجل التوصل لإقرار سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط .
والتفاوض هو الحقيقة الجوهرية التي اعترفت بها كل الصيغ المطروحة لتحقيق
التسوية السلمية بالمنطقة ، كما سلمت بالأطراف المعنية بها رغم اختلافها في تغليب
عامل على آخر .

فمصر - من ناحيتها - أعلنت على لسان الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية أمام
لجان مجلس الشعب أنها مستشرع في تحرك جديد يهدف إلى بلورة أفكار محددة تحظى بقبول من
جميع الأطراف لتشتبك على أسسها في مفاوضات من أجل التوصل إلى السلام الشامل ، وجوهره
الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني . وبالنسبة للأردن فقد أعلن أن الملك حسين سيزور
موسكو في مطلع شهر أكتوبر المقبل لمحاتاً مع زعماء الاتحاد السوفيتي حول احتمالات عقد
مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، تشتبك فيه جميع الأطراف المعنية بالمشكلة ، بالإضافة
إلى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية .

ويبدو من تزامن الإعلانين أن هناك تنسيقاً بين القاهرة وعمان في التحرك الجديد الذي
سيشمل بالضرورة كل الأطراف ذات الصلة بقضية الشرق الأوسط . ولكن نقط التركيز في الجهد
المشترك مختلف بطبيعة الحال وفقاً لعلاقات كل من الجانبين مع بقية الأطراف ، والاتصالات
التي يمكن له أن يجريها معها . وإزاء هذا التصور فلن المرجح أن تركز مصر في تحركها على
محاولة تغيير موقف الولايات المتحدة وإسرائيل الراضين لبعض الصيغ المطروحة لمبدأ التفاوض ،
ومنها المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط . وهو المؤتمر الذي سيركز الملك حسين على إقناع
الاتحاد السوفيتي بالشروط الواجب توافرها لعقد ، حتى لا يصبح التفاوض غاية في حد ذاته وإنما
يكون وسيلة للتوصل بالفعل إلى التسوية السلمية المطلوبة . وكان موضوع المؤتمر مسار بحث
بين مصر والأردن في المحادثات التي جرت خلال الزيارة التي قام بها أخيراً للقاهرة السيد عدنان
أبو عودة ، وزير البلاط الأردني .

والمؤتمر الدولي فكرة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر الماضي ، تلبية
لقوصية المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، الذي عقد بجنيف في خريف ١٩٨٣ ،
وتحت إشراف الأمم المتحدة .

وقد جاءت التوصية ثمرة عمل مشترك لمصر ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتتفق الفكرة مع رأى الاتحاد السوفيتي الذي كان قد دعا في ١٩٨٢ في مشروعه المعروف باسم مبادرة بريجنيف إلى عقد مثل هذا المؤتمر الدولي . كما تتضمن بالنسبة للتوصية ستة مبادئ أساسية تستند إلى جميع قرارات الأمم المتحدة قرار ٢٤٢ وغيره ، الخاصة بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . والمشروع السوفيتي يتفق تماما مع الترجمة العربية لقرارات المنظمة الدولية ، وخاصة من الجانب الفلسطيني الذي يرفض مبادرة ريجان على أساس أنها لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أنها تصادر حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وإن كانت تحدد قيام علاقة كوندراكية بينه وبين الأردن .

وقد أصبح رأى الأردن مختلفا بالنسبة لمبادرة ريجان ، وكان قد قبلها مثل دولة عربية كثيرة - رغم السبلات التي تتطوى عليها - باعتبارها أساسا صالحا لبدء التفاوض ، واستنادا إلى الوعود الأمريكية التي بررت صدور المبادرة على النحو الذي ظهرت به بأنها حوت ما تحبذ أمريكا قيامه ولم تتضمن ما لا تريده وإن كانت لن تعترض على النتائج التي سوف تنفر عنها المفاوضات . وكانت أمريكا - التي تتأثر بتحليلات إسرائيل - واقعة وقتها تحت وهم أن الدولة الفلسطينية المستقلة سوف تسير في فك الاتحاد السوفيتي ! .

والمهم هو أن الملك حسين قد رأى أن للولايات المتحدة لن تفي بوعودها ، بل تذبذب موقفها وخاصة تجاه مسألة المستوطنات التي تقيمها إسرائيل بأموال أمريكية في الأرض المحتلة ، فضلا عن أن مصداقية أمريكا قد تأثرت بشدة في المنطقة من جراء مكورتها على ممارسات إسرائيل وغزوها للبنان . وقرر الملك في النهاية أن يقف بقوة إلى جانب فكرة المؤتمر الدولي ، التي تتمسك بها حاليا منظمة التحرير الفلسطينية التي لا ترفض التفاوض وفقا لشروط محددة .

ويبدو أن الأردن يعتمد على دور مصر في إقناع الولايات المتحدة وبعض دول المجموعة الأوروبية بالتخلي عن معارضة فكرة عقد المؤتمر الدولي ، التي قد تغلبها فرنسا وبريطانيا إذا ما تحقق جو من التقدم يهيئ لقبول الفكرة من جميع الأطراف المعنية بالأزمة . وقد كان أمر التوصل إلى صيغة مقبولة من كل الأطراف من بين أهداف الجولات التي قام بها الرئيس الفرنسي ميتران في المشرق والمغرب العربيين ، كما أن مصر من ناحيتها قد قبلت فكرة المؤتمر الدولي تطبيقا لقرار الجمعية العامة بوصفها أحد الحلول المطروحة ، بشرط أن يتم وضع الأسس الكفيلة ببدء التفاوض لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط ، والمستمدة إلى حقوق الشعب الفلسطيني ، وأن يتم بعناية تحديد الأطراف المشتركين في التفاوض ، وفي مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية ، فأكثر ما تحرص عليه مصر والأردن هو ألا يكون المؤتمر الدولي - إذا ما حازت فكرته القبول - متاهة أخرى مثل مؤتمرات نزع السلاح وتحديد التسليح وغيرها .

والأمر المهم عند إلقاء الضوء على احتمالات تحريك الموقف هو أن نوضح أن الهدف منها ليس البحث عن مبادرات جديدة ، فلدينا مشروع السلام العربي ومبادرة ريجان ومبادرة بريجنيف ومشروع شاونيسكو وكلها مطروحة على الساحة ، وإنما الهدف - إذا صح التعبير - هو تحديد

الإطار الذي تقبله كل الأطراف لبدء التفاوض ، وذلك هي المشكلة . ويكون من المبكر جدا الحكم على نتائج جهود مصر والأردن ، فهي وقف على ما تستطيع القاهرة أن تخرج به من اتصالاتها وما تستطيع عمان أن تحصل عليه من مومكو ذات التأثير على أطراف عربية معينة .

١٩٨٤ / ٩ / ٢١

قراءة « لاتفاق عمان »

بعد

اتفاق عمان بحق أهم تطور عربي في الآونة الأخيرة . فهو يقدم الخطوة الأولى التي انتظرها مؤيدو الحق العربي في العالم كله لتوليد قوة الدفع اللازمة لاستئناف عملية السلام . كما أنه يقدم - بشكل لا يكتفئه أي لبس أو غموض - إرادة واضحة على التوجه نحو السلام ، وفقا للأسس التي ارتضاها المجتمع الدولي سبيلا لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وتطبيقا للقرارات التي صدرت عن مجموعة الأسرة العربية .

وقد تجلت تلك الإرادة الواضحة في المبادئ التي انطوى عليها اتفاق عمان ، ثمرة الحوار الذي جرى على أعلى المستويات بين طرفين مؤهلين شرعيا للتوصل إلى مثل ذلك الاتفاق . وقد أكدت مقدمة الاتفاق تلك الحقيقة التي لا يمارى أحد فيها ، إذ قالت : انطلاقا من روح قرارات فاس المتفق عليها ، وقرارات الأمم المتحدة وتمشيا مع الشرعية الدولية والعلاقات المميزة بين الأردن وفلسطين ، التي تقرر في دورات المجلس الوطني الفلسطيني ، اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الأردن على تحقيق تصوية سلمية عاجلة لمشكلة الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، على أن تتم التصوية طبقا لمبادئ تشكل في مجموعها صيغة مرنة يمكن لها أن تحظى بموافقة جميع الأطراف على المستويين الدولي والقمي .

وحدد الاتفاق المبادئ التي يمكن أن تقوم عليها للتصوية على النحو التالي :

- الأرض مقابل السلام - وفقا لقرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) .
- حق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .
- حق للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ضمن كونفيدرالية (اتحاد كونفيدرالي) تنشأ بين هذه الدولة والأردن بعد استرداد الأرض .
- حق للاجئين الفلسطينيين في العودة أو للتعويض وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وهي تتجدد سنويا منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم .
- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها على أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .
- يعتمد الطرفان مقررات الرباط وفاس وجميع قرارات القمة العربية الخاصة بالقضية كأساس للعمل المشترك .

- يعلن الطرفان قبولهما لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي ، مع التأكيد على الالتزام :

أولا - أن المنظمة أقرت المبادئ التي اتفق عليها الشعب الفلسطيني ممثلا في المجلس الوطني الفلسطيني - أعلى سلطة في المنظمة . وهي مبادئ حددتها الدورات المتعاقبة للمجلس وكان آخرها اجتماع عمان .

ثانيا - أن المعنى لتسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط وفقا للأسس التي تضمنها اتفاق عمان إنما يتمشى مع إعلان جنيف الذي أقرته جميع الفصائل الفلسطينية ، وكانت كل الفصائل ممثلة في الوفد الفلسطيني برئاسة فاروق قدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير والذي اشترك في المؤتمر الدولي لمساندة الشعب الفلسطيني . وقد عقد في جنيف فيما بين ٢٩ أغسطس و٧ سبتمبر عام ١٩٨٣ .

ثالثا - أن الدول العربية أقرت بدورها تلك المبادئ نفسها في مؤتمر جنيف ، الذي عقد تنفيذا لقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد تبنت الجمعية قرارات المؤتمر في ديسمبر من العام نفسه (١٩٨٣) وخاصة الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، وكان الوفد السوري وقتها برئاسة عبد الحليم خدام نقيب رئيس الجمهورية حاليا .

رابعا - أن التحفظات التي قُمت على الإعلان الختامي لمؤتمر جنيف كانت شكلية في معظمها ، ولم تحفظ من الجانب العربي سوى دولة واحدة هي ليبيا ، بينما أبدت ١٦ دولة أجنبية تحفظات ترجع أسبابها إلى العلاقات التي تربطها ، إما بالدول العربية أو بإسرائيل ، فأسبانيا على سبيل المثال أبدت عقد المؤتمر الدولي للسلام ، ولكنها رأت أن قبول هذا المبدأ لا يعني استبعاد خطط السلام الأخرى المتعلقة بالموقف في الشرق الأوسط . أما تحفظ ليبيا فكان متعلق بأي فترة تشير بطريق مباشر أو غير مباشر إلى إعطاء الشرعية ، للاحتلال الصهيوني لفلسطين .

ويلدراك تلك الأمور يتبين أن اتفاق عمان قد انبثق عن إرادة قومية جامعة ، فقد أقرت مبادئه من قبل كل الفصائل الفلسطينية قبل أن ينشق بعضها على القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية . كما أقرت المبادئ نفسها الدول العربية فيما يشبه الإجماع . وبذلك أصبح الاتفاق بمثابة رسالة عربية عامة إلى مختلف دول العالم المعنية بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، وكلاهما لن يتحقق بدون حل المشكلة للفلسطينية من جميع جوانبها باعتبارها لب النزاع العربي الإسرائيلي .

وتوجه الرسالة العربية أول ما توجه إلى تل أبيب ذاتها ، على عكس ما صرح به شيمون بيريز - رئيس حكومة إسرائيل - من أن الاتفاق موجه بالأساس إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ومضمون الرسالة أن الدول العربية تحذر إسرائيل من تجاهل الإرادة المشتركة في التوجه صوب تسوية سلمية شاملة تحقق مصلحة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . كما تحذر في الوقت نفسه من أن رفض الفرصة الماثلة لمثل هذا الحل لن تحقق نتيجة

موى زيادة التوتر فى المنطقة على نحو لا يمكن التكهّن بمده . وغنى عن البيان أن الأمم المتحدة نفسها تقر شرعية الكفاح المسلح للشعب الفلسطينى من أجل الحصول على حقوقه المشروعة ، ولم تحظ حركة أخرى للتحرير بمثل هذا التأييد موى حركة تحرير شعب ناميبيا .

ومؤدى الرسالة إلى أمريكا بحمل نص التحذير من نتائج إهدار الفرصة السانحة لاستئناف عملية السلام . وتترك إدارة الرئيس ريجان أكثر من غيرها عمق المشكلات التى تهدد استقرار المنطقة العربية الحيوية نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعدم تحقيق التسوية السلمية الشاملة . وقد بدد اتفاق عمان - بضربة واحدة - الذرائع التى كانت تتحلل بها بعض الدوائر الأمريكية من أن واشنطن لا يمكنها إحياء جهود السلام دون اتفاق الملك حسين وباسر عرفات .

كما أن الاتفاق قد جاء غاية فى الوضوح . وإذا ما كان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم يرد ذكره بالاسم فإن ذلك لا يعنى استبعاده من الأسس التى تدور المفاوضات عليها . فقد أعلن الطرفان فى عمان قبولهما لجميع قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى والصراع العربى الإسرائيلى . وينبغى أن يتكرر فى هذا المجال أن قرارات المنظمة الدولية وحده لا تجزأ ، وقد كانت هى الأساس فى إنشاء إسرائيل التى استندت فى قيامها إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر فى نوفمبر عام ١٩٤٧ .

وهو القرار القاضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية . واستمراداً لذلك - على نحو التعبير القانونى فإن واشنطن لا يمكنها أن تتناسى قرارات أخرى كثيرة ، ومنها القرار رقم ٤٦٥ لمجلس الأمن الذى وافقت عليه أمريكا نفسها . وقد أكد هذا القرار الذى صدر بالاجماع عدم شرعية الهياكل الدستورية والاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة ، بما فيها القدس .

وإذا ما انتقلنا إلى الجوانب الواقعية فى السياسة لوجدنا أن التاريخ الحديث قد أكد أن جميع حركات التحرير قد اشتركت فى مفاوضات تقرير المصير ، وقد أجرت أمريكا نفسها مفاوضات باريس مع ممثلى جبهة تحرير فيتنام بينما كانت الحرب مشتعلة بين الجانبين . أما الأمثلة الأخرى البارزة فهى كثيرة ، وقدمتها فرنسا وبريطانيا عندما أجرت الامبراطوريتان السابقتان المفاوضات المتتابعة لاستقلال الدول الأفريقية مع حركات التحرير ، وأقرب الأمثلة إلى ذهن العربى مفاوضات إيغمان التى جرت بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية بعد حرب دامت ٧ سنوات . وكان الملاحظ أن كل الدول التى استقلت عن الامبراطوريتين تزعما قادة التحرير من أمثال نكروما وكينياتا ومكاريوس وموجابى وغيرهم . ومعنى ذلك أن أمريكا لا تستطيع أن تنكسر على منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى - حق المشاركة فى تحقيق أماني هذا الشعب فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

وبأتى دور أوروبا (شرقاً وغرباً) بعد أمريكا . وكانت المجموعة الأوروبية قد عجزت عن ممارسة دورها الموهلة له فى التأثير على موقف أمريكا ، وأرجعت سبب تعثر تطوير الموقف الأوروبى لدول السوق المشتركة إلى الخلافات العربية ، وعدم اتفاق الأردن ومنظمة التحرير

الفلسطينية ، وبذلك فإن المجموعة الأوروبية تولجه الآن مسئولية جديدة يفرضها عليها اتفاق عمان ، الذى يستدعى تضامناً كل الجهود الدولية من أجل تنفيذه ، خاصة وأن المبادئ التى تضمنها الاتفاق مؤيدة فى من العالم كله .

وينطبق مثل ذلك القول على أوروبا الشرقية ، وبصفة خاصة الاتحاد السوفيتى الذى ساند بدوره حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف . ومما بلغت النظر أن مبادئ اتفاق عمان تتماشى مع المبادئ التى التزمت بها موسكو فى مبادئها الخاصة بالتسوية السلمية فى الشرق الأوسط . كما تتماشى مع فحوى البيان السوفيتى الأمريكى المشترك الذى صدر فى أول أكتوبر عام ١٩٧٧ ، عن وزيرى خارجية الدولتين العظميين ، أندريه جروميكو ، وميروس فانوس ، فى ذلك الوقت .

ولم يكن الحديث عن أدوار الأسرة الدولية متفقاً مع أولويات المسئوليات من منطلق أن المعلم به أن المسئولية الأولى فى تأييد اتفاق عمان والمعنى لتحقيقه إنما تقع على عاتق الدول العربية . وفى وسع المجموعة العربية . شعوباً وحكومات ، أن تفرض مثل ذلك الاتفاق باعتباره معياراً عن إرادة الأغلبية الساحقة للشعب العربى ، وخاصة أولئك الذين يعيشون ويلاّت الاحتلال ، ويدركون أكثر من غيرهم أهمية عامل الزمن فى إنقاذ الأرض والأهل . ولعل المبدأ الوحيد الذى أضيف فى عمان إلى صيغة خامس هو تحديد علاقات المستقبل بين الأردن والقطر الفلسطينى ، الذى ينشأ بعد أن يمارس الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير . وتلك مسألة تخص الطرفين العربيين وحدثهما بوصفهما سادة قراراتهما ، ولا يجوز لأحد أن يعترض على إرادة الشعبين اللذين وجدنا أن الاتحاد مطلوب لذاته . وليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الدول العربية تعترض على قيام الاتحاد بين أى قطرين . فالإتحاد مطلب عربى عام ، وهو أكثر ما يكون إلزاماً فى هذه الآونة ، وخاصة بعد اتفاق عمان .

١٩٨٨/٣/٢٢

مسار السلام والتردد الأمريكي

انتهت

جولة ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية للمنطقة بعد طول انتظار دون أن تحقق النتائج المرجوة منها ، بل على العكس أظهرت ترددا أمريكيا واضحا في الإقدام على التمهيد لبدا مسيرة السلام بإجراء الحوار المشترك بين أمريكا ووفد أردني فلسطيني . وكان هذا الحوار فيما لو تم كغويا بتقليل كثير من العقبات التي تحول دون التقدم على طريق التسوية السلمية الشاملة .

وقد وضح التردد الأمريكي حتى في البيان الصحفي الذي ألقى به ميرفي قبيل مغادرة عمان ، فقد أوضح البيان أن أمريكا لا تزال مستعدة لعقد اجتماع مع وفد أردني فلسطيني مشترك ، إذا كان ذلك يساعد على وضعنا « على المسار العملي والنشط لعملية السلام » . وقال إنه سيطلع الرئيس ريجان ووزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز على نتائج جولته بالمنطقة « للنظر في دعم أي خطوات يمكن للأطراف في المنطقة اتخاذها في الأسابيع المقبلة » ، ولكن التردد مع ذلك لم يقلل الباب أمام احتمال تعديل مسار السياسة الأمريكية بتوصلها إلى القرار الصحيح الذي يعد بمثابة التدخل الوحيد لعملية السلام ، وهو بدء الحوار الثلاثي الذي يتيح لأمريكا بصفة خاصة الفهم الكامل وبطريق مباشر لحقيقة أهداف منظمة التحرير الفلسطينية ، والمرجو أن يؤدي تقويم واشنطن لنتائج محادثات ميرفي إلى إعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، حتى لا تضع الفرص المتاحة للسلام في عام ١٩٨٥ ، وتظل المنطقة تعيش للدائمة الخطيرة الناشئة عن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب القائمة فيها .

والواضح أن التردد الأمريكي يرجع إلى محصلة السياسة الأمريكية القائمة حتى الآن أكثر مما يرجع إلى التعتن الإسرائيلي نفسه . وصحيح أن ميرفي قوبل باللاءات الإسرائيلية التي لم تتغير ، ولكن لا يجوز الخلط بينها وبين المسار العملي النشط للسلام ، والذي أشار إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكية في بيانه الصحفي ، فاللاءات لا تعني أن هذا المسار ليس موجودا أو غير عملي ، وإنما تعني أن إسرائيل ترفض عملية السلام في ذاتها . وشتان ما بين الأمرين .

وهذا هو ما يجب على أمريكا أن تسجله وأن تكون على بينة من المنزلق التي تقودها إليه السياسة الإسرائيلية ، والذي جعل الأغلبية العظمى من الشعب العربي في مختلف أفاق الوطن الكبير تعتقد في صحة المقولة الشائعة بأن سياسة أمريكا بالتمسبة للشرق الأوسط تنقر في تل أبيب وليس في واشنطن .

تحت إشراف دولي . وجاءت أهداف الحوار متفقة مع ما كانت أمريكا تردده منذ سنوات طويلة من أنها على استعداد للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فيما لو وافقت المنظمة على قرارى ٢٤٢ ، و ٣٣٨ وهو الأمر الذى كان من الممكن حدوثه بشروط فى حالة تقدم الحوار وتسليم أمريكا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لهذا الشعب .

ولهمم أن الشروط المسبقة قد رفضت ، وأن الجانب الأردنى الفلسطينى يصر على أن الحوار لا علاقة له بالمفاوضات مع إسرائيل ، والتي لا يمكن أن تجرى منفردة ، كما أنه لا يمكن لها أن تتم إلا من خلال مؤتمر دولى تحضره أطراف الصراع ، التى هى أيضا أطراف السلام .

فإذا ما أريدت أمريكا بدء عملية السلام فى الشرق الأوسط فإن السبيل إلى ذلك هو بدء الحوار الثلاثى الكفيل بالإتفاق على المظلة الدولية لمفاوضات التسوية الشاملة ، وهى الفكرة التى لقيت قبولا دوليا واسع النطاق وقبلتها كل الدول العربية المتصارعة فيما بينها . ومن شأن عقد المؤتمر الدولى على النحو المقترح أن يجنب المفاوضات محاولات الاستقطاب ، وأن يضمنى نوعا من الشرعية الدولية على الاتفاقات التى تعقد من خلاله .

ويكون السبيل إلى كسر الجمود وإنهاء الوضع الخطير القائم فى المنطقة العربية هو إعادة تقويم السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، بعد أن ذهب الجانب العربى إلى أبعد المدى فى إظهار تمسكه بالعمل على تحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة . وأكثر ما تتطلبه الإدارة الأمريكية الآن فى إعادة التقويم هو بحث النتائج المترتبة على ضياع الفرص المتاحة للسلام فى عام ١٩٨٥ - فذلك كفيل بأن يقودها إلى القرار الصحيح .

إن الإدارة الأمريكية مدعوة إلى حمل إسرائيل على القبول بالسلام الحقيقى فى المنطقة لأن هذا هو جوهر المشكلة ، أما مسار السلام فموجود واضح ولا يحتاج إلا للإرادة التى تلتزم به ، وتردع الذين يرفضون السلام .

١٩٨٨ / ٨ / ٢٣

المجلس الفلسطيني والمؤتمر الدولي

لو

أنا طرحنا مؤالا عاما على أى من المهتمين بالقضية الفلسطينية : ما الذى تريده من الاجتماعات المقبلة للمجلس الوطنى الفلسطينى - أعلى سلطة فى منظمة التحرير الفلسطينية ؟ لأجاب على الفور بأن المطلوب هو وضوح قرارات المجلس بشأن « التوجه السياسى » للمنظمة ، فالمجلس الوطنى يعقد دورته الثانية عشرة بعد ٣ أيام فى الجزائر ، فى وقت بدأ فيه جو من التقدم صوب تحقيق فكرة المؤتمر الدولى للسلام ، على الأسس التى تصر عليها الدولة العربية - وبينها منظمة التحرير الفلسطينية . وقد لقيت هذه الأسس تأييدا قويا من مجموعة الأسرة الدولية .

ويبدو الواضح السياسى ضروريا لأن للمجلس ، على نحو ما أكدت الأنباء ، سيعنى فى المجال السياسى بتحديد موقفه من أمرين تربطهما علاقة وثيقة ، هما : اتفاق عمان الموقع بين الأردن والمنظمة فى ١١ فبراير عام ١٩٨٥ ، والمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . والأمران قد توصلتا للتنظيمات الفلسطينية إلى اتفاق بشأنهما ، سيعرض على المجلس الوطنى الفلسطينى لبحثه وإيداعه رأى فيه ، ولم تعرف بعد الصيغة النهائية التى تم التوصل إليها بشأن اتفاق عمان ، ولكن مصادر كثيرة تؤكد أن التنظيمات . وبينها تنظيم فتح (الذى يرأسه ياسر عرفات) قد اتجهت إلى صيغة تخالف ما نص عليه اتفاق عمان وتتجاوزه ، وفى هذه الحالة فلن المطلوب أن تتميز الصيغة بأعلى درجات الوضوح ، فلا يذهب الجميع فى تفسيرها مذاهب شتى وتصل بمضمونها إلى حالة من عدم الحسم فى مسائل مطروحة بالبحاح .

ويمكن القول أن هذه « الصيغة » ستحدد أمورا كثيرة منها مستقبل التحرك الأردنى الفلسطينى المشترك ، ومستقبل العلاقات بين سوريا والأردن المرجح لها أن تتقدم بعد التغيير الذى طرأ على موقف سوريا من المؤتمر الدولى ، ثم مواقف غالبية الدول العربية الأخرى التى تحبب استعادة التنسيق الفلسطينى الأردنى - المجدد منذ العام الماضى - تحت مظلة اتفاق فبراير عام ١٩٨٥ .

وهناك مخاوف لدى المراقبين من أن يؤدى تراجع المنظمة عن اتفاق فبراير إلى تغيير مواقف المجموعة الأوروبية أمام طروحات متشددة يصعب مساندتها ، كما أن هؤلاء المراقبين يؤكدون أن الاتحاد السوفيتى الذى يقترح أن يذهب الفلسطينيون بوفد عربى للمفاوضات (بدلا من وفد أردنى فلسطينى مشترك) ، غير متحمس فى الوقت الحالى لإقضاء اتفاق عمان ، بعد أن تأكد من إصرار منظمة التحرير الفلسطينية على عدم تجاوز الدور السوفيتى فى إحلال السلام بالمنطقة .

يضاف إلى ذلك أن موسكو تدعو الفصائل للإستعادة الوحيدة تحت مظلة منظمة التحرير ولكنها لا تشترط « رسميا » ثمنا لذلك إلغاء اتفاق عمان من جانب المنظمة .

وفي انتظار اجتماعات المجلس الوطني للفلسطيني فإن المأمول أن لا تكون الصيغة التي تقررها هي إلغاء اتفاق عمان . فقد اعتبره الجميع الأداة التنفيذية لمشروع السلام العربي (مشروع فاس عام ١٩٨٢) ، بالإضافة إلى أنه أرضية صالحة للتحرك السياسي في اتجاه المؤتمر الدولي ، وحتى الآن فإن كل ما نقوله الدوائر الرسمية في الأردن هو أن الإلغاء إذا تم سيكون « خطوة إلى الوراء » في الوقت الذي بدأت فيه القافلة سيرها البطيء صوب عقد المؤتمر الدولي .

وعندما نقول إن القافلة تسير فإن ذلك يعني كلاما محددا (لا مبالغة فيه) مؤداه أن هناك تحولا واضحا في موقف أمريكا بعد أن وافقت على الدخول في محادثات تستهدف طبيعة ودور المؤتمر الدولي ، بعد أن كانت من قبل تصر على أن يكون مؤتمرا سوريا يقود إلى محادثات مباشرة ، وقد جاء التحول الأمريكي المبني ثمره الجهود المنسقة التي تبذلها مصر والأردن . فقد بدت أمريكا في حيرة عندما وجه إليها السؤال : لنفترض أن الأطراف ذهبت إلى المؤتمر واختلف الأردن مع إسرائيل من أول يوم ، فهل ينتهي الأمر عند هذا الحد « وينفض السامر » ؟ أم أنه لا بد من الرجوع إلى المؤتمر لكي يساعد على التوصل إلى التسوية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ؟ .

كذلك سقطت حجة أمريكا (التي تمنع في ذهنها دائما دور الاتحاد السوفيتي) عندما فهمت أن الجانب العربي لا يريد للدول الكبرى أن تستخدم « الفيتو » على ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات بين الأطراف لا أن تفرض حولا على الأطراف ، وأن الذي يريده الجانب العربي ، ويصر عليه ، أن يكون المؤتمر حقيقيا ، له صلاحيات كاملة تتيج له تقديم الاقتراحات الكفيلة بإنهاء الجمود ومواصلة التقدم صوب التسوية الشاملة . وكان مما قيل لأمريكا : أن كل مفاوضات جرت مع إسرائيل ، في كامب ديفيد وفي معاهدة السلام المصرية والإسرائيلية ومحادثات الحكم الذاتي ، وصلت منذ البداية إلى طريق مسدود ، وكانت أمريكا هي التي تقدم الأفكار وتقرح الحلول ، فكيف تريد أن تمنع نفسها عن هذا الدور ؟ .

ومجمل القول أن الظروف أصبحت مهيأة الآن للتحرك الجدي صوب تحقيق فكرة المؤتمر الدولي ، فهي هي المحادثات تجرى بين السوفييت والأمريكان على مستويات مختلفة بشأن المؤتمر ، وما هو الاتحاد السوفيتي يجري اتصالات مع إسرائيل لبحث موضوع الهجرة (لأنها من شروط أمريكا لدوره في المؤتمر) ، وما هي الصين ، التي تتبنى أيضا فكرة المؤتمر ، تجري اتصالات مع إسرائيل لأول مرة ، وما هو خافييه بيريزدي كويلار ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، يجري مشاورات مع الدول الخمس الكبرى ، دائمة العضوية في مجلس الأمن - هي بمثابة التحضير للمؤتمر الذي أصبحت المجموعة الأوروبية تتبناه بقوة وتريد لنفسها مجموعة تمثيلا خاصا فيه .

ولا يقتصر التطور على ذلك وإنما شمل « سوريا » . فبعد أن كانت تتكلم عن وفد عربي مشترك فإنها اليوم لا تمنع في أن تكون هناك لجان ثنائية في إطار المؤتمر الدولي الحقيقي والفعال . وكان التحفظ الوحيد الذي تضمنه دمشق هو أنه إذا حدث تقدم في إحدى اللجان وتوصلت

إلى اتفاق فإن مثل هذا الإنفاق لا يتم توقيعه قبل أن تنتهي جميع اللجان من حل المشكلات الأخرى ،
وذلك ضمانا لأن يكون للسلام شملًا .

ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه بعد ذلك : ما هو الذي يجعلنا نأمل في تغيير موقف
أمريكا ؟ . إن الإجابة قدمتها الولايات المتحدة نفسها للدول العربية ، فقد اعترفت واشنطن بخطئها
وخاصة فيما يتعلق بتسليح إيران مثلما اعترفت بتدهور مصداقيتها في المنطقة ، كما أن واشنطن
تقدم الآن وجوها جديدة في البيت الأبيض ، ومجلس الأمن القومي ، وتقدم وعودا بإعادة النظر
في تحديد الأولويات ، بحيث يمثل الشرق الأوسط مكانة ثلثية بعد مسألة تحديد التسليح النووي ،
وكان من بؤار التغيير ذلك التقدم الذي حدث بعد زيارة السيد زيد الرفاعي ، رئيس وزراء الأردن ،
والسيد طاهر المصري ، ووزير الخارجية ، لواشنطن ، وهو تقدم سيحقق - إذا ما تلقه بؤار تقدم
آخر - إلى زيارة الملك حسين لواشنطن لاستكمال المعادثات التي تطالب أمريكا بموقف محدد
وعلى تجاه طبيعة ودور المؤتمر الدولي .

ويجب القول أن ما تحقق حتى الآن هو خطوة على الطريق ، ولكنها خطوة متميزة على
سابقاتها ومختلفة عنها ، وهذا يعني ضرورة اعتبارها فرصة لا ينبغي تفويتها ، بل يتعين استثمارها
حتى النهاية ، وتبدو أهمية ذلك في ضوء حقيقة أن الأردن مثل مصر يصدر على ضرورة اشتراك
منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ، طرفا كامل العضوية
في المؤتمر الدولي ، ومعنى ذلك أن الدولتين اللتين يجمع بينهما تنسيق كامل تسميان لأن يكون
تأمين حقوق الشعب الفلسطيني جزءا من اختصاصات المؤتمر ، وقد حرصت مصر على ذلك في
المحادثات التي جرت خلال زيارة شيمون بيريز للاسكندرية في سبتمبر الماضي ، فقد صدر البيان
الذي سجل موافقة إسرائيل على المؤتمر الدولي معترفا بأن مهمة المؤتمر هي التوصل إلى السلام
على أساس حقوق الشعب الفلسطيني ، بالإضافة إلى تنفيذ قرار ٢٤٢ الذي أرسى أمس التسمية
الخاصة بأزمة الشرق الأوسط .

وأخيرا فإن النظرة المريحة إلى المناخ الدولي ، وخاصة محادثات الوفاق الجديد بين الشرق
والغرب ، لتكتلنا على أن القرار الفلسطيني فيما يتعلق بإتفاق عمان والمؤتمر الدولي سيكون له أثره
على مستقبل الجهود الرامية إلى وضع فكرة المؤتمر الدولي موضع التنفيذ ، وفي ظل عدم نبد
الخيار السياسي حتى من قبل الفصائل المتشددة فإن الفرصة مهيأة أمام المنظمة في النهاية للاشتراك
في مفاوضات التسوية ، وذلك إذا ما بدت فرص حقيقية لعقد المؤتمر الدولي على الأسس التي تكفل
له نورا فعلا في مفاوضات الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية .

١٤٨٧ / ٤ / ١٧

فلننظ الفرصة للجنة التنفيذية

لم

يكن من المستطاع منع « الانفجار » الذي وقع في علاقات منظمة التحرير الفلسطينية ومصر . . ولكن النظرة الثانية لما حدث مع القراءة المتأنية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني توحى بأن التفجر - يمكن احتواؤه - ولعل المسؤولين في الجانبين قد سمعوا إلى ذلك بالفعل - حتى يتاح للمواطف أن تهدأ وللواقعية في الميامة أن تسود مرة أخرى . . ويمكن إدراك ذلك عن طريق الدراسة الدقيقة لمجريات الأحداث التي سبقت اجتماعات المجلس الوطني والنتائج التي أسفرت عنها الدورة الثامنة عشرة .

لقد كان توجيه الدعوة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني إشارة إلى أن ظروفنا داخلية وإقليمية ودولية قد أصبحت معادلة العمل الفلسطيني للفترة القادمة . . وكان العمل الفلسطيني منذ عام ١٩٧٣ قد عرف معادلتين :

الأولى منهما امتدت حتى عام ١٩٨٣ . وكان التحرك فيها على الصعيد الدولي يتم من خلال علاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي ، وبين المنظمة وعدد من الدول العربية على الصعيد العربي . . وفي هذه المرحلة توصل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى « البيان المشترك » الذي صدر في أكتوبر عام ١٩٧٧ ، متضمناً اتفاق القوتين العظميين على طريقة حل أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وفق « صيغة جنيف » ، ولكن العمل بهذا الاتفاق تعطل ثم افتقدت المعادلة وجود مصر فيها عام ١٩٧٧ ، وبرز ما يعرف باسم جبهة الصمود والتصدي على المستوى الإقليمي العربي .

أما المعادلة الثانية فقد ظهرت بواورها في أثناء حرب لبنان والغزو الإسرائيلي لبيروت ، ولكنها وضحت تماماً في منتصف عام ١٩٨٣ ، وتأثرت وقتها بما طرحه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان من مبادرة حملت اسمه ، ومشروع السلام العربي وبمبادرة بريجنيف . . وقد جرت محاولة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل مع هذه المعادلة ، فلذا بالمساحة الفلسطينية تشهد انشقاقاً ، وإذا بمحاولات مع الأردن تحدث لأول مرة تصطدم ببعض الأمور ، ثم تجرى المحاولة ثانية في عام ١٩٨٣ حيث تحدث أثناءها مأساة طرابلس التي تلقتها زيارة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للقاهرة . . وتطور الأحداث عبر عام ١٩٨٤ لتصل إلى انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان ، ومن ثم إلى إبرام الاتفاق الأردني الفلسطيني في ١٥ فبراير عام ١٩٨٥ .

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنجح - رغم كل المحاولات التي بذلت معها خلال عام ١٩٨٥ وبصفة خاصة في شهر مايو من ذلك العام ، عندما كان الحديث يتردد عن تشكيل الوفد الذي يمكن لأمركا أن تجري معه الحوار . . فقد غرقت الإدارة الأمريكية في التفاصيل مثلما تأثرت بالموقف الإسرائيلي الراض ، الأمر الذي أغلق الباب أمام أي تحرك وأضاع فرصة ثمينة من فرص السلام . . وجاءت بعد ذلك محاولة الحكومة البريطانية كسر الجمود باقتراح لقاء مع وفد أردني فلسطيني مشترك . ولكن المحاولة فشلت على نحو ما هو معروف بسبب رفض المنظمة الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ دون الاعتراف بحق تقرير المصير - ووصلت هذه المرحلة إلى طريق مسدود منذ أكثر من عام حتى أعلن وقف التمييز الأردني الفلسطيني من قبل الحكومة الأردنية . وفشلت كل المصاعى التي بذلت « من مصر بصفة خاصة » لإستعادة التمييز ، وكان السبب الأكبر وراء الفشل هو عجز إسرائيل عن التناوب مع فكرة حق تقرير المصير .

وقد أقرنت مرحلة المعادلة الثانية بالمعركة الحادة التي خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان . ورغم صمود المنظمة في المعركة التي كانت لها أسدءا قوية في العالم إلا أنه كان واضحا - عند دخول القوات السورية إلى بيروت الغربية - أن هذه المعركة محكومة بقوة إقليمية معينة ، وأن التزيف سيبقى ما لم يوجد الحل .

وفي ضوء كل ذلك أصبح هناك افتناع لدى منظمة التحرير بأن هذه المعادلة لن تأتي بشيء على صعيد التحرك الدولي ، وعند هذا الحد أصبحت الظروف مهبة لطرح الجديد الذي تعود به المنظمة إلى المعادلة الأولى . . وهي أن تتحرك المنظمة من خلال التعاون العربي ، وهذا التحالف الدولي ممثلا بالاتحاد السوفيتي . . وكان السبيل إلى ذلك الدعوة إلى إعادة بناء المنظمة وتحقيق الوحدة الوطنية فيها ، وهكذا وجهت الدعوة للمجلس الوطني بعد تحرك نشيط من الجزائر التي شهدت توحيد مؤتمر الكتاب ، ثم من ليبيا التي دعت بعض الفصائل المتشددة إلى التفاهم ، بينما وقعت سوريا متريصة . وكان واضحا عند الانعقاد أن المعادلة الجديدة تتطلب أمورا ثلاثة ، وتكاد تكون هي شروط هذا الانعقاد ، ولذلك جرت مناقشتها وتبلور الموقف منها قبل اجتماعات المجلس الوطني ، وما كان على المجلس إلا أن يشهد أعمال هذا الموقف من الأمور الثلاثة :

الأول - المتعلق بإلغاء اتفاق عمان للموقع في فبراير عام ١٩٨٥ بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ونذلك دلالة واضحة ، وهي قطع الطريق على أي تحرك يحاول أن يلبى مطلبى أمريكا لمشاركة المنظمة في مفاوضات التسوية ، وهما الاعتراف بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ والدخول في المحادثات بوفد أردني فلسطيني مشترك . . كل الرأي المائد أنه لا بد من تحقيق ذلك الإلغاء مع حرص المجلس الوطني بكل فصائله على تأكيد العلاقة المميزة مع الأردن فيما عدا ذلك .

الثاني - المتعلق بالعلاقات المصرية الفلسطينية .

وكان واضحاً أن المقصود هو وقف التحرك الفلسطيني المصري على صعيد التسوية ويبقى ما دون ذلك مفتوحاً . . أى أن وقف للتنسيق يخص التحرك على صعيد التسوية ، لأن هذا الطريق - فى رأى دوائر المنظمة - مطلوب حتى يبدأ الممار الآخر ، الذى هو مسار المؤتمر الدولى المحكم ، والذى يشارك فيه الاتحاد السوفيتى بفاعلية .

الثالث - تنظيمى ، وملخصه أن توجد لجنة مصغرة لدخل اللجنة التنفيذية لإدارة الشؤون اليومية للمنظمة ، حتى لا يحدث إنفراد من رئيس اللجنة بها .

ضمن هذا حصلت الموافقة ، ويبدو أن اللجنة المركزية لتنظيم فتح - كبرى تنظيمات المقاومة الفلسطينية - قد قبلت هذه الأمور مقبلة بأنه لا بد من آخر أمامها بعد أن مد الطريق الذى يمثل المعادلة الثانية . . أما بالنسبة لرئيس اللجنة التنفيذية فيبدو أنه - انطلاقاً من الممثلات التى يتحملها - وجد فيما عرض عليه صعوبة يقبلها ، فيها رد اعتبار كلى له حيث سيبقى رئيساً ، ويأتى أولئك الذين خاصموه ويقبلون رياسته . . أما مقابل ذلك فعليه أن يترك المحاولات التى ثبت أنها لم تأت بنتيجة بحسب رأى هؤلاء جميعاً .

وقد مر الانعقاد بمرحلتين : الأولى هى الحوار الذى دار على مراحل بين الفصائل التى تضمها منظمة التحرير الفلسطينية . . وكان التواصل الدبلوماسى وقتها على أشده بين الجزائر وطرابلس ومشق ، وكان مقرراً فيما إذا نجح الحوار أن تتم عملية بناء الوحدة الوطنية فى المنظمة مرة واحدة ، ولكن ذلك لم يحدث أثناء التطبيق . . وعلى هذا الأساس يعد ما تم فى المجلس الوطنى خطوة على الطريق ، ويقدر البعض نسبة النجاح فيما يتعلق بالوحدة الوطنية بحوالى ٥٠ ٪ .

وكان التقدير فى البداية أن ينجح الحوار وأن تتبنى كل الفصائل وثيقة فيها وضوح حاد فى أقرب ما تكون إلى : وثيقة طرابلس ، فينشأ عن ذلك توجه من الجميع لزيارة دمشق واللقاء بالقيادة السورية وبالأطراف الفلسطينية الموجودة هناك . ومن ثم انعقد المجلس الوطنى بمشاركة الجميع ويشهد انعقاده أقطاب الدول الأربع : الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية - ، ولكن هذه الخطوات تعطلت نتيجة قصر الوقت والعجلة فى دفع الأمور ، فحدث إنجاز هو بمثابة نصف الخطوة وتمثل فى حضور الجبهتين الشعبىة والديموقراطية ، بينما لم تلحق جبهة النضال . وكان هناك اقتراح بأن يجرى تقويم وضع أبو نضال ، وهكذا دخل البعض وبقي البعض الآخر خارج الإطار .

أما المرحلة الثانية فقد تمثلت فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى ليشهد حدث الوحدة ويقتنه ويضع لمساته الأخيرة عليه . بعد أن كان الحوار قد أنضجه . وفى الحوار كان الحرص شديداً على أمرين :

الأول - العلاقات مع مصر ، فقد عبر الجميع عن ضرورة اتخاذ القرار بوقف التنسيق على المستوى السياسى الخاص بالتسوية .

الثانى - العلاقات مع الأردن ، كان الاتجاه قوياً لإلغاء الاتفاق الأردنى الفلسطينى بطريقة

ليقة ، كما كان الحرص شديدا على تأكيد أهمية استمرار العلاقات المميزة بين الجانبين .

ولكن الذى أحدث كثيرا من اللبس المفاجآت غير المحسوبة وغير المقصودة التى حفلت بها الدورة الثامنة عشرة ، وكان أولها تلك المتعلقة بالمغرب . . فقد جاء ممثل البوليزاريو إلى حفل افتتاح الدورة بدون أن توجه له دعوة من المجلس الوطنى الفلسطينى ، وألقى خطابه الذى أغضب المغرب وأدى إلى رد الفعل الحاد من جانبه . . ولا يزال الأمر غامضا فيما يتعلق بصاحب دعوة ممثل البوليزاريو لحضور حفل الافتتاح .

أما المفاجآت الأخرى فقد صدرت من بعض قيادات الفصائل الذين أخذوا يخلون بالتصريحات ويعقدون المؤتمرات الصحفية فى محاولة لإعطاء مبرراتهم للمطالبة بوقف التنسيق مع مصر ، بينما كانت قيادة اللجنة التنفيذية تقوم هى الأخرى بإعطاء تفسيراتها . . وجاءت الصياغة تؤجل فتح المعركة لأن الصياغة فى القرار للخاص بمصر تألفت من جزئين :

الأول - رسالة محبة وتقدير لمصر بكاملها ولشعبها العظيم وجيشها البطل ولدورها الطليعى فى قيادة الأمة ولمكانتها الدولية والعربية ، وهذا الجزء يحكم الجزء الآخر - أى أن العلاقات يجب أن تستهدف هذا الجزء الثانى .

الثانى - هو قرار المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يقول : يقرر المجلس تكاليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد أسس العلاقات المصرية الفلسطينية على قاعدة محددة ، وفى ضوء قرارات معينة . . أما القاعدة فهى قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس ، وخاصة الدورة السادسة عشرة بما احتوته من ثوابت النضال الفلسطينى ، وفى مقدمتها حق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة ، وأن المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى - وفى ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية ذات العلاقة فهى أيضا محكومة بما يحقق أهداف الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، وبما يخدم النضال الفلسطينى والعربى ضد العدو الصهيونى .

وقد بدا واضحا أن الصيغة قصد منها ألا تمس مباشرة أى شئ ، ولكن الذى لفت الانتباه من الصيغة أكثر من غيره هى تلك الجملة التى تشير بصفة خاصة إلى قرارات الدورة السادسة عشرة .

يصبح إذن من أول واجبات اللجنة التنفيذية للمنظمة « ١٥ عضوا » أن تظهر جدية تامة فى رفع كل ليس يتناول العلاقة مع مصر ، إذا صدق فعلا توجهها فيما يتعلق بقرارات الدورة السادسة عشرة بالذات ، وعلى اللجنة أن تمحو من الأذهان وبصورة قاطعة أى تعريض بمصر وسياساتها خاصة فيما يتعلق باتفاقات كامب ديفيد التى تجاوزتها الأحداث . . إن رد الفعل المصرى كان واضحا أن منشأ تلك الحساسية المرفقة التى تتعلق بالاتفاقات باعتبارها عملا مباديا لا رجعة فيه . .

١٤٨٧ / ٥ / ٥

الفصل الثانى

متغير الانتفاضة وتأثيراتها
فلسطينيا وإقليميا ودوليا

لابد من الدور الفلسطيني .. إذا كانت واشنطن جادة في تحركها

قام

جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية بجولتين مريضتين في الشرق الأوسط ، تخللتهما انتقالات خاطفة شملت لندن وبروكسل ، لقاء الملك حسين والرئيس ريجان ، وانتهيتا بتقديم أفكار محددة لبدء عملية السلام في المنطقة العربية ، مثلما انتهتا بتأكيد حقيقة أن التحرك الأمريكي لا يزال في مراحله الأولى . فأمريكا تنتظر ردودا على الأفكار التي قدمها شولتز ، حتى تتمكن من بلورة خطة متكاملة لعملية السلام تلقى القبول من جميع الأطراف . وقد نشرت أفكار كثيرة منسوبة إلى شولتز ، والنظرة إليها جميعا - رغم التحفظات التي يمكن إيدائها عليها واضحة . توحى بالفعل بأن مهمة شولتز تستهدف هذه المرة « تسوية شاملة » في المنطقة ، وهي العملية التي نرجو لها أن تستكمل على الوجه السليم . ومهما كانت الآراء المبدئية فيها فإن المهمة ليست جديرة بالتشجيع فحسب وإنما بالمساعدة أيضا من جانب كل الأطراف الحريصة على أمن واستقرار الشرق الأوسط .

وأول ما يؤكد أن التحرك الأمريكي يستهدف تسوية نهائية هذه المرة هو الوضع بصفة خاصة - في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذي انعكست آثاره على المنطقة كلها بما فيها إسرائيل نفسها . وقد كان هذا الوضع ضمن اعتبارات أخرى هو الدافع لأمريكا على التحرك إنقاذاً للمنطقة من تفجرات لا يمكن التكهن بنتائجها ، وإنقاذاً في الوقت ذاته لإسرائيل من نفسها ، على نحو ما يوضحه كثير من الساسة الأمريكيين .

إن أغلبية المراقبين يرون أن مرحلة الانقفاضة تتفوق على جميع مراحل النضال السابقة في الأراضي المحتلة ، لمسب بسيط هو أنها المرة الأولى التي يؤكد فيها الشعب الفلسطيني - حتى أطفاله الصغار - أن القضية الفلسطينية حية مشتعلة لن يخبو لها أوار حتى تتحقق للشعب أمانيه الوطنية المشروعة ، ولا يغيب عن بال الكثيرين أنه منذ ٣ أشهر فقط كاد الرأي العام العالمي يقع في فخ الدعاية المزيفة التي روجت لها إسرائيل بأن القضية في سبيلها إلى النسيان . فلا أحد يطالب بحلها والشعب في الأرض المحتلة لاه عنها بكلميه من العمل في مصانع ومزارع إسرائيل ، وأن الأمر الواقع هو أحسن الأوضاع بالنسبة للفلسطينيين . وكان من نتيجة هذا الزيف أن سقطت المشكلة الفلسطينية من قائمة الأولويات ، إلى أن جاءت الانقفاضة وهي في بداية أطوارها - لتثبت للجميع مدى خطئهم في الظن لحظة بأن القضية الفلسطينية يمكن أن تسقط من الحساب ، وأفاق

المجتمع الدولي كله مثملا أفاق المجتمع الإسرائيلي على حقيقة أن الأمر الواقع هو الذي يجب أن يسقط إلى الأبد ليوضح الطريق أمام حل عادل وشامل في الشرق الأوسط .

وقد كانت الهزة قوية في أمريكا ، عندما أدرك المجتمع اليهودي خارج إسرائيل - وهو اللوبي اليهودي والصهيوني - تحت ضغط الرأي العام المؤثر والفعال في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أن إسرائيل لا تحمي حدودها ، فهي ليست لها حدود كاملة حتى الآن ولا هي تحمي نفسها ، وإنما تبتلع بأدوات زودتها بها أمريكا لمحاولة فرض سيطرتها وهيمنتها على شعوب المنطقة العربية ، وبصفة خاصة على الشعب الفلسطيني . وهي محاولة تجرى تحت زيف تفكير منعزل وغير صالح للعصر الذي نعيشه ، وغير مقبول لا في إطار النظام الدولي ولا في إطار القانون الدولي ، ولا في إطار التسويات والتوازنات ، ولا في إطار الاستقرار في الشرق الأوسط ، ولا في إطار إعادة ترتيب الأوضاع ، لأن استمرار احتلال إسرائيل ليس سوى قبيلة موقونة لا مفر لها من أن تنفجر في أي لحظة ، على نحو ما ظهر جزئيا في الانتفاضة .

وزاؤه هذه التطورات والضغط العالمية ، وبينها الضغوط اليهودية في اتجاه عكسي ، بدأت الإدارة الأمريكية في التحرك ، مدركة أن هناك واقعا جديدا فرض نفسه في الأراضي العربية المحتلة ، وهو واقع يشبهه كثيرون بما حدث في لبنان بعد عام ١٩٨٢ ، فقد كانت إسرائيل ترفض الانسحاب ، وتعمل على فرض شروطها مؤيدة بأمريكا على نحو ما بدا في اتفاق ١٧ مايو « أيار » الشهير ، الذي تحلم بعد ذلك واضطرت إسرائيل إلى الانسحاب تحت ضغط ضربات المقاومة ، وإن كانت لاتزال تحتل الشريط الحدودي حتى الآن . ولعل مما له دلالة أن وفد رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية « ٤٤ منظمة » زار إسرائيل مع بداية جولات شولتز ، وقال رئيسه موسى إبرام إن هناك خطرا يتمثل في تآكل التأييد الأمريكي لإسرائيل فيما لو استمر الوضع الراهن إلى أجل غير محدود . وكان مما قاله أن المنظمات اليهودية تؤيد جهود شولتز لإحياء عملية السلام .

وكان الدافع إلى هذا كله هو الواقع الجديد الذي فرضته الانتفاضة في الأراضي المحتلة ، ثم الدور المصري الذي استمر العلاقة المصرية الأمريكية ، فطرح بقوة رأيه القائم على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر ، وأن السبيل إلى تغييره هو بدء عملية السلام وهنا طرحت مصر أفكارا تتكون من خمس خطوات منها التحرك نحو المؤتمر الدولي الفعال والمحكم ، ويكون الاستثمار المصري للانتفاضة قد أدى إلى الدور الأمريكي ، فما هو هذا الدور الذي ندعو إلى مساعدته حتى يتحقق الهدف المرجو منه ؟

إن الدور الأمريكي يتحدث عن عملية سلام شاملة ، وهناك جزء مرحلي منها ليس المقصود منه « الحكم الذاتي » الذي ترفضه كل الأطراف العربية تتقدمها مصر ، وإنما المقصود بالعملية التعامل مع « الوضع السيئ جدا » القائم حاليا في مواجهة أسباب هذا الوضع المائل في استمرار الاحتلال الاسرائيلي . أي أن الأفكار الأمريكية - على نحو مابدأ حتى الآن - تعالج الوضعين معا وفي وقت واحد ، بعد أن أوضحت مصر بصفة خاصة أنه إذا كان المقصود « بعملية السلام » هو تفريغ الانتفاضة من مضمونها فهذا أمر مرفوض لأنه لن يؤدي إلى شيء ، وأن المطلوب هو

التوصل إلى سلام دائم لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي ، وأن عملية السلام تستدعي مشاركة جميع الأطراف بما فيها الفلسطينيين ، وكلهم يصرون على نيل حقوقهم المشروعة .

وتتبع أهمية الدور الأمريكي من حقيقة أن هناك علاقة وثيقة معينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وأن تل أبيب لديها ثقة كاملة في الدور الأمريكي ، بعد أن أصبحت واشنطن على ثقة كاملة بأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر ، وبذلك تكون المعادلة قد اكتملت ، ولما كانت أمريكا على علاقة مع كل دول المنطقة فهناك فرصة لأن تقوم واشنطن بدورها لثلاثة أسباب .. الأول - تأكيد مصداقيتها ، والثاني - أن عملية للسلام أصبحت ضرورية ، والثالث - أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي أصبح قضية محسومة . وقد سلم شولتز بذلك منذ البداية عندما قال : إن استمرار الوضع الحالي - أي استمرار الاحتلال الإسرائيلي - ليس أحد الخيارات .

ولكن شولتز - من ناحية أخرى - لم يجر اتصالات حتى الآن بالطرف الفلسطيني الذي لا يمكن للأطراف العربية أن تتحرك دون مشاركته ، في إطار مؤتمر دولي محكم وفعال تحضره ادول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع كل أطراف الصراع ، والواضح حتى الآن أن جهودا تبذل ، وخاصة من جانب مصر ، لقيام حوار بين شولتز ووفد فلسطيني يحظى بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية كبداية للدور الفلسطيني في أي مفاوضات مقبلة بشأن الشرق الأوسط . وقد كان من العوامل المشجعة التصريح الذي أدلى به الرئيس رونالد ريغان وقال فيه : إن أمريكا تدرس احتمالات الحوار مع المنظمة في ضوء البيانات التي صدرت عنها بشأن الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ضمن كل قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين .

وقد دل على الاهتمام الأمريكي بمشاركة الفلسطينيين أن شولتز توجه أثناء جولته الأولى إلى المقر الذي كان مفروضا أن يلتقى فيه - في القدس الشرقية - مع وفد فلسطيني من الداخل ، وألقى بالفعل البيان الذي كان مقررا توجيهه إلى الشخصيات الفلسطينية والداعي إلى استثمار فرص التسوية الماثلة الآن . والواقع أن الكثيرين يرون أن الوقت قد حان لكي تتحلل الولايات المتحدة الأمريكية من الانتزازات التي تعهد بها هنري كيمنجر لإسرائيل في عام ١٩٧٥ ، بعدم إجراء أي اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية . فقد تغيرت الظروف على نحو ما ترى إسرائيل نفسها في مطالباتها - مؤيدة من أمريكا - بأن يعيد الاتحاد السوفيتي علاقته الدبلوماسية الكاملة مع تل أبيب حتى تشارك موسكو في أي مفاوضات مقبلة ، ويعزز ضرورة التغيير الأمريكي ، أن أيا من مصر أو الأردن أو سوريا لا يمكن لها أن تتحدث باسم الفلسطينيين ، على عكس ما كان يقضى به الشق الثاني من إطار كامب ديفيد الذي تم تجميده ، والذي تجنبته أمريكا نفسها في أفكارها الجديدة . فالنول العربية لا يمكنها أن تقبل ما يرفضه الفلسطينيون ، الذين هم اليوم غيرهم بالأمس . وهذا تطور جديد يجب أن يؤخذ في الاعتبار .

ولا ينبغي أن يكون هناك من يعتقد بأن طلب المساعدة لأمريكا في تحريكها يعني التأييد الكامل للأفكار التي تقدمت بها ، ولكن التعرض في الآونة الحالية لهذه الأفكار لن يكون موضوعيا باعتبار أنها لا تزال في طور الإعداد النهائي لخطة يمكن دراستها بدقة عند التوصل إليها . وهناك

٣ مضامين للأفكار التي طرحت حتى الآن . أولها يعنى بالمسائل التي يمكن تنفيذها بسرعة ، والثاني بالمسائل المتعلقة بالوضع النهائي ، والثالث بالعلاقة غير المفصولة بين الوضعين والتشاكب الضروري بينهما . وعلى هذا الأساس دعت الأفكار إلى جدول زمني يبدأ بعقد اجتماع دولي في منتصف إبريل وإجراء مفاوضات عربية اسرائيلية في مطلع مايو للتوصل إلى حل انتقالي في الضفة والقطاع ، على أن تنتهي المفاوضات في أكتوبر المقبل ، حيث تجرى انتخابات في المناطق المحتلة لاختيار سلطة انتقالية ، ويجرى تطبيق الاتفاقات التي يتم التوصل إليها ابتداء من فبراير ١٩٨٩ لمدة ثلاث سنوات . وفي ديسمبر تبدأ المفاوضات لتسوية دائمة على أساس قرار ٢٤٢ ، مضافا إليه محصلة الإجماع العالمي بشأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتجرى مفاوضات الوضع النهائي بغض النظر عن التقدم الذي يتم إحرازه في المحادثات الخاصة بالحل الانتقالي . وتقترح الأفكار الأمريكية أن تعقد مفاوضات مباشرة في لجان ثنائية وجغرافية ، تتضمن إسرائيل ووفدا أردنيا فلسطينيا ، وإسرائيل وسوريا ، وإسرائيل ولبنان .

ويتعين علينا إذن أن ننتظر المراحل التالية للحركة الأمريكية وما يمكن أن ينتج عنها « ومصيرها معلق بنتائج الدراسة المتأنية التي تجريها كل الأطراف حاليا » أي أنه من الضروري في الوقت الحاضر أن نعطي للدور الأمريكي مجاله في التطوير مع بقائنا على مواقفنا وإصرارنا على النقاط الأساسية في الموقف العربي من الحل الدائم والعادل . وليس من الملائم قبل بلورة الأفكار النهائية لعملية السلام أن نتحدث عن « الضمانات » ، فالمهم أن نختبر الدور الأمريكي هذه المرة مع استعداد لأن تقدم له « الدول العربية » يد المساعدة ، كما أن من المهم ألا نقرر في المرحلة الحالية أمرا مبكرا عن الموعد المسليم لتقريره . وقد يكون هذا الموقف مطلوباً منا حالياً طالما استمرت جهود شولتز في إطار عملية سلام كاملة ، وليست محاولة لتفريغ الانتفاضة من مضمونها .

١٩٨٨/٣/١١

الانتفاضة تفرض مطالبها

لا يزال التحرك الأمريكي مستمرا ، وما هو جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية يقوم في الأسبوع المقبل بجولته الثانية في المنطقة خلال شهر واحد ، وقد مهد لها مثل سابقها فيليب حبيب ، رجل المهامات الخاصة ، وريتشارد ميرفى ، مساعد شولتز لشؤون الشرق الأوسط . والتحرك الأمريكي الذى أمله الانتفاضة الفلسطينية - بتأثيراتها الإقليمية والدولية - لابد له لى يكتب له النجاح أن ينتقل إلى التعبير عن التقيد بالشرعية الدولية ، ومثل هذا التحول له متطلبات خاصة فى رأى الجانب الفلسطينى ، عبرنا عنها اجمالا فى المقال السابق ونتناولها بالتفصيل فى هذا الموضوع .

بداية نعود إلى رأى المفكرين الفلسطينيين ، وهم يرون - على نحو ما عبر عنه إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لحد فى لقاءهما بشولتز الذى يعد تطورا هاما - أن أمريكا مدعوة لأن تلبى عددا من المطالبات الفورية التى بلورتها انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الوطن المحتل . ويتعين على أمريكا أن تفرض على إسرائيل - ويبدوها أن تفرض - المطالبات التى تضمنتها البيانات المختلفة للانتفاضة ، وهى أبسط ما يمكن أن يعبر عنه صاحب القرار الأمريكى ، وأن تعبر عنه إسرائيل ، فى فهم المرحلة الراهنة .

وأهم المطالبات هو ضرورة الإفراج عن كل المعتقلين ، وإنهاء الضرائب ، وضرورة انسحاب جنود الاحتلال إلى مواقع بعيدة ، لىأتى بعد ذلك الانسحاب الكامل ، وكذلك إيقاف استنزاف مياه الضفة الغربية وحرمان الناس منها . وفى المرحلة الفورية تقاس جدية التحرك الأمريكى بهذه الأمور لأن التحرك فى الدبلوماسية لابد أن يسفر دوما عن أشياء ، والمطالبات واضحة محددة بلورتها الانتفاضة ، وما على أمريكا إلا أن تعمل على تلبيةها بالسرعة اللازمة ، ذلك أن الكثيرين يرون أن العمل لتحقيق مطالب المرحلة الفورية يتفق مع الالتزام بالشرعية الدولية ، وهو الأمر الذى لا يزال التحرك الأمريكى يقتصر إلى بعض عناصره ، كما أنه الأمر الذى يمثل جدیدا فيما لو أكتتت أمريكا أن للتحرك لا تشويه شبهة السعى لإمكانات الانتفاضة واحتوائها .

ويرى هؤلاء أن الانسحاب الفورى التدريجى أمر ضرورى وواقعى ، وأن الكيان الصهيونى سيمنى ذات يوم هذا الانسحاب الفورى ، ولن يكون هذا اليوم من خلال حرب شاملة ، وهو ما تعودته إسرائيل من قبل ، ولكنه سيكون من استمرار الانتفاضة الفلسطينية ، ومن عزلة إسرائيل عن الرأى العام العالمى ، ومن تملل جزء من يهود العالم ضدها ، ومن تملل جزء كبير من العالم ضد الصهيونية العنصرية - عندها سوف تنتهى إسرائيل الانسحاب غير المشروط ، وإذا

ما أرادت أمريكا أن تقوم بمسؤولياتها فعليةا أن تفهم أن قضية الانسحاب لا يمكن تأجيلها ، وعليها أن تفهم أن القيود التي حاولت وضعها في هذه المبادرات وبهذه الاتفاقات - التي وضعت نموذجا لها - غير مقبولة ، وعليها أن تعلم أن المنطقة العربية لن تقبل بنظرية الأمن الإسرائيلية - التي تدعها أمريكا - والتي تقوم على محاولة فرض سلام على دول الجوار يقوم على شروط إسرائيل ، لقد أصبح للانتفاضة روحا وستمثل المنطقة هذه الروح ، فلذا ما أرادت أمريكا سلاما عادلا ودائما فطريقه واضحة .. إنها طريق الشرعية الدولية بكل قراراتها ، وأنها طريق الانسحاب الفوري لتحرير الأراضي من فوقها ، ثم تعديل الأساس الذي تقترحه أمريكا لعملية السلام حتى يكون مقبولا بكليته وجزئيته .

ويتسامل المفكرون الفلسطينيون - الذين يعكفون على متابعة التحرك الأمريكي - لم لا ينص بشكل واضح على أن المشروع الأمريكي لا يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وحده ، وإنما ٢٤٢ مضافا إليه محصلة الإجماع الدولي على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي اعترفت بها أمريكا - كما تقول - في صياغة مشروعها ؟ لم لا ينص على ذلك بشكل واضح بعد أن تطور الموقف بالفلسطيني لكي يقبل بجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين بما فيها قرار ٢٤٢ ؟ ومن ثم لماذا يبقى الأمر متروكا غائما لتفسيرات شتى في الوقت الذي فسرت فيه إسرائيل قرار ٢٤٢ بأنه السيطرة الكاملة على كل الأراضي ، على نحو ما تحدث بيجين ومن بعده شامير .

إن ٢٤٢ في صورته الراهنة لم يعد الأساس الصالح لعملية السلام بفعل الموقف الإسرائيلي والموقف الأمريكي ، بل إن رأيا عربيا يتزايد بأن يدعو الاتحاد السوفيتي إلى إعادة النظر في اعتماد هذا الأساس وحده لأنه لابد أن تؤخذ الشرعية الدولية بمجملها ، ويجب أن يرسخ في الأذهان أن الانتفاضة قد أعطت إشارات جديدة منها أن حال الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ ، والوضع الذي تعرضوا له يجعل من الضروري أن يفتح الملف بكامله إذا ما أردنا سلاما عادلا ودائما .

واسطردا للنقطتين السابقتين فلن مما يؤثر التساؤل الشديد ، لماذا لم تجدد أمريكا تفسيرها السابق لقرار ٢٤٢ ، الذي كانت قد قمته في عهد إدارة الرئيس السابق جيمس كارتر ؟ وكان التفسير الأمريكي السابق لا يختلف كثيرا عن تفسير المجموعة الأوروبية ، وهو أن قرار ٢٤٢ قابل للتطبيق على جميع الجبهات وأنه يعنى الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة مع إدخال تعديلات طفيفة على « الخطوط » التي لم تكن حدودا من قبل ، وقد لوحظ أن هناك موقفين للإدارة الأمريكية الحالية ينساق للتفسير السابق ، أولهما أنها قالت إن المستعمرات الاستيطانية ليست غير شرعية ، أي أنها نقبل وجود هذه المستعمرات التي تحتل قرابة ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية تم اغتصابها بالقوة ، والثاني أنها قالت إن القدس يجب أن تبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية ، وينصرف الحديث هنا إلى « القدس الكبرى » التي تتجاوز مساحتها أكثر من ٥٠٪ من أراضي الضفة الغربية ، ويتضح من ذلك أن التفسير الأمريكي في عهد كارتر يمتين تجديد الالتزام به ، حتى يتفق مع الموقف العربي الذي يصر على الانسحاب الكامل من جميع الأراضي التي احتلت في يونيو ١٩٦٧ .

وأخيرا فإن المفكرين الفلسطينيين يلاحظون أن الإدارة الأمريكية الحالية على وشك أن تودع قريبا ، وقد يقال أن الإدارة الجديدة ستتفكك بالتواصل ولكنها ليست ملزمة ، فالأمر كله غير وارد ، والحل الوحيد أمام هذه الإدارة - في رأي هؤلاء - أن يحدث الانسحاب الإسرائيلي بأسرع وقت ممكن أثناء وجودها ، فمن شأن هذا أن يوجد مناخا جديدا يهيء لتقدم كبير في عملية السلام .

إن السعي لهذا الأمر هو وحده الذي يؤكد مصداقية أمريكا وفي أنها تلتزم بمعيار واحد في تعاملها الدولي وليس بمعاييرين على نحو ما تبدو الآن . فهي في الوقت الذي تتحدث فيه مع الاتحاد السوفيتي، عن حق تقرير المصير بالنسبة لشعب أفغانستان ، تلبي الحديث عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وهذا موقف غير مقبول ، كما أن الأمة العربية بدلت تضيق حتى بمجرد الحوار على مثل هذا الأساس لأنه حوار « الطرشان » .

1988/4/11

أضواء على قرار الأردن

يشير قرار فصل الضفة الغربية عن الأردن وتأكيداً لهويتها الفلسطينية ، كثيراً من التساؤلات المبررة ، وهي تساؤلات لا يمكن الإجابة عنها قبل إعادة ترتيب البيت الأردني بما يتفق مع التوجه الجديد ، وقبل معرفة مستقبل العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في ضوء الإجراءات التي يتخذها الأردن في تطبيق قراره ، وفي ضوء الخطوات المقابلة من جانب المنظمة نفسها ، وفي انتظار تبلور يساعد على تحديد نتائج القرار فإن المعلومات التي توافرت حتى الآن تجعل في الإمكان إلقاء أضواء على الأسباب التي أدت إلى اتخاذ القرار والنتائج السياسية المترتبة عليها .

إن القرار فرضته الانتفاضة الفلسطينية التي مضى عليها ٨ شهور حتى الآن ، كما فرضه مؤتمر القمة الطارئ الذي عقد في الجزائر في شهر يونيو الماضي لإقرار سبل دعم الانتفاضة . وكان الملك حسين نفسه قد وصف الانتفاضة في خطابه أمام قمة الجزائر بأنها ثورة ، ليست فقط بمقياس ما يلزمها من عنف وما يصلحها من تضحيات من جانب الشعب الفلسطيني ، وما يقابلها من قمع وتكثير من جانب الاحتلال ، بل إنها ثورة بمقياس ماتعبر عنه من إجماع الشعب الفلسطيني على رفض الاحتلال الإسرائيلي بسائر صوره وأبعاده ، وإصراره على مقاومة المحتل ومخططاته حتى يبلغ غايته في إنهاء الاحتلال وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة مهما عز الثمن وغلت التضحيات . وهي ثورة أيضاً بما أُنجزته من إزالة كاملة للوهم الذي نشأ لدى إسرائيل من أن الشعب الفلسطيني قد روض نفسه على التعايش معها ، بالرغم من كونها محطلة مستعمرة خلال فترة الأعوام العشرين التي سبقت الانتفاضة .

وقد صور الملك أحسن تصوير معنى الحدث الكبير الذي لا يزال محتدماً حتى الآن في الأرض العربية المحتلة ، في خطابه القومي الذي عرض فيه حقائق البعد الأردني في القضية الفلسطينية ، كما أوضح فيه بجلاء لإجماع الشعب الفلسطيني وإصراره على ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة . وقد وضع هذا الإصرار بالفعل في الانتفاضة التي كان من نتائجها تزايد الإحساس بضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كل شبر يتم تحريره من التراب الوطني ولم ينبع هذا الإحساس من موقف انخلاقي أو يصدر عن مزاج قطري ، وإنما ينطلق من حقيقة أن الشعب الفلسطيني يريد أن يصل بنضاله إلى الغاية التي يستهدفها نضال كل الشعوب من أجل الحرية والاستقلال ، ثم التوجه بعد الاستقلال إلى تحقيق الأمان القومي المتمثلة في التكامل والوحدة وقد كان هذا الشعور - مهما قيل غير ذلك - هو المسيطر على الفكر للفلسطيني وراء تعثر كل الجهود

التي بذلت من قبل للتوصل إلى توجه أردني فلسطيني مشترك . وكان هو السبب الأول لوقف العمل باتفاق التنسيق المبرم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في فبراير عام ١٩٨٥ ، حيث برزت اجتماعات متضاربة حول أولويات العمل المشترك . وكان أكثر الخلاف يتعلق بتفسير الاتفاق حول العلاقة « الكونغريدالية » بين شطري الأردن ، وكان تفسير دوائر المنظمة هو أن مثل هذه العلاقة تتم بين دولتين مستقلتين - أي بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أولا .

وقد ظهر هذا التفسير بالفعل في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي تحت دائما على بغوية الأواصر التاريخية التي لا تنقسم عراها بين الشعب للعربي في الأردن وفلسطين ، ويرى المجلس أن مستقبل هذه العلاقات يقوم على أساس لاتحاد كونفيدرالي بين دولتين مستقلتين في المستقبل .

وبسبب توقف التنسيق اختلف الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على فكرة الخطة الأردنية للتنمية بالأرض المحتلة ، وهي الخطة التي قرر الأردن إلغاؤها في بداية إجراءاته بقطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية . وكانت الخطة قد أطلقت في مؤتمر دولي عقد يوم ٨ نوفمبر ١٩٨٦ (كان المقدّر أن تتكلف مشروعاتها مليارا و ٣٠٠ مليون دولار) ، ولم تحضر منظمة التحرير الفلسطينية المؤتمر الذي اشترك فيه ٢٢ وفدا عربيا وأجنبيا ، وأعلنت المنظمة أنها ستقوم الخطة لأنها تهدف إلى عزلها ، بينما كان الأردن يؤكد أن خطة للتنمية ليست بديلا لحل عادل ودائم يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وظل الخلاف (القائم على حساسية قوية) بين الأردن والمنظمة على أولويات العمل المشترك بالنسبة للأرض المحتلة مستمرا إلى أن أتت انتفاضة - وهي ثورة شعبية حقيقية على المستعمر المحتل - والتي أثلقت أمريكا بصفة خاصة ودفعتها إلى التحرك من جديد بمبادرة سلام حملت اسم جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية . وللحق فإن الأردن وقف منذ بداية جولات شولتز المكوكية مدافعا عن الحق الفلسطيني ، مصرا على أنه ليس بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد ظهر ذلك بوضوح في المبادئ الستة التي قدمها الأردن لوزير الخارجية الأمريكية أساسا للتعامل مع مبادرته ، وكان أبرزها : أن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي تتطلب تسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . إن الأردن ، كدولة مستقلة ذات سيادة ، على استعداد لحضور المؤتمر الدولي مع بقية الأطراف المعنية . والأردن أن يمثل الشعب الفلسطيني نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية . كما أن الأردن على استعداد لحضور المؤتمر في وفد أردني فلسطيني مشترك إذا وافقت الأطراف المعنية على هذا الترتيب .

ولمواجهة المبادرة بموقف عربي موحد إزاء إسقاطها . الأمانى المشروعة للشعب الفلسطيني وإسقاط حقه في اختيار مثاليه الشرعيين في التفاوض اجتمعت القمة العربية الطارئة في الجزائر ، وقد اعتمدت هذه القمة على الانتفاضة نفسها لدعم قراراتها ، بعد أن أصبح للانتفاضة قوتها الذاتية التي لا يحكمها سوى الوضع داخل الأرض المحتلة ، وبالتالي فهي التي قمت مهامها في دعم

الموقف الموحد الذي ظهر في قرارات القمة الطارئة ، وقد عقدت القمة في جو تزايدت فيه مطالبة القيادة الفلسطينية بإعادة تأكيد الثوابت السياسية ، التي سبق أن توافق عليها العرب وفي مقدمتها اثنتان :

١ - قرار القمة العربي الصادر في الرباط عام ١٩٧٤ ، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

٢ - أن تتم مفاوضات تسوية قضية الشرق الأوسط (وجوهرها القضية الفلسطينية) عبر مؤتمر دولي يملك سلطة القرار ، وتجرى برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأطراف المعنية بالصراع ، وفيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة مع بقية المشاركين .

وكانت إعادة تأكيد الثوابت الفلسطينية - بناء على طلب ياسر عرفات - هو رد الانتفاضة على خطة شولتز التي تتجاهل المنظمة في المفاوضات المقترحة . كما كانت في الوقت نفسه مطلباً للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي وجهت نداء إلى مؤتمر القمة يتضمن العهد على مواصلة النضال حتى تتحقق إقامة الدولة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (ممثلنا الشرعي الوحيد) ، ويطالب بعدة أمور أهمها : ضرورة التنسيق الدائم والمستمر مع ممثلنا الشرعي والوحيد (منظمة التحرير الفلسطينية) على أرضية التكافؤ والاستقلال ، وإقامة صندوق دعم دائمة للمنظمة ، وأن يكون كل الدعم العربي من خلالها . وقد أيد المؤتمر هذه المطالب . وهو وإن لم يعلن شيئاً عن اعتمادات الدعم أو الدول التي ستتقبل بها (من دول الخليج) - إلا أنه تردد أن القمة خصصت ١٢٨ مليون دولار تدفع فوراً دعماً للانتفاضة بواسطة المنظمة ، ودعماً شهرياً قيمته ٤٣ مليون دولار لم تعرف طريقة توصيلها .

وجاءت قرارات القمة واضحة تضع حداً لكل الحلول التي لا تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، مما يحد تأييداً لوجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية وبداية موقف عربي جديد موحد وواضح بشأن التسوية ، وكانت أهم رسالة وجهها مؤتمر القمة الطارئة هي تلك التي وردت في بيانه الختامي القائمة بأنه : بحث التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتضاعفها . ولقد التزمه بتقديم المساعدات الضرورية كافة ، بمختلف الوسائل والأشكال ، إلى الشعب الفلسطيني لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى يحقق أهدافه الوطنية الثابتة .

وفي ضوء هذه النتائج بدأت الحكومة الأردنية في أعقاب القمة دراسة سلسلة الإجراءات التي بدأت بإلغاء خطة للتنمية في الأرض المحتلة ، وحل مجلس النواب الأردني - الذي كان قد تقرر رفع عدد أعضائه من ٦٠ إلى ١٤٢ نائباً (حتى يكون هناك مقعد لكل مخيم للاجئين الفلسطينيين) - وانتهت بإعلان إنهاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة ، وقد جاء قرار إنهاء العلاقة في خطاب وجهه الملك حسين وأوضح فيه أن الإجراءات استهدفت دعم التوجه الوطني الفلسطيني وإبراز الهوية الفلسطينية (متوخين فيها مصلحة القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني) .

والواضح من الإجراءات الأردنية حتى الآن أنها لم تكن نتيجة رد فعل إقليمي ، وإنما تأتي من منطلق أن تستقل المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطيني . وأن تتحمل المنظمة في الوقت نفسه مسئولية كل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة . ولا يعني ذلك أن الأردن سيتخلى عن واجبه القومي سواء تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي أو تجاه القضية الفلسطينية . وفي هذا الصدد قال الملك حسين في خطابه يوم الأحد الماضي : « إن الاجراءات اتخذناها في الأصل تجاوبا مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) - ومع الافتتاح العربي المساند بأن مثل هذه الإجراءات ستسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة » وتأكيدا لذلك فإن عمان اتصلت بعد إلغاء خطة للتنمية الأردنية بالحكومات والمؤسسات الدولية التي أعربت عن رغبتها في الاستمرار في تمويل مشروعات التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة لكي توصل رسائلها من خلال الجهات الفلسطينية ذات العلاقة .

كذلك فإن الإجراءات لاتعني أن الأردن قد تخلى عن دوره والتزامه بالمشاركة في عملية السلام ، فهو لا يزال دولة موجهة وحدوده مع إسرائيل أطول من حدود أي دولة عربية معها ، بل هي أطول من حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين . وقد قال الملك حسين في هذا الصدد : « إن الأردن طرف رئيسي في النزاع العربي / الإسرائيلي وفي مسيرة السلام ، وهو يتحمل مسؤولياته الوطنية والقومية على هذا الأساس » .

ولم يعرف حتى الآن ما إذا كانت عمان مستمرة في مساعداتها المالية والاقتصادية للمناطق المحتلة . فهناك ١٨ ألف موظف في الضفة الغربية يتقاضون رواتبهم من الخزينة الأردنية ، التي تتكفل أيضا بصرف رواتب لستة آلاف موظف فلسطيني في قطاع غزة ، كما أن الأردن هو السوق الرئيسية الخارجية لمنتجات الضفة والقطاع .

وتظل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من الإجراءات الأردنية ، هي أن الأردن استهدف تحريك الموقف من خلال تحويل مكان موقفا نظريا إلى موقف عملي : أي تحويل قرار قمة الرباط ثم قمة الجزائر إلى واقع فعلي حيث تصبح منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الوحيدة التي يتعين على الآخرين مخاطبتها بشأن فلسطين والقضية الفلسطينية . ويبقى بعد ذلك أن نتتظر بقية النتائج ، في ضوء الإجراءات الأردنية العملية والخطوات المقابلة من جانب المنظمة .

1488/8/8

دورة للانتفاضة والسلام

دورة الانتفاضة بأمرين واضحين لهما صلة وثيقة ببعضهما . وهما تصعيد النضال من أجل إجلاء الاحتلال الإسرائيلي ، للأرض الفلسطينية والعربية ، ووضع التوجه السياسي الجديد الذى تمثل فى إعلان الدولة الفلسطينية وخطتها السياسية . ولولا ما أفرزته الانتفاضة من حقائق وأحداثه من نتائج لما كان التوجه الجديد ممكنا ، الأمر الذى جعل الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى نقطة تحول بارزة فى مسار النضال الفلسطينى المتعدد الجوانب والميادين .

تميزت

فقد كانت بحق دورة لدعم الانتفاضة المستمرة حتى تحقق غاياتها ، ودورة للسلام الذى أوفى المجلس فيها بمطالباته بالموضوعية التى خرجت بها قراراته . وقد وضعت فى حسابها الواقع الدولى والتحرك الخاص بعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .

وقد تناولت الأقاليم بالتحليل آثار الانتفاضة على مسار النضال الفلسطينى ، منذ اندلاع ثورة الحجارة ، فى ديسمبر عام ١٩٨٧ حتى الآن . ولكننا نعود إلى الحديث عن الانتفاضة من زاوية صلتها بالتوجه السياسى الجديد ، الذى استجاب بشجاعة للتقدير السياسى للشعب الفلسطينى ممثلا فى مطالب الانتفاضة التى بدأت معها مرحلة جديدة قلبت موازين القوى لمصلحة نضال الشعب الفلسطينى ، وجعلته أقرب من أى وقت مضى إلى ساعة الحرية والاستقلال . والواقع أن السلام لم يكن غالبا فى استراتيجية العمل الفلسطينى بمختلف أشكاله ، ولكن السعى إلى التسوية السلمية جاء مختلفا هذه المرة نتيجة لثمرات الانتفاضة . وقد كان من أبرزها :

١ - أنها صهرت مختلف الفئات السياسية للشعب الفلسطينى بشرائحه الاجتماعية المختلفة فى بوتقة واحدة (تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية) موحدة بذلك الرؤية الفلسطينية للمستقبل ، محددة أهدافها فى إجلاء الاحتلال الإسرائيلى عن الضفة الغربية وقطاع غزة . وفرض السيادة الفلسطينية عليهما .

٢ - سجلت المستوى المتقدم للمبادرة والإبداع الثورى الخلاق لدى الشعب الفلسطينى . وكان منها المبادرة ، القنبلة ، التى أقرها المجلس الوطنى الفلسطينى والممثلة فى إعلان الدولة ، والاعتراف بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

٣ - أسهمت بشكل واضح فى إحياء الشعور بالتضامن العربى ، وقد ظهر قدر معقول من

التضامن في وقفة الدول العربية المؤثرة وراء الانتفاضة وفي عقد مؤتمر القمة الطارىء لدعمها .
وقد كان من نتائج هذا المؤتمر بلورة الموقف الفلسطيني على نحو ما ظهر في دورة الانتفاضة بالجزائر .

٤ - أتت خطوة الأردن بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية (المحتملة) لإفساح المجال أمام الخيار الفلسطيني ، لكي يكون الخيار الوحيد لكل من يسعى لحل القضية المصرية حتى يمكن للسلام العادل أن يستقر في المنطقة . والواقع أن إعلان الأردن أنه ليس فلسطيني وإعطاء « الضفة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان بداية الطريق إلى التوجه الجديد الذي أبرزه المجلس الوطني الفلسطيني بمنتهى الواقعية والشجاعة .

كانت هذه الحقائق التي أوجدتها الانتفاضة هي المدخل إلى التوظيف الإيجابي للواقع الجديد من قبل المجلس الوطني الفلسطيني ، يضاف إليها عوامل أخرى أبرزها تغير الظروف الدولية ، حيث وضح أن العالم يتجه نحو الانفراج والوفاق الدولي وحل النزاعات الإقليمية بالوسائل السياسية والسلمية .

وكانت أسس التوجه الجديد محل دراسة لجنة سياسية قانونية وضعت مشروعات أفكارها في ضوء دراسات ومشاورات واتصالات دولية واسعة النطاق ، وهي المشروعات التي اختار منها المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الدولة (استنادا إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧) وبإنهائها السياسي الذي تضمن الاعتراف بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ . وكلها تزيل أي عقبة يمكن أن تثار أو حجة قد يتعلل بها البعض لوقف عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، وجوهرة القضية الفلسطينية .

والحقيقة أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني يجب أن تقرأ بإيمان وبدون إسقاط جزء منها ، فكلها مكمل بعضها وكلها ملزمة لكل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي حضرت دورة الانتفاضة . فقد كانت الدورة هي أول مجلس وطني فلسطيني ينتقل به العمل الفلسطيني من ديمقراطية العواطف (التوافق) إلى الديمقراطية العقلانية القائمة على تضامن المؤسسات . وتلك إيجابية واضحة للدورة ، أزيلت من العمل الفلسطيني روح المزايدة من ناحية ، مثلما أزيلت الخوف من أن يظهر الناس مختلفين من ناحية أخرى . وليس أدل على ذلك من أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يرأسها الدكتور جورج حبش قد اعترضت على جزء من فقرة تضمنها البيان السياسي ، وهي تلك الخاصة بالقرار ٢٤٢ ، فوافق حبش أحد نجوم الدورة - على الاحتكام للتصويت ، قائلا : إنني إن انسحب من المجلس حتى لا أقدم هدية لإسرائيل . كما دعا إلى إضافة شعاره وحدة حتى النصر ، إلى جانب ثورة حتى النصر . وقد وافق على الفقرة ٢٥٣ صوتا ضد ٤٦ صوتا وامتناع ١٠ أصوات عن الاقتراع .

وبقراءة إعلان الدولة والبيان السياسي تبين أن التوجه الجديد لا يكتفبه غموض أو التواء ، فهو يقوم على أسس : الاعتراف بوجود إسرائيل - أن الدولة الفلسطينية تقوم على جزء من التراب الفلسطيني - الالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية - أن هدف

الاستقلال الوطني لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات -- أن المؤتمر الدولي يعتقد على قاعدة قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، كتعبير واقعى وثورى ومسئول يضع حداً للكانيب الصهيونية ، ويبرهن على إخلاص الشعب الفلسطينى وطموحه لإقرار السلام العادل والشامل ، وقد وضع كل ذلك فى وثيقة إعلان الاستقلال وفى البيان السياسى للدورة .

إذ جاء فى الوثيقة إشارة إلى الدولتين اللتين أنشأهما قرار ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين ، ونصها : « ومع الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب العربى الفلسطينى بتشريده وحرمانه من تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، الذى قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربى الفلسطينى فى السيادة والاستقلال الوطنى » .

وجاء فى البيان السياسى للدورة مايلى :

« إن المجلس الوطنى الفلسطينى ، من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطينى وحقوقه الوطنية ورغبته فى السلام ، استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، وتجاوباً مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولى ونزع السلاح النووى وتسيوية النزاعات بالوسائل السلمية ، يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربى الامرائلى ، وجوهره القضية الفلسطينية فى إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة ، وأخرها قرارات مجلس الأمن ٦٠٨/٦٠٧/٦٠٥ (بشأن الانتفاضة) وقرارات القمة العربية ، بما يضمن حق الشعب العربى الفلسطينى فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى ، ويضع ترتيبات الأمن والسلام بكل دول المنطقة » .

وهكذا يظهر بجلء أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى جاءت فى مستوى الانتفاضة ومتطلبات استمرارها وتعزيزها ، وعبرت عن قوة وتلاحم الوحدة الوطنية فى الداخل والخارج . كما أفرزت توجهها جديداً يلتقى « بمنريات » التنمية السلمية ، وخاصة تلك المتعلقة بالمؤتمر الدولى الذى أقره الجميع إطاراً للتفاوض . كما يظهر بجلء أنه لا يمكن لأى طرف أن يتعالى بأى موقف من شأنه أن يعوق التقدم نحو مفاوضات التسوية ، وهذا القول مقصود به أمريكا بصفة خاصة ، إذ يتعين عليها أن تطور موقفها بعد أن سلمت على نحو ما ورد فى تصريحات شولتز وميرفى وغيرهما بأن الصراع فى المنطقة يدور بين حركتين وطنيتين هما الحركة الصهيونية والحركة الفلسطينية . وخلاصة الأمر أن الموقف على نحو ما عبر عنه الملك حسين يمثل فى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد ذهبت إلى المدى المطلوب منها وأسهمت بنصيبها فى إحلال سلام شامل ودائم ، وأن الوقت قد حان ليفعل الآخرون الباقي ..

١٩٨٨/١١/٢٨

واشنطن والمنظمة ومنطق الحوار

بدأ

الحوار الأمريكي الفلسطيني ، بعد أن تبين للإدارة الأمريكية أنها لا تستطيع المعنى في تجاهل المبادرة الفلسطينية للسلام ، وهي مبادرة جاءت ثمرة لتراكمات النضال الفلسطيني ، ولمعطيات جديدة لتقوت قبول المجتمع الدولي كله باستثناء إسرائيل . ويبدء الحوار تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد صححت جزءا من سياستها تجاه الشرق الأوسط . فلم يكن من المنطقي أن تظل دولة عظمى مثل أمريكا على صلة بأحد الطرفين المباشرين في الصراع دون الآخر . وكان الذي يحول دون الاتصال الأمريكي الفلسطيني من قبل عقبات كثيرة زالت نتيجة الانتفاضة (التي دخلت عامها الثاني) وجعلت الترجه السياسي الفلسطيني الجديد ممكنا ، بل أدت إلى تحقيق اللقاء الأمريكي للفلسطيني .

ولسنا نريد أن نبالغ في وصف الخطوة التي تحققت ، ولكن الواضح أن موافقة واشنطن على الحوار تعني إقرارها جزئيا ، بسلامة الموقف الفلسطيني - كما تبلور في الاجتماع الأخير للمجلس الوطني الفلسطيني - فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية على معارضتها لإعلان الدولة الفلسطينية ، وإن كانت قد سلمت بأن الموقف الفلسطيني يستهدف التنمية السلمية . كما تعنى موافقة واشنطن على الحوار (باتفاق الإدارتين الراحلة والجديدة) أنها تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وقللنا لكفاحه من أجل التحرر والمباداة . وإزاء ذلك فإن الحوار ، الذي أذاب الجليد المتراكم بفعل ١٣ عاما من القطيعة (نتيجة التمهيدات التي وقعتها وزير الخارجية الأمريكية الأمبق هنري كيسنجر عام ١٩٧٥) وللزمته بها الإدارة الأمريكية) بعد خطوة هامة في التقدم صوب السلام . فالحوار ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق هدفين : تيسير عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية أو حكومتها للمؤقتة ، والاقتراب الأمريكي من الموقف الفلسطيني لتحقيق السلام .

والواقع أن التحرك قد بدأ على طريق التنمية نتيجة للخطوة الأمريكية والمطلوب استمراره ، إلى جانب اتخاذ تدابير محتملة كفيلة بدفعه وإثرائه ، وهذا هو ماتملكه أمريكا التي لم تظهر حتى الآن سوى تغير طفيف في موقفها ، لم يظهر له أثر مادي على الواقع . وتمثل التغيير في موقفها المعلن من أن الضفة الغربية وقطاع غزة لا يجوز أن يبقيا تحت الاحتلال كما لا يجوز أن يضمنا إلى إسرائيل . كما تمثل التغيير في فهم قرارات المجلس الوطني الفلسطيني (أخيرا) . على نحو ما رمخ في يقين المجموعة الأوروبية ، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى قرار الاتصال المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الحوار معها . ولكن ما هي أهداف

الحوار ؟ وما هو الذى سوف تطلبه أمريكا من منظمة التحرير الفلسطينية ؟ وإلى أى مدى تستجيب الولايات المتحدة الأمريكية لمستلزمات التنمية السلمية ، القائمة على الموافقة على قرارات المجتمع الدولى التى صدرت بشأن القضية الفلسطينية ، ابتداء من قرار تقسيم فلسطين الصادر عام ١٩٤٧ - وانتهاء بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تبدو صعبة فى المرحلة الحالية ، فلا يزال الحوار فى بدايته ، ولكن الحرص على نجاحه والوصول به إلى الاتفاق على عقد المؤتمر الدولى الفعال والمحكم ، هو الذى يدفعنا إلى التحذير من أن يكون الهدف الأمريكى من وراء الحوار هو محاولة وضع منظمة التحرير الفلسطينية ، ووراءها المدد العربى ، فى إطار « الخريطة » أو التصور الإسرائيلى . فالمنظمة قد ذهبت فى توجهها الجديد إلى المدى الذى لا يمكن لها بعده أن تقدم أى تنازل آخر . كما أنها أكدت جديده الالتزام بالتوجه على نحو ما اقتنعت به أمريكا نفسها بقبول إجراء الحوار مع المنظمة . ولعل واشطن الآن أكثر إدراكا لطبيعة الانتفاضة التى وضعت يهود أمريكا أنفسهم فى موقف حرج ، وإن كان جانب من اللوى اليهودى يحاول بطبيعة الحال التأثير على مسار الحوار بين المنظمة وأمريكا .

وقد كان الملاحظ أن مسألة « الإرهاب » كانت فى مقدمة ما جرى بحثه فى الاجتماع الأول بتونس بين ممثلى أمريكا والمنظمة . ويدون شك فإن التأكيد كان واضحا بأن المنظمة ضد كل أشكال الإرهاب . ولكن النضال المشروع ضد الاحتلال أمر آخر ، وهو يستمد شرعيته من قرارات الأمم المتحدة ومن القوانين الدولية ، والنضال لن يتوقف فى الأرض المحتلة حتى يحقق أهدافه فى الحرية والمساواة . وهذا النضال يتمثل الآن لكثير من أى شيء آخر فى الانتفاضة التى جاءت لطمة للمسكرين لأنهم وقفوا لأول مرة عاجزين عن استخدام قوتهم العسكرية ، وليس ذلك لأسباب أخلاقية بقدر ما هى أسباب دولية ، لأنه لا يوجد هناك سلاح يواجههم وإنما هناك أطفال وحجارة . فليس هناك جيش يهزم جيشا وإنما هناك أطفال يهزمون إرادة جيش .

كذلك لوحظ أن الاجتماع الأول اقترن بتصريحات أمريكية عن ضرورة المفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، وليس هناك ما يمنع ذلك بشرط أن تجرى المفاوضات من خلال مؤتمر دولى حقيقى يأتى لنعقاده متفقا مع الرغبة الدولية التى عبرت عنها قرارات الأمم المتحدة . والحقيقة أن المؤتمر الدولى هو السبيل الوحيد لحل أزمة الشرق الأوسط ، فداخل المؤتمر يمكن التوصل إلى طريقة تجعل إسرائيل والمنظمة تتفاوضان معا . ويرجع التمسك بصيغة المؤتمر الدولى الفعال إلى أنها تضمن للتوجه الجدى نحو التسوية السلمية دون مراوغة إسرائيلية فى الدرجة الأولى . كما يضمن للمؤتمر حث الأطراف على المرونة اللازمة للتوصل إلى تسوية عادلة . وقد كانت صيغة للمؤتمر هى تلك التى دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر فى عام ١٩٧٣ (إثر حرب أكتوبر) بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى عام ١٩٦٧ (قرار الانسحاب من الأراضى المحتلة وضمان حق العودة للاجئين) ، وبأن يتم التنفيذ من خلال مفاوضات ملائمة . وقد جرى تنفيذ قرار ٣٣٨ بالفعل بعقد مؤتمر جنيف الأول فى أواخر عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ .

ويرغم أنه لا يزال مبكراً أن نتعرض لمفاوضات التمسوية ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد قمت إلى الدول العربية بتفسيراً لقرار ٢٤٢ - قبل أن يتأكل موقفها في سنوات الاحتياز الصارخ لإسرائيل - مؤداه أن القرار يعني الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة ، مع تعديلات طفيفة على جانبي الخطوط التي لم تكن حدوداً من قبل . والمقصود بذلك هو الضفة الغربية التي كان يفصلها عن إسرائيل خطوط للهدنة . وليس حدوداً ، كما كان من مؤدى التفسير الأمريكي أن قرار ٢٤٢ قابل للتطبيق على جميع الجبهات ، ومعنى ذلك على جبهة الجولان السورية أيضاً .

وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة مطالبة أكثر من غيرها بالعمل الآن على عقد المؤتمر الدولي . أو بأن توضح - على الأقل - أن هدفها النهائي من فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية هو عقد هذا المؤتمر .

إن استناد المنظمة في قراراتها ، إلى القرارات الدولية التي شاركت الولايات المتحدة نفسها في صياغتها وإقرارها ، وأن تلبية المنظمة لكل للشروط المبدئية التي اشترطتها الولايات المتحدة للحوار معها ، معناه أن واشنطن - قبل غيرها وأكثر منهم - مسئولة عن تحقيق الإطار الصحيح للتفاوض الشامل بشأن السلام ، وهو أيضاً الإطار الذي ارتضاه المجتمع الدولي . كما أن واشنطن وافقت على مبدأ عقد هذا المؤتمر صراحة في مرحلة سابقة ، علاوة على موافقة الغالبية السياسية في إسرائيل نفسها - رغم الانقسام الكبير فيها - (وجاءت الموافقة من المعارضة (*)) إلى عدد من الأحزاب الدينية والمتشددين وبينها أطراف عديدة) . وهكذا يتضح أن الدور الأمريكي - أو الدور الذي تريده واشنطن لنفسها - لن يتحقق إلا في الإطار الدولي نفسه ، حيث يكون أكثر مشروعية ، وحيث تكون نتائجه أكثر عملية .

١٩٨٨/١٢/٢٧

(*) المعارضة : اسم أطلق على تجمع ضم أحزاب العمل (حزب العمل وحزب لحدوت عافودا وحزب رافى) لخوض الممارك الانتخابية في مواجهة كتلة الليكود ، التي تضم الأحزاب اليمينية . ولم يعد هذا التجمع قائماً الآن لأنه ينظر إليه كحزب ولحد يحمل اسم « حزب العمل » وزعيمه الحالي هو اسمعق رابين .

عمل عربي يعزز المبادرة الفلسطينية

من

أبرز مهام المرحلة الراهنة لإتقان عملية التفاوض الجارية في الآونة الحالية ، على مستوى غير مباشر ، فهي جارية من خلال الاتصالات الدولية التي تقوم بها الدول العربية ، وجارية من خلال الحوار الأمريكي الفلسطيني ، وعملية التفاوض هذه تتطلب أن تعرف كل الأطراف المعنية الموقف الفلسطيني (المؤيد من الأمة العربية) في هذه الأعلى وحده الأدنى الذي لا تزول بعده . كما تتطلب أن يكون الجانب العربي واضحا مثل الصبح في توجهاته ، وأن يحضر كل أوقافه أثناء عملية التفاوض ، التي تقتضي في الوقت نفسه تصعيد الانتفاضة الفلسطينية إلى آخر مدى وفتح أساليب الإرهاب الإسرائيلي في مواجهتها . فهذا كله هو الذي يصل بنا إلى تحريك عملية السلام ، أما التباس المواقف وإدناء الضعف ففقه ينتهي دائما إلى لا شيء .

والحق أن القيادة الفلسطينية مدركة لهذه الحقائق ، فهي في تحركاتها الأخيرة انطلقت من واقع أن الموقف الواضح فلسطينيا وعربيا سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية إلى مساندة المبادرات الفلسطينية ، التي انبثقت متتالية من للتوجه السياسي الجديد الذي صاغه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة . وذلك لأن الإدارة الأمريكية ، وهي واقعة حاليا بين تأثيرين ، سوف تنتهي إلى تغليب التأثير الذي يوحى « بالإمكانية بعد أن أثبت التأثير الآخر استحالة الوصول إلى شيء . والواضح في موقف الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن هذا التذبذب بين صعود محدود في مساندة الحق العربي ، ثم نزول محدود ، ولكننا في تقويمنا لهذا الموقف يجب ألا نفعل عن حقيقة أن هذا الوضع يتصل بطبيعة عملية التفاوض الجارية الآن من (خلال أمريكا) مع الطرفين العربي والإسرائيلي . والأمر للمؤكد أنه في أي عملية تفاوضية فإن الطرف الثالث يسير غور الطرفين وغالبا ما ينحطف إلى موقف المتشدد منهما ، ومن هنا فإن من أهم أساليب التفاوض أن يكون الطرف « العربي » حازما أمره ، عارفا حدود ما يريد ، موضحا أنه لا مجال للتنازل عن حد معين .

وقد كان هذا هو موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، التي قدمت مقترحات جديدة في هجوم السلام ، فهي تتحرك سياسيا على أرضية انتفاضة استمرت ١٧ شهرا ، وبعد أن بلورت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني حدود هذا التحرك ، وهي في مقترحاتها التي أعلنها ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين ، من باريس ، أوضحت لأمريكا وللعالم للرغبة الصادقة في التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط القائمة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإقامة دولته

المستقلة على ترابه الوطني ، كما أوضحت أمريكا أنه لا بد من الانسحاب الإسرائيلي في أسرع وقت ممكن من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وأن أي تفكير بما دون ذلك لا جدوى منه ، وقد أثبتت التجربة الماضية ذلك ، وأنه إذا كنا نريد السلام والاستقرار في المنصقة فلابد من نبذ ذلك الطريق الذي يدعو إليه شامير ، وسلوك طريق آخر يبدأ بالانسحاب ومجيء قوات دولية أو أمريكية ، وتجري بعد ذلك انتخابات تتم في إطار عملية بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، وإرساء ترتيبات وضمانات السلام .

وكانت اقتراحات الانتخابات التي كثر الحديث عنها ، والتي أبدت أمريكا نفعها بضرورة أن تكون جزءا من عملية التسوية السياسية ، محل بحث مستفيض في الدوائر الفلسطينية منذ أن طرح اسحق شامير - رئيس وزراء إسرائيل - البرنامج الرسمي للحكومة الإسرائيلية أمام الكنيست يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨ - وهو البرنامج الذي يكشف تثبيت هذه الحكومة - بمختلف عناصرها - بضم الأراضي الفلسطينية والعربية وتثبيتها بمحاولة القضاء على الانتفاضة . كما يكشف أن ما تفعله هذه الحكومة هو إيجاد وسائل لتحقيق هذه الاهداف ، وأن كل ما تريد أن تصل إليه في تحريكها السياسي هو - على نحو ما رده موشى ارينز - تحسين صورة إسرائيل في العالم . وهو أمر يقتضى طرح مشروعات لمجرد كسب الوقت ، أما المشروعات ذاتها فلا جديد في مضمونها ، بل هي مجاهرة صراحة بالتثبيت بأفكار شامير المعروفة .

والحق أن المرء يقف مذهولا أمام مجاهرة شامير وهو ذاهب إلى أمريكا ، وقبل ذلك مع عدد من الأطراف العالمية ، بأنه يرفض مبدأ « الأرض مقابل السلام » ويشدد على أن هذه أراضي « يهودا والسامرة » إلى آخر القصة اللبالية التي ترددها إسرائيل . إذن لا عجب أن يأتي مضمون المقترح الذي طرحه شامير مكرسا للاحتلال ، مستهدفا « الحكم الذاتي » بقصته القديمة العجيبة القائلة بفكرة « للناس دون الأرض » ، وأقصى ما أبداه شامير من تغيير جاء في التعبيرات عندما كان يتحدث في شيكاغو - أثناء زيارته الأمريكية الأخيرة - عن إدارة ذاتية كاملة ، وقد شرحها بأن المقصود منها هو أن « يشغل الناس » ببعضهم بعيدا عن الأمن وبعيدا عن السياسة الخارجية ، أي أن يكونوا تحت قبضة الاحتلال .

ويجب أن نلاحظ في التحرك الإسرائيلي أن هناك مجموعة أوراق تستخدمها حكومة تل أبيب بهدف تحسين صورتها في العالم ، بإبرازها وكأنها تطرح مبادرات ، فهناك مثلا أفكار لشامير تأتي ضمن الخط نفسه ، ولكنها تختلف جزئيا بإمكانية الحديث مع وفد أردني فلسطيني ، ثم يأتي بيريز فيليور أفكارا - تردد الحديث عنها في الصحافة الإسرائيلية - تتحدث عن إمكانية فترة « تهدئة » بلوغ الحكم الذاتي ، ثم لحدوث رباط فلسطيني أردني . إلى آخر هذه القصة المعروفة . بل إننا نرى في تحركات المعسكر المشهور باسم معسكر السلام في إسرائيل ما يخدم هذا التحرك الإسرائيلي العام لتحسين الصورة ، وآخر ما عرف في هذا الصدد هو أن هذا المعسكر طرح فكرة القيام بمظاهرة تضم ١٠٠ ألف من الإسرائيليين مقابل أن تتوقف الانتفاضة يوما كاملا وأن تكون بعد ذلك - على حد وصف معسكر السلام - « نظيفة من قتال المولوتوف وللحجارة !! »

نحن إذن أمام موقف إسرائيلي واضح ، لم تخف دوافعه على الشعب الفلسطيني في كل مكان . وكان أول من كشفه هم أهل الدخول (في الضفة الغربية وقطاع غزة) الذين رأوا أن تحرك شامير هو للاستهلاك الخارجي ، وذلك لأنهم عاشوا تصعيد ممارسة الإرهاب الإسرائيلي إلى آخر مدى . كما عاشوا مراحل التعبئة الإسرائيلية في الشهور الماضية (في مواجهة التأييد العالمي الجارف للتوجه الميلاسي الفلسطيني الجديد) لتأكيد التمسك بالأرض العربية . والمثل على ذلك هو المؤتمر الذي دعا إليه شامير ، وحضرته قيادات تجمعات اليهود - تحت اسم مؤتمر التضامن اليهودي العالمي مع إسرائيل ، وقد أظهر الإعلان الذي صدر عن المؤتمر التثبيت بالقسم غير مجزأة وعاصمة أبدية لإسرائيل ، والتثبيت بدولة إسرائيل بكامل أراضيها .

وقد طرح أهل الدخول رؤيتهم على قيادتهم في منظمة التحرير الفلسطينية ، وكان الرأي الجماعي في مناقشات المجلس المركزي الفلسطيني أنه لا جدوى من التعامل مع التحرك الإسرائيلي بصورته التي بدت في زيارة شامير لأمريكا ، وقد حرصت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أن تطرح جوابها بلغة تتلاءم مع التأييد العالمي لمواقف المنظمة ، ومستجيبة لآراء عربية جامعتها من خلال الدبلوماسية الهادئة ، وعلى هذا الأساس صدرت تصريحات تقول إن المنظمة ليست ضد إجراء الانتخابات ولكنها مع انتخابات تتم بعد انسحاب القوات الإسرائيلية وتجرى تحت إشراف أممي . ثم جاء لقاء القيادة الفلسطينية بمختلف فصيلاتها فحسم الأمر (وحدد ما يمكن وما لا يمكن) ، في مقترحات السلام الجديدة التي أوضحها عرفات في محادثات باريس ، حيث جسدت زيارته للرسمية لفرنسا - بدعوة من الرئيس الفرنسي ميتران - عمق التحول الدولي في مساندة القضية الفلسطينية .

وكان معنى المقترحات الجديدة أن هجوم السلام للفلسطيني متدفق في مبادرات متتالية ، منذ إنطلاقه في دور الاعتقاد الأخير للمجلس الوطني الفلسطيني ، وأن الشعب الفلسطيني يجمع على رفض الحكم الذاتي وعلى رفض الاحتلال بشئى صوره وأوانه ، كما تعنى المقترحات أن الانتخابات وميلاسي أساسية في حياة الشعب الفلسطيني السياسية ، يطبقها حينما يمارس صلاحياته وحقوقه وسيادته على أرضه ، وأنه يمكن للشعب الفلسطيني أن يقبل بفترة انتقالية محددة ، على أن يتم ذلك تحت إشراف أممي شريطة أن تنسحب قوات الاحتلال من الأراضي المحتلة . وقد أوضح عرفات للمسؤولين الفرنسيين ردا على أسئلتهم عن الموقف من مبدأ إجراء الانتخابات أن السؤال الحقيقي هو هل تجرى الانتخابات من أجل الانتخابات ؟ أم في إطار خطة تتضمن كل شيء من الألف إلى الياء ؟ وقال عرفات : إذا كانت ضمن خطة فلنأ لا نعترض عليها ، أما إذا كانت تستهدف كسب الوقت - أى أن يكسب شامير ستة أشهر أو سنة بقصد القضاء على الانتفاضة - فإنه لا يوجد هناك ضمير واحد يمكنه أن يقبل مثل هذا الاقتراح .

وقد أعلن رئيس دولة فلسطين قبيل مغادرته باريس أنه أبلغ الرئيس ميتران موافقته على كل الخطوات التي وافقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في ناميبيا لإجراء انتخابات في الضفة الغربية وغزة .

وقد وصلت بذلك عملية التفاوض غير المباشر الجارية حاليا إلى موقع يتطلب من الدول العربية جميعا أن تبلور إرادة واضحة لا لبس فيها ، تعرف بها كل الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي ، ويتعين على الدول العربية الآن أن تركز على بحث كيفية حصر أوراق عربية توجد حقائق على أرض الصراع ، تكمل الحقائق التي أوجدتها الانتفاضة ، لتستكمل زحزحة ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتصل بالإدارة الأمريكية إلى الاقتناع بمشروع السلام العربي (مشروع فاس) بحذافيرة ، ويلفت النظر أن الوعي بأهمية التحرك العربي الجديد واضح في الساحة الفلسطينية والعربية عموما . وقد عبر عنه عدد من المفكرين والحكماء : لعرب حين رأوا أن أحوج ما نحتاجه في هذه الفترة - كي تبلغ الانتفاضة هدف التحرير - أن نتحرك عربيا للتلاحم بها ، وأن يستهدف التحرك الموقف الحازم وراء ما نقره ، فهذا هو الذي يصل بنا إلى بدء عملية السلام الشامل والعادل .

١٩٨٩ / ٥ / ٥

أمريكا .. والاقتراب الصحيح من عملية التفاوض

أصبح من المتوقع أن تتجح المساعي من أجل عقد الاجتماع الثلاثي بين وزراء خارجية أمريكا ومصر وإسرائيل ، وبالتالي يبرز السؤال الموجه إلى الولايات المتحدة : ما الذي ينبغي عمله حتى يصل الاجتماع حين ينعقد - إلى تحقيق المستهدف من ورقته وهو ما أسسته إدارة واشنطن بالحوار بين إسرائيل والفلسطينيين ؟

والسؤال موجه إلى أمريكا ، لأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قدمت كل ما يمكن لها أن تقدمه ، وفي رأي الكثيرين من عناصرها وفي المساحة الفلسطينية أنها قدمت الكثير ، لا على صعيد المساس بحقوق شعبها وإنما على أمل أن تصل بأمريكا إلى إعادة النظر في مقاربتها للصراع في المنطقة العربية ، كما أن مصر بذلت كل ما يمكن لها أن تبذله من موقعها ككبرى الشقيقات العربيات ، ومن الصلة الخاصة القائمة بين مصر وفلسطين ومن موقع علاقتها الدولية ، وبخاصة مع الولايات المتحدة .

إنه فإن السؤال موجه إلى أمريكا لأن الجانب العربي لا يمكن أن يطلب منه المزيد ، وقد أصبح واضحاً أن مقولة أنه لا جدوى من إقناع إسرائيل بإعادة للنظر في مخططاتها التوسعية باتت أمراً مؤكداً ، وأن السبيل لإقناعها - كما يرى مختصون إسرائيليون ويهود في مختلف أنحاء العالم - هو : فرض الوصول ، إلى حل ، وليس هناك من حاجة إلى تحليل هذه المقولة التي تناولتها كثيراً من قبل .

وبما أن أمريكا - وفقاً لما أثبتته كل التحليلات - هي القادرة على أن تفرض على إسرائيل ما ينبغي اتباعه من سياسات ، فإن أمريكا هي المدعوة بالدرجة الأولى إلى أن تعيد النظر في الأسلوب الذي انتهجته على مدى ثلاث وعشرين سنة منذ عام ١٩٦٧ . وهو أسلوب يرى المحللون السياسيون أنه كان مرتبطاً باستراتيجيتها الدولية ، التي كانت تضع معها في الاتحاد السوفيتي وتراه دوماً نصب عينها . وقد استتبع ذلك جعل إسرائيل ركيزة في المنطقة العربية لمواجهة ما كانت أمريكا تصفه بالخطر السوفيتي .

وبسبب ذلك اعتمدت أمريكا أسلوب تمكين إسرائيل من الاستمرار في الأراضي المحتلة ، وطرحت عملية تفاوض هي في واقع الأمر تساعد إسرائيل على مد جذورها في أرض غير تلك

التي استقرت فيها قبل عام ١٩٦٧ . ووصل هذا الأمر مداه في الفترة الأخيرة من عهد كارتر ، وفي عهد ريجان بصفة خاصة ، حيث أمكن إنشاء علاقة خاصة ، وبين المحافظين الجدد في أمريكا وبين تجمع « ليكود » الإسرائيلي أُنْتُج اتفاق التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب ، الذي أحدث التوازنات المعروفة في المنطقة .

وقد أصبحت مطالبة أمريكا بإعادة النظر في أسلوبها ضرورية بعد أن اتضحت أمام للعالم كله حقيقتان بارزتان :

الأولى : أن الاتحاد السوفيتي أكد في عهد جورباتشوف ، وتحت شعار إعادة البناء ، أنه يريد الانتقال بعلاقاته مع الولايات المتحدة إلى مرحلة تعاون ، (وهذا أمر اقتنعت به الأوساط السياسية الأمريكية) . جعلت المراقبين يجمعون على أن قيمة إسرائيل كقاعدة استراتيجية في مواجهة الاتحاد السوفيتي سوف تتضاءل ببطراد إلى أن تنعدم تماما .

وتقرن هذه الحقيقة بأن أمريكا تشرع بالفعل بععبء تقديم ثلاثة مليارات من الدولارات لهذه القاعدة سنويا ، وهي تتطلع إلى خفض ميزانياتها في ضوء هذا التغير العالمي . يضاف إلى ذلك أن أمريكا قد لاحظت أثر سياستها على علاقاتها العربية ، التي وإن كانت لم تصب بشروخ شديدة إلا أن استمرار أسلوب واشنطن الحالي يهيئ لحدوث مثل هذه الشروخ على المدى المتوسط وال المدى البعيد .

الثانية : حقيقة تتعلق بالإسرائيليين أنفسهم . ذلك أن السياسة الإسرائيلية التي شجعها إیرام الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي أدت إلى (كوارث) بمنظار المحللين الإسرائيليين أنفسهم ، وكان منها الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ، الذي أُرْصِل إلى نزيف دم مستمر وإلى تكوين مشاعر عداة عميقة بين العرب اللبنانيين في جنوب لبنان (شيعة وسنة وموارنة) متوثر على الإسرائيليين . أما الكارثة على الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة فإنها لا تحتاج إلى أي توضيح .

إن هاتين الحقيقتين واضحتان أمام أمريكا ، فهل نتوقع منها إعادة النظر في مقاربة عملية التفاوض ؟

إن الأمر الذي يمكن قوله أنه إذا كانت العملية مستمرة وفق أسلوب المرحلة التي امتدت فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٠ ، فإننا لا نتوقع أن تصل بنا إلى شيء ، وستكون مجرد إضاعة وقت ضمن استراتيجية التوتر . فالإسرائيليون كانوا رافضين ، ضمن نقاط بيكر الخمس ، حتى أن يكون هناك في الوفد الفلسطيني اثنان من المبعدين ، وأخذ هذا الموضوع شهورا حتى تم التوصل إلى حل قبلته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومصر . ويبدو مما نثر أن يشترط للمبعدين اللذين سيختاران من القدس الشرقية ألا يكونا مقيمين فيها وإنما من خارجها ، حتى ينأى للقيادة الإسرائيلية أن تستمر في مقولتها التي ترفض أن تتباحث مع أهل القدس الشرقية (التي احتلت بعد يونيو ١٩٦٧) خوفا من أن يفتح ملفها .

وإذا كان ملف البحث نفسه سيقصر على الانتخابات التي اقترحها شامير ، ثم يمحى بعد ذلك بأن يدور الحديث في مشروعات التسوية ككل ، فإننا نطالب أمريكا بأن تحدد بوضوح كيف يمكن التوصل إلى ذلك ، خلاصة وأن جيمس بيكر ، وزير الخارجية الأمريكية ، قد حسم القول بأن هذه الانتخابات عملية مناسبة وخطوة تؤدي إلى مفاوضات سياسية لإيجاد حل سلمي قائم على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، و ٣٣٨ ، ويضمن أمن إسرائيل ودول المنطقة ، ويستجيب للمطالب الشرعية للشعب الفلسطينى .

ومطالبة أمريكا بتحديد إمكانية الربط بين المراحل ، يعنى فى واقع الأمر إعادة النظر فى أسلوب مقاربنا لحل الصراع بالحسم فى النقاط التالية :

- الأولى (الأساس) هى : إعلان واضح وصريح من أمريكا بتحديد موعد معين لعملية التفاوض تنتهى بالانسحاب وفقا لقرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) ، ذلك أنه بدون تحديد المدى الزمنى فلن الأمر يعنى أن تستمر السياسة الإسرائيلية فى الوقوع فى أخطاء كالتقاييم بالتهجير الصهيونى لليهود الاتحاد السوفيتى ، وما بمثله من اعتداء على حقوق شعب فلسطين ، الذى يراد إخراجه من أرضه .

الثانية : لا بد لأمريكا أن توضح فهمها للحقوق السياسية للشعب الفلسطينى ، وأن يضمن هذا الفهم حق تقرير المصير وحق العودة ، من حيث المبدأ ، أما ممارسة حق العودة فيمكن البحث فيه .

الثالثة : أن يجرى التعامل مع شعب فلسطين له حقوقه الأصلية وله قيادته ، هى الممثل للشرعى له .

والدعوة إلى تغيير الأسلوب الأمريكى تعنى فى واقع الأمر المعنى لنجاح الاجتماع الثلاثى ، على نحو ما تضمنته خطوة بيكر ، لأن النجاح يمهّد لاجتماع ثال يجب أن نصل إليه والأمور واضحة ، فمن الضرورى أن نتعامل مع المدى المتوسط برؤية جلية حتى يسهل التعامل مع المدى القصير ، وهذا هو أهم ما فى النظرة المستقبلية .

ويدخل فى هذا الإطار الموافقة على دور أكبر لأوروبا الغربية فى جهود التسوية ، فمن شأن ذلك أن يخفف عن أمريكا عبئا ليس بالتقليل ، وتلك نصيحة يسوقها عدد من الإسرائيليين واليهود الغربيين ، الذين لا يجدون حرجا الآن من الدعوة لإفصاح مجال أمام دور معين للاتحاد السوفيتى ما دام قد تدخل فى مرحلة تعاون مع الولايات المتحدة .

إن الكرة الآن فى ملعب الولايات المتحدة ، وهى مدعوة إلى أن تطوى تماما المرحلة فيما بين ١٩٦٧ و ١٩٩٠ ، وأن تبدأ مرحلة جديدة تعتمد أمدا قصيرا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، وأن يكون هذا الأمر هو محور الدور الأمريكى لتحقيق تسوية عادلة وشاملة فى الشرق الأوسط .

التطور الكبير داخل إسرائيل

ليس

صدفة ذلك الذى جرى لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ، وهو أن تمسقط حكومة تل أبيب بحجب الثقة عنها بسبب سؤال مطروح فى المسلحة الامرائيلية هو السؤال الفلسطينى ، وللمصوب بذلك أن الذى أسقط حكومة شامير هو تلك التحولات التى حدثت على المستويات الإقليمية والدولية لسببين :

١ - الانتفاضة الفلسطينية التى دخلت شهرها الـ ٢٨ متحدياً كل جيروت الاحتلال وإرهابه الرسمى المنظم ، وهى الانتفاضة التى أكلت استمراريتها فى كل الأرض المحتلة بعد أن أصبحت نمطا لحياة الشعب الفلسطينى لا رجعة فيه .

٢ - مبادرة السلام الفلسطينية التى لا رجعة عنها ، وهى فى واقع الأمر مبادرة عربية شاملة تؤيدها الأغلبية العظمى من شعوب العالم . ولا تشذ عن ذلك الأوساط اليهودية فى أمريكا وأوروبا ، التى باتت أكثر مطالبة بضرورة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى .

كان هذا هو مجمل رأى الذى طرح على اللجان العربية للتضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا ، التى اختتمت أمس اجتماعها الخامس الذى عقد فى صنعاء وسط أحداث عربية هامة . ويتقدم هذه الأحداث السعى للحديث وبخطى ثابتة وواثقة نحو إعلان دولة الوحدة بين شطرى اليمن مع حلول نوفمبر المقبل .

وقد يرى فى الاجتماع الذى عنى بكل القضايا العربية القومية ، استعراض لتطورات القضية الفلسطينية على الأصعدة المحلية والقومية والدولية . وقدم عبد الله الحورانى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عرضاً شاملاً فى هذا الصدد ركز فيه على تأثيرات الانتفاضة ومبادرات السلام الفلسطينية . كما شاركت لجنة التضامن المصرية التى يرأسها أحمد جفروش مع منظمة التحرير الفلسطينية فى تقديم ورقة عمل حول سبل دعم الانتفاضة .

ووصف الدكتور مراد غالب رئيس منظمة التضامن . الذى افتتح اجتماعات صنعاء الانتفاضة الفلسطينية بأنها الشعاع الأكثر إشراقاً فى أمنا العربية ، فهى تعبر عن إصرار الشعب الفلسطينى على مواصلة كفاحه رغم كل التصعيد الوحشى للقمع الإسرائيلى ، ورغم الهجرة اليهودية والأخطار التى تحيق بمستقبل هذا الشعب الباسل . وقال إن الانتفاضة تحظى بتأييد متزايد من الرأى العام العالمى والأغلبية الساحقة من دول العالم ، وقد فضلت جميع الجهود الإسرائيلىة لإجهاضها

أو الفصل بين قيادتها في الداخل ومنظمة التحرير ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من جانب آخر .

وفي استمرارنا للتطورات الفلسطينية ، كان هناك إجماع من لجان التضامن العربية علم أن ما جرى في إسرائيل لأول مرة في تاريخها كان نتيجة تطورات السنتين الأخيرتين بصفة خاصة ، حيث برزت الانتفاضة والحركة الميامية الموكبة لها كما برزت تأثيراتهما في كل اتجاه وهذا تحليل سليم لواقع الأحداث ، فلو لا الانتفاضة وتأثيراتها على المجتمع الإسرائيلي لما كان للفكر الإسرائيلي أن يتغير ، ولم تكن الانتفاضة التي وحدثت بين كل عناصر الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج منفصلة عن مبادرات المنظمة التي أنطلقت (بمساعدة جوهريّة من مصر) من المجلس الوطني الفلسطيني في دور انعقاده التاسع عشر بالجزائر ، ثم من دور انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائي بجنيف في ديسمبر ٨٨ ، وقد تلا ذلك ، على نحو ما هو معروف ، استجابة الإدارة الأمريكية للحوار مع المنظمة ثم تطور هذا الحوار بمشاركة مصر .

ولتعريف ما حدث في إسرائيل ، نقول إن حكومة شامير ، بسبب السؤال المطروح عليها وهو موقفها من التحرك صوب مفاوضات السلام من خلال الحوار الفلسطيني الإسرائيلي المقترح قد كشفت عن تطورات بالغة الأهمية يحدث بعضها لأول مرة في تاريخ إسرائيل ، ومن ذلك حجب الثقة عن حكومة وقتت ضد الحوار مع ممثلي الشعب الفلسطيني . ويمكن إدراك عمق التحول من حقيقة أن الذين اقترحوا بحجب الثقة في الكنيست عن حكومة شامير قد وصل عددهم إلى ٦٠ نائبا لم يكن عشرهم لوقف منذ سنوات داعيا للحوار مع الفلسطينيين من أجل مفاوضات السلام .

ولتعريف السبب نقول إنه قبل الانتفاضة كانت إسرائيل تجد سهولة كبيرة في تحديد عدوه والزعيم بدعواها ، فقد كانت عادة ما تصف الفلسطينيين بالإرهابي للذي لا تنجح محاولاته بسبب قو البطش الإسرائيلي .

ولكن بعد الانتفاضة ، سقطت دعوى إسرائيل حيث تبين لها أن عدوها الأول هو القومي الفلسطينية التي أكتها شعب له وسائله في الكفاح من أجل استرداد حقوقه الشرعية .

كما فوجئت إسرائيل بتطورات جوهريّة في دخلها ومن حولها نتيجة الانتفاضة والهجوم السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

أما تلك التي في داخلها فقد تمثلت في تحول أحزاب بكاملها ، وإن لم تكن لها الأغلبية ، صوب السلام والحرص على توفير متطلباته ، على نحو ما ظهر في اقتراح الكنيست الإسرائيلي . ويرجع الفضل في ذلك إلى منظمة التحرير التي كانت قد بدأت منذ عام ٧٤ سياسة التعامل مع المجتمع الإسرائيلي ، داعية إلى الحوار مع القوى اليهودية المعادية لأهداف الصهيونية وتطوير علاقاتها بهذا القوى ..

وأما تلك التي في خارجها ، فهو ذلك التحول الدولي الكبير في المجتمعات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية ، بعد أن تبين لها أن المنظمة داعية سلام ترفض استعمال العنف في الرد على إسرائيل وسياستها العنوانية .

وقد كان أبرز تحول هو ذلك الذي حدث في صفوف الإدارة الأمريكية ، على ضآلة حجمه ، ثم ذلك الموقف الذي نهجته المجموعة الأوروبية وأكنته في بيان مدريد ، تليها مجموعة شمال أوروبا وبصفة خاصة الدول الاسكندنافية .

وكان من بين ما كشفته حكومة تل أبيب نفسها ، نتيجة للانتفاضة ، وأن إسرائيل تعيش بالفعل أسطورة كبرى ، عندما تعتقد أنها لا تقهر وأن الانتفاضة يمكن القضاء عليها عسكريا ، على نحو ما كان يريد شاملير وبعض وزرائه بين أونة وأخرى .

ولكن الأمر كان على عكس ذلك وإمتدت آثار الانتفاضة إلى الجليل ، حيث تعيش أغلبية العرب في إسرائيل ، وإلى داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها حيث يرفض الكثيرون الخدمة في الأراضي المحتلة ، بينما يمتنع آخرون - رغم قتلهم - عن المشاركة في أعمال البطش والتكثيف .

يضاف إلى كل ذلك الخسائر الاقتصادية التي تجاوزت ملياري دولار منذ بدء الانتفاضة ، وبالنسبة لمطالبات الحوار التي رفضها شاملير وأدت إلى إسقاطه ، فإن المنظمة ، التي استطاعت بتبنيها برنامج المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر أن تترك إسرائيل في النهاية ، دعت مؤيدة من مصر بأن يجرى الحوار بين وفد من حكومة إسرائيل ووفد من المنظمة ، بشكل من الدالخل والخارج بما في ذلك ممثلو القدس .

وبالنسبة لجدول الأعمال فإن المنظمة دعت إلى أن يكون مفتوحا شاملا لكل القضايا ، مؤيدا إلى التسوية النهائية على الأسس التي حددتها الأسرة الدولية ، وألا يقتصر الأمر على بحث موضوع الانتخابات التي دعا إليها شاملير .

والواضح أن المنظمة نجحت في إدارة الصراع حول هذه القضية إلى درجة أن حكومة شاملير لم تستطيع الوصول إلى قرار ، مما أدى إلى إنهاء الائتلاف الحاكم ، وأصبح المطروح في الذهن الإسرائيلي عدة خيارات ترتبط كلها بالانتفاضة والتحرك السياسي الفلسطيني .. هل يلعب الوقت لصالح إسرائيل أم لا ؟ - هل إسرائيل على أبواب كارثة ؟ - هل إرجاع الأراضي يعود بالسلام ؟ - ماهو الموقف من المستوطنين والاستيطان ؟ - وهناك أسئلة أخرى كثيرة .

ومنتهى القول فيما حدث في إسرائيل ، هو أن حكماها قد فشلوا عندما راهنوا على الزمن والإرهاب لكسر شوكة الانتفاضة وإنهائها ، وعلى إفشال مبادرات السلام . فعلى العكس من توقعاتهم فإن الذي حدث هو تعميق الانتفاضة واتساعها وشموليتها لكل المواقع في أرض فلسطين ،

كما أن الذي حدث هو أن مبادرة العلام الفلسطينية ، التي أصبحت مبادرة سلام عربية من خلال قمة الدار البيضاء ، قد رسمت أقدامها وأصبحت حقيقة لا يمكن التراجع فيها . ومنتهى القول فيما ينبغي للدول العربية عملة هو استمرار تطوير التحرك السيامي المرتكز على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ ١٩ - والعمل على تنفيذ قرارات قمة الجزائر والدار البيضاء الخاصة بالانتفاضة السياميا وماليا ، ومن بينها ضرورة تحريك اللجنة العربية الخاصة بدعم الانتفاضة .

١٤٤٠ / ٣ / ٢٣

الفصل الثالث

حرب الخليج والتحرك الجديد
نحو التسوية

١ - القضايا الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب

من

الملاحظ أن الأوساط الفلسطينية مشغولة بمتطلبات مرحلة ما بعد الخليج ، شأنها في ذلك شأن الدوائر العربية عامة ، وتلاحظ هذه الأوساط أن هناك عدة قضايا برزت للإحاح في بداية هذه المرحلة ، تتعلق بشعب فلسطيني ومنظمته والصراع العربي الإسرائيلي . ومن بين القضايا الملحة مسألة الفلسطينيين الموجودين في دول الخليج ، وكذلك قضية انتفاضة الشعب لدخل الأراضي المحتلة ، وكذلك قضية التحرك السياسي المطلوب على المستويات الداخلية والعربية والدولية .

وفيما يخص الموضوع الأول ، تشعر الأوساط الفلسطينية ومعها كثيرون من أبناء الأمة العربية - بل وعدد من المتابعين في العالم - بقلق شديد من أن تتحول بعض الممارسات إزاء أبناء فلسطين بالكويت إلى ما لا تحمد عقباه . وهؤلاء جميعا يأخذون بعين الاعتبار المناخ السائد الذي غذته المواقف المتخذة من هذا الطرف أو ذلك ، وما شاع بفعل انحياز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الرئيس العراقي خلال الأزمة والحرب .

ولم يكن غريباً أن تبحث مصر وسوريا هذا الموضوع بصراحة مع شقيقتيهما دول الخليج ، بل كان أمراً لافتاً للنظر للتصريحات البريطانية التي صدرت في هذا الشأن . وترى الأوساط الفلسطينية المعنية أن هذه القضية تستحق عناية خاصة . ولذلك شهدت الساحة العربية تحركات وإتصالات فلسطينية لمعالجة الموضوع . وكان من اللافت للنظر أن نسبة كبيرة من هذه التحركات لم تتم من خلال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . إدراكاً من القائمين بالتحركات الحساسية الشديدة التي تعثر الموضوع إذا ما اتصل بقيادة المنظمة .

ويبدو أن بعض هذه الإتصالات الفلسطينية المعززة بجهود عربية ودولية قد نبتت إلى خطورة الموضوع ، ومن ثم فإنها أثمرت شيئاً ما ، ولكن الواضح أن الأمر بحاجة إلى تكثيف جهود كثيرة ، وإلى أن يصدر عن الجهات الرسمية في الكويت ما يبدد تماماً القلق السائد .

والقضية الثانية الملحة ، هي أوضاع الانتفاضة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة . فمعروف أنه بسبب مضاعفات أزمة الخليج ، التي تحمل مسؤولية تفجيرها حاكم العراق - فإن السلطات الإسرائيلية اتفردت بالشعب الفلسطيني في أراضيها المحتلة بعيداً عن الاهتمام الدولي . إلى درجة أنها حرمته من التجول لمدة شهرين كاملين ، مما ألحق باقتصاد الأراضي المحتلة خسائر فادحة ،

بالإضافة إلى خسارته للتناجمة عن توقف المعونات المادية التي كانت تأتي من الفلسطينيين الذين يعملون في الخليج ، ومن الدول العربية التي نفي بالتزاماتها تجاه قضية فلسطين وبخاصة المملكة العربية السعودية .

وهكذا يتضح أن للشعب الفلسطيني ، الذي يواجه أعتى مبل القمع على مدى السنوات الثلاث الماضية ، في حاجة إلى نجدة مالية سريعة وإلى دعم معنوي قوى من بقية شعب فلسطين ومن الأصدقاء العرب . ولما كانت بعض دول الخليج تحجم عن التعامل مع السيد ياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن الأمر يقتضى البحث عن حلول سريعة .

وفي هذا الصدد فإن الأوساط الفلسطينية تلاحظ أن صندوق الانتفاضة الذي كان يتم التحويل عليه يعمل إلى جانب الصندوق القومي الفلسطيني لإشراف ياسر عرفات وليس من خلال الصندوق القومي ، ومن هنا فإن هذه الأوساط تطالب بتوجيه المساعدات مباشرة إلى المؤسسات المختلفة في الداخل ، مثل مجلس التعليم العالي والجامعات والنقابات والجمعيات المختلفة إلى آخر التنظيمات الأهلية . ويمكن أن تكون بعض التنظيمات الدولية هي القناة الملائمة لتوصيل بعض المساعدات ، كما حدث مع وكالة الغوث التي زودت المخيمات بالحد الأدنى من الكساء اللازم .

ونأتى إلى الموضوع الثالث ، وهو موضوع التحرك السياسي لمعالجة قضية الصراع العربي الإسرائيلي . وهو متشعب ، إذ تلاحظ الأوساط الفلسطينية أن هناك فيما يتصل بهذا الموضوع أولوية مطروحة تتعلق بالعمل على الصعيد الداخلي الفلسطيني ، إذ أن من نتائج الأزمة والحرب حدوث خلاف شديد في الرأي حول المواقف التي تم إتخاذها ، سواء من حيث جوهرها أو من حيث الأسلوب الذي اتخذته . وترى هذه الأوساط أن المواقف تم إتخاذها بمعزل عن المؤسسات الفلسطينية ، وأنها ذهبت بعيدا فأخلت بركن أساسي من أركان العمل الفلسطيني ولحد ركنين قامت عليهما منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو ركن (التوافق العربي) والحرص على أن تكون المنظمة قاسما مشتركا بين الدول العربية مع تجنب الدخول في محاور . فالعمل على هذا الصعيد ملح للغاية ، وهو يقتضى تحركا سريعا يتم من خلال المؤسسات .

والسؤال الذي يبرز اليوم هو : هل ستساعد القيادة الفلسطينية والسيد ياسر عرفات شخصيا على أن يتم رآب الصدع في الساحة الفلسطينية بطريقة صحيحة لكي تتحقق الوحدة الوطنية ؟ أم أنها لا تعطي هذا الموضوع ولا تنظر إليه بالأهمية التي يتطلبها ؟ إن تجاهل الأمر سيؤدى إلى تفاقم الخلل الموجود ويؤثر سلبا على الانتفاضة في الداخل وعلى أوضاع الشعب الفلسطيني في أماكن تجمعه الأخرى .

وتعتقد أوساط فلسطينية كثيرة أن الأمر في يد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لكي يمكن المؤسسات الفلسطينية من أن تقوم بعملها . وأول هذه المؤسسات هو المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي ترى هذه الأوساط أنه قد أن الأوان لإعادة تشكيله ليناسب حقيقة القوى الموجودة في الساحة ، وليعبر عن متطلبات المرحلة الجديدة ، وليبدأ صفحة جديدة تثبت العلاقات الإيجابية مع الشقيقات العربيات .

والحقيقة أنه بغض النظر عن كل ما سببته الأزمة والحرب من جراح ، فإن المرحلة الجديدة تفتح الأبواب واسعة لتحقيق الشعار الثاني من شعارات منظمة التحرير الفلسطينية وهو : التعبئة القومية ، أى إقامة أحسن العلاقات مع الدول العربية مجتمعة . وإن يكون بالإمكان تحقيق ذلك إلا من خلال قيادة ينتخبها المجلس الوطني الفلسطيني ، تستنكر حقائق نشأة المنظمة ودروس مسارها المنصل على مدى ٢٧ عاما ، وتحرص على أحسن العلاقات التي تستهدف تحقيق التوافق العربى المتكامل مع ركن التوافق الفلسطينى .

وحين يتم ذلك يمكن أن يبدأ التحرك الفلسطينى على الصعيد السياسى ضمن الجهود المبذولة حاليا ، لأنه يكون تحركا لمساحة مناسكة تتجسد فيها الوحدة الوطنية عمليا ، ويدعم أصيل قوى من جميع الدول العربية مجتمعة ، وبخاصة تلك التى لها وزنها الفعال .

١٨ / ٣ / ١٩٩١

٢ - القضايا الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب

في المقال السابق عن التحرك السياسي المطلوب على المستوى الداخلي الفلسطيني ، والحاجة إلى بدء صفحة جديدة ، تثبت العلاقات الإيجابية بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية . واليوم ننقل إلى قضية التحرك السياسي على المستوى الدولي ، وهو تحرك طرح أفكارا كثيرة فيما يتعلق بحل قضية فلسطين ، إنطلاقا مما أكتنه حرب الخليج نفسها من أن المنطقة العربية لن تعرف السلام والاستقرار ما لم تحل قضيتها المركزية .

والموضح أن الأوساط الفلسطينية تعطي أهمية قصوى للتحرك السياسي الدولي ، وأول ما نلاحظه هو أنه بقدر ما تحمل مرحلة ما بعد حرب الخليج من فرصة سانحة لحل عادل للقضية الفلسطينية - إذا نجحت الأطراف العربية في توظيف أوراقها - بقدر ما تخيم أخطار حقيقية على إضاعة هذه الفرصة بل وعلى منظمة التحرير الفلسطينية ككل . ومن هنا فإن هذه الأوساط متحمسة إزاء هذه الأخطار ، حريصة على مواجهتها .

وعلى هذا الصعيد ، فإن الأوساط الفلسطينية بصفة خاصة ، وكثيرا من الأوساط العربية ، تلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عبرت عن توجه واضح للتحرك من أجل إيجاد تسوية . ويلاحظ الجميع أيضا أن حصاد الأزمة والحرب في الخليج ، أكد فكرة أحترام الشرعية الدولية ، وفي هذا الصدد يقف الجميع أمام ماورد في خطاب الرئيس جورج بوش (منذ أسبوعين) من حديث عن أن أمن إسرائيل لا يمكن ضمانه من خلال الجغرافيا (أى السيطرة على الأرض) ، ولكنهم أيضا لا يخفون قلقهم من أن مجمل التعبيرات ، التي صدرت عن الإدارة الأمريكية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي لا تشير إلى تغيير أساسي في النهج . بل أن ما طرح من أفكار قد ينذر باستمرار المعمار الذي امتد منذ عام ١٩٦٧ على مدى ٢٤ عاما ، ليزيد من تفاقم الأمور ولا يصل إلى أى حل .

وأكبر الأخطار التي يمكن أن تعصف بفرص التسوية هو أن نتجاهل المبادرات التي يفترض أن أمريكا بصدد إعدادها في الآونة الحالية - حقيقة أن نقد ما كان قد تم إحرازه في مجال الوفاء بمتطلبات التسوية السلمية ، وخاصة من الجانب الفلسطيني ، أو أن نتجاهل المبادرات حقيقة أخرى

سعت مصر كثيرا لتصحيحها ، وهي أن خطة بيكر لم تستجب بنقاطها الخمس لتحريك العربى الفلسطينى .

ويلاحظ الجميع أيضا أن حصاد الأزمة والحرب فى الخليج بالصيغ التى تضمنتها ، ترمى إلى فرض الوصاية على التمثيل الفلسطينى ، وإنكار حقوق شعب فلسطين ودور منظمة التحرير الفلسطينية .

والمعنى المقصود هو أن أمريكا ، التى ينتظر للعالم كله خطتها الجديدة لدفع جهود للتسوية فى المنطقة العربية ، يجب ألا تغفل أنها تنطلق من بناء تم إرساؤه بعد جهود مضنية وتضحيات جسيمة ، وهذا البناء يبدأ من وضع مشروع السلام العربى (مشروع فاس) وينتهى بالمبادرة الفلسطينية التى تضمنت إعلان الدولة والاعتراف بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، بعد أن أكدت منظمة التحرير الفلسطينية نبذها للإرهاب .

وكان قرار إعلان الدولة الفلسطينية قد استند إلى القرار الشهير رقم ١٨١ ، الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وهو ينص على تقسيم فلسطين دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، فكيف تعترف أمريكا بنصف القرار وترفض نصفه الآخر ؟

وهذا يجرنا إلى أن أمريكا يجب أن تتخلى - فى الأفكار الجديدة التى تتوى التقدم بها - عن معارضة إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من التراب الفلسطينى استنادا إلى القرار ١٨١ ، والملاحظ هنا أن أمريكا كانت تعارض فكرة الدولة فى الماضى بحجة أنها ستكون « نقطة وثوب » للاتحاد الموفيتى فى المنطقة العربية وقد « ماتت » هذه المقولة ، وأصبحت أمريكا نفسها لا تعترض (فى ظل الوفاق الجديد) على أى دور للاتحاد الموفيتى فى تسوية القضية الفلسطينية ، كذلك زالت إلى الأبد « فرية » أن القومية الفلسطينية تريد أن تقضى على إسرائيل « برميها » فى البحر ، بعد أن أكدت المبادرات الفلسطينية التى تتابعته منذ نوفمبر عام ١٩٨٨ للتأكيد الكامل لمبدأ التعايش السلمى بين دولتين متجاورتين ، ولا ينسب فى هذا المجال أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت مثل بقية الدول العربية على مشروع فاس ، وهو ينص فى مادته الصابعة على : حق كل دول الشرق الأوسط فى العيش داخل حدود أمانة ومعترف بها .

وثمة أمر آخر ينبغي أن نرعه أمريكا ، وهو أن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية - بالرغم من موقف قيادتها تجاه أزمة الخليج - لا يحل المشكلة ، فلا مفاوضات تجرى ويختار فيها طرف ممثلى الطرف الآخر ، يضاف إلى ذلك أن شرعية تمثيل المنظمة ليست محل تساؤل ، ولعل جيمس بيكر ، وزير الخارجية الأمريكى ، قد لمس هذه الحقيقة فى زيارته الأخيرة للقدس ، التى اجتمع خلالها بشخصيات فلسطينية تعيش أحداث الانتفاضة فى الأراضى الفلسطينية المختلفة وتعبير عن أهدافها الحقيقية ، ولعل بيكر قد لمس فى محادثاته واقعية الشعب الفلسطينى . وأنه لا يعارض الانحداد مع الأردن ، ولكن بعد أن تتحقق له أمانته الوطنية المتمثلة فى حق تقرير المصير وحق العودة ونقاط الدولة المستقلة .

والواقع أن أمريكا - التي استعادت كثيرا من مصداقيتها بموقفها من أزمة الخليج - مطالبة بموقف جديد يردى حقيقة أن المفاوضات المطلوبة محددة في بحث ومثل تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وكلها متعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة ، ومصيرها لا يقرره إلا أهلها ، ولذلك يبدو مناقضا لميثاق الأمم المتحدة أن يضع أحد « الفيتو » على هذا الحق ، كما أنه ليس من حق أحد أن يضع شروطا مسبقة باستبعاد بحث هذه المسألة في المفاوضات .

وأكثر ما يمكن أن ننكر الإدارة الأمريكية به ، ولقى في الماضي تقريبا كبيرا وتأييدا عالميا واسعا (وبخاصة من حلفاء أمريكا نفسها) هو التفسير الذي كانت قد تقدمت به أمريكا لقرار ٢٤٢ الذي أرسى أسس التسوية لما عرف بأزمة الشرق الأوسط ، ثم الاتفاق الأمريكي السوفيتي (المعروف باسم فانس - جروميكو) الموقع في أكتوبر عام ١٩٧٧ .

وإنطلاقا من الحقائق السابقة فإن الأوساط الفلسطينية ترى أن التحرك السياسي المطلوب فلسطينيا وعربيا يجب أن يكون واضحا في مخاطبته لأمريكا وللأسرة الدولية في الأمور التالية :

أولا : أن القضية هي قضية تحرير أرض . فكما استخدم التحالف الدولي لفظ « التحرير » فيما يتعلق بالكويت ، قلته لاجوز بحال أن تتجنب أمريكا استخدام هذا التعبير فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ومن هنا يجب التعامل مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي على أنها قضية تحرير أراضي محتلة .

ثانيا : أن تتخذ أمريكا موقفا صريحا واضحا برفض التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى الأراضي العربية المحتلة ، بل وإلى إسرائيل نفسها ، إذا ما أردنا أن نكبح جماح النزاعات العدوانية في المنطقة . ولا ينبغي أن يكون خافيا على أحد أن الاستمرار في عملية التهجير هو بمثابة إعلان لاستمرار التوتر والتوسع الإسرائيلي ، ودعوة إلى حرب لا يمكن تجنبها .

ثالثا : أنه يجب أن يحكم عملية العلاقات بين الأراضي العربية المحررة والدول العربية من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى ، نظرة تأخذ بعين الاعتبار أن « الأمن » يجب أن يكون للجميع ، وأنه لا يجوز بحال أن يختص به الطرف الإسرائيلي . وهذا يعني أن تعيد أمريكا النظر في تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل .

ومستكون آفاق التحرك السياسي رحبة إذا ما حققت الأطراف الفلسطينية والعربية « اللحمة » على الصعيد الداخلي والتربط على الصعيد العربي ، وطرحتنا بصراحة على أمريكا والمجتمع الدولي أفكارنا الصريحة الواضحة .

ومن حق الدول العربية التي شاركت في التحالف (وسط ظروف بالغة الصعوبة وضمن صورة مليئة بالتناقضات) أن تطلب من أمريكا ، كبرى دول هذا التحالف ، أن تبدأ بداية جديدة

تماماً في تعاملها مع الصراع العربي الإسرائيلي تتناسب مع متطلبات ما بعد حرب الخليج ، على صعيد احترام الشرعية الدولية واعتماد معيار واحد فيها ، وإشاعة معاني النزعة الإنسانية التي تشدد الحاجة إليها في عالمنا بعد كل ما حدث .

٢٢ / ٣ / ١٩٩١

الضمان لنجاح مؤتمر السلام

ليس هناك من شك في أن إدارة للرئيس جورج بوش تريد التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في المنطقة العربية ، وهي في تحركها الجديد - الذي يستمر المصادقية التي كسبتها من وراء حرب تحرير الكويت - تتطرق وسط متغيرات كبيرة جرت على المستويات العالمية والإقليمية . وكان من هذا المتغيرات أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تعملان معا ، ويدأ بيد ، ويتوجه شبه موحد ، على دفع الجهود صوب مفاوضات التسوية على نحو ما شاهدنا خلال الأسبوع الماضي في لقاء جيمس بيكر وألكسندر بيسميرتنيخ ، وزيرى خارجية أمريكا والاتحاد السوفيتي بالقاهرة خلال جولتهما بالمنطقة . كما كان من المتغيرات دون شك تلك اللقاءات التي جرت بين بيكر وشخصيات فلسطينية في الأرض المحتلة ، وهي لقاءات تمت بموافقة من منظمة التحرير الفلسطينية - مهما كان التفسير الأمريكى لها - وأكد في التمسك بمبادئ السلام للفلسطينية .

وواضح أن إشراك الاتحاد السوفيتي في جهود التسوية ، يرجع في بعض جوانبه إلى التفاهم الأمريكى والسوفيتي على حل النزاعات الإقليمية في العالم بالوسائل السلمية وبتعاون الجانبين . وجاء التطبيق الأكبر لذلك التفاهم أثناء أزمة الخليج ، فقد كانت للسوفييت مساهمة قوية في التوصل إلى التضامن للدولى في مواجهة الغزو العراقى للكويت . ولكن هناك حقيقة تؤكدنا الأحداث ، هي أن الدور الأول في عملية التقدم صوب السلام تحتله أمريكا ، وهذا مسلم به حتى من المجموعة الأوروبية نفسها ، والسبب معروف ، وهو أن تغير سياسة الاتحاد السوفيتي داخليا وخارجيا ، والزلازل الذي نجم عن ذلك للتغير في أوروبا الشرقية ، جعل موسكو تتبنى بدرجات متفاوتة سياسات واشنطن ، لعدم قدرتها على الضغط من أجل تنفيذ المبادئ التي كانت تتمسك بها . ولذلك هو موافقة الاتحاد السوفيتي - صاحب فكرة المؤتمر الدولى للسلام منذ عهد بريجنيف - على الفكرة الأمريكية الداعية إلى المؤتمر الإقليمي للسلام .

وأيا كانت التسمية بالنسبة لمؤتمر السلام فإن المهم هو الجوهر ، والواضح - رغم عمومية - التصريحات التي صدرت عن نتائج محادثات بيكر - أن الوزير الأمريكى بصدد إعلان خطة دقيقة في ضوء الآراء التي استمع إليها في جولاته المكوكية ، وخاصة الأجوبة التي يتلقاها من إسرائيل ردا على أسئلة محددة وجهها إليها . والواضح أن الوزير الأمريكى قد اقتنع بأفكار عربية كثيرة في تحركاته التي أيقنتها كل الأطراف العربية ، ولكنه لم يأخذ بفكرة الدور الفعال للأمم المتحدة في مفاوضات التسوية ، ووفقا لتصريحات بيكر وبسميرتنيخ فإن نقاط تزيد على نقاط

الخلاف ، ولكن المعقبات تتمثل في دور الأمم المتحدة في المفاوضات وتفسير القرار ٢٤٢ ، كما أن مسألة التمثيل الفلسطيني لا تزال محل بحث مع الأطراف العربية المعنية .

والواقع أن الطرح الأمريكي لا يتفق حتى الآن مع ما سبق أن أعلنته الإدارة الأمريكية من أن التسوية في المنطقة تتحقق بإنهاء النزاع على أساس السلام مقابل الأرض ، وتنفيذ القرارين رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والوفاء بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . فإما كانت الخطة التي سيتقدم بها بيكر في النهاية ، فإنها يجب أن تؤكد أن هناك مقاييس موحدة للشرعية الدولية ، بمعنى أن ترعى خطة بيكر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط .

فإن نحن من هذه القرارات الدولية ، التي تعلم أمريكا نفسها بأنها هي الأساس في تحركها نحو عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، إلى جانب حل القضية الفلسطينية ٢٠٠٩ . إن الواضح حتى الآن أن أمريكا تتجه إلى خطة مرحلية لم تتبلور تفصيلاتها بعد ، ولكن يبدو أن صفة التعامل الانتقائي مع قرارات الشرعية الدولية تحكم هذه الخطة ، إذ تميل أمريكا إلى تأييد وجهة نظر إسرائيل التي تطالب بحق الفيتو ضد استمرار مؤتمر السلام في مهمته حتى تنتهي المفاوضات إلى غايتها ، مثلما تميل إلى استبعاد الدول الفاعل للأمم المتحدة في المفاوضات ، وإلى استبعاد دور منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية .

وعندما نستعرض اتجاهات أمريكا نجد أنها في حاجة إلى تعديل لتوفير الضمانات الكفيلة بإنجاح مفاوضات السلام ولكي يكون شاملا وعادلا ، وأهم ضمان يكمن في عقد مؤتمر محكم له صفة الاستمرارية ، ويكون مرجعا أساسيا للفصل في أي خلاف حول تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، يضاف إلى ذلك أن على أمريكا أن تعيد النظر في مسألة التمثيل الفلسطيني ، وأن يضم ممثلين للقسم الشرقي ، التي ترى أمريكا نفسها أن مصيرها لا يتقرر من جانب طرف واحد ، وإنما عن طريق المفاوضات .

والذي يمكن أن نقوله من الآن أن عدم الالتزام من البداية بالشرعية الدولية - على نحو ما تردد إسرائيل - يهدد بالإطاحة بفرص نجاح المفاوضات فيما لو بدأت بدون الاتفاق الكامل على مضمون مؤتمر السلام ، ويمكن الالتزام في الاعتراف الصريح بأن جوهر القرارات الدولية هو الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للفلسطينية ، وبأن دور المفاوضات هو إيجاد السبل الكفيلة للتنفيذ ، وثمة أمر آخر ينبغي ملاحظته في هذا الصدد هو أنه لم تجر من قبل مفاوضات كان لأحد أطرافها رأي في اختيار الطرف الآخر ، على نحو ما تعلنه إسرائيل من معارضتها لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام .

وأبرز التزام بالشرعية الدولية يتطلب إعطاء اعتبار هام بقرار الأمم المتحدة الخاص بالمؤتمر الدولي للسلام ، وذلك فيما يتصل بأمرين : أولهما خاص بمساهمة المنظمة الدولية في مراقبة تنفيذ قراراتها التي تعني الأمرة الدولية بكاملها ، وثانيهما مشاركة أكبر المجموعة الأوروبية التي يهتما استقرار وأمن المنطقة العربية . وبدون ذلك فإن مؤتمر السلام لن ينفذ بالشكل الذي يضمن

نجاحه ، وسنكون نتيجة الفشل مدمرة في الظروف العالمية الراهنة ، وفي أعقاب اندور الذي تكفلت به أمريكا في ردع العدوان وتطبيق أحكام الشرعية الدولية .

وليس هناك من شك في أن أمريكا لا تريد لجهودها أن تذهب أدراج الرياح ، وأن تفقد فرصة ذهبية أخرى لتفادي كارثة محققة في المنطقة العربية ما لم تحل القضية الفلسطينية وما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة . والسبيل أمام أمريكا هو إقناع إسرائيل بأن هناك حدودا لما يمكن أن تحققه بالقوة أو تحلم بتحقيقه عن طريقها ، والمؤكد أن في فترة أمريكا أن تحمل إسرائيل على الرضوخ للمتطلبات السلمية للتسوية الشاملة ، وذلك فيما لو أرادت أمريكا نفسها أن تفي بهذه المتطلبات على نحو يتفق مع المقاييس الموحدة للشرعية الدولية .

١٩٩١ / ٨ / ١٧

١ - وقفة مراجعة قبل التحرك الضروري - الوصول بأمريكا إلى المتطلبات الضرورية للتسوية

٣ أشهر على وقف العمليات القتالية في حرب الخليج يوم ٢٨ فبراير الماضي لتقدم لنا مناسبة ملوقة فصلية ، نراجع فيها من منطلق عربي ما نحن فيه ، وتتوافق هذه الوقفة مع حلول الذكرى السنوية لتكبة فلسطين عام ١٩٤٨ (وقد مضى عليها ٤٣ عاما) ، كما تتوافق مع تكملة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية منذ ٢٧ عاما . والقصد من هاتين الإشارتين أن نلاحظ أننا نتعامل مع صراع طويل المدى ، ولابد من أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار في وقتنا الحالية .

مضت

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية حدثت أمور كثيرة على مختلف مستويات هذا الصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين . فعلى المستوى الدولي نتوقف أمام خطاب للرئيس بوش أسهل به مرحلة ما بعد الخليج وطرح فيه موقفا أمريكيا مرعانا ما حدث التراجع عنه ، أمام ضغط الصهيونية العالمية واللوبى الاسرائيلى فى أمريكا ، وشهدت هذه المرحلة أربع زيارات لوزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر ، وزيارة لأكسندر بسمرتنخ وزير الخارجية السوفيتى ، وعلى المستوى العربى ، نجد أن أحداثا كثيرة جرت من بينها هذا التفجر داخل العراق ، وهذا الوضع الجديد فى الكويت ، ما بعد الحرب ، ومن بينها إعلان دمشق وما تلاه ، وأحداث أخرى تتعلق بواقع الخليج وما حدث من انسحاب للقوات المصرية فى الكويت .. ومن بينها أيضا انعقاد مجلس الجامعة العربية بكامل أعضائه فى مارس الماضي ، ثم انعقاده بكامل أعضائه فى منتصف شهر مايو لانتخاب شخصية عربية مرموقة من مصر أمينا عاما جديدا للجامعة . كما حدث انعقاد للمجلس المركزى الفلسطينى هو الأول فى مرحلة ما بعد حرب الخليج .

وعلى المستوى الإسرائيلي نلاحظ استمرار الجهود الإسرائيلية فى عملية تهجير اليهود السوفيت من أوطانهم ، وأشد من ذلك نلاحظ على الأرض تكثيف عملية الاستعمار الاستيطاني فى مختلف الأراضى المحتلة ، ومن بينها مرتفعات الجولان السورية ، كما نلاحظ تصعيد إجراءات القمع والإرهاب الإسرائيلي الرسمى وغير الرسمى .

ومن هذه الصورة نستطيع أن نستخلص أمورا محددة نقف أمامها فيما يتعلق بالسياسة

الإسرائيلية من ناحية ، والسياسة الأمريكية من ناحية أخرى ، وفيما يتصل بالأولى فإن الواضح أن التوجه الإسرائيلي في هذه المرحلة مصمم على إيجاد حقائق جديدة على الأرض يركز جهده الأكبر عليها ، وهو في تحركه سياسيا يضع نصب عينيه - منذ انتهاء حرب الخليج - تحقيق هدفين : الهدف الأول : إنهاء المقاطعة لإسرائيل ، وهو يركز في هذا المجال على دول الخليج . الهدف الثاني : إلغاء قرار الأمم المتحدة بشأن الصهيونية والعنصرية ، وهو يركز في هذا المجال على دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي .

وقد وصل الأمر بالمكثرتير العام للأمم المتحدة (بيريذ دى كوير) ، الذى يفترض فيه أنه الأمين على التشريعية الدولية ولايتدخل في قرارات الجمعية العامة التى تمثل الضمير العالمى ، إلى الخروج عن حدوده ولأخذ هذا الموقف المعكس تماما ، تأييداً للتحرك السياسى الإسرائيلى . والملاحظ أن إسرائيل تجاهر حالياً بصوت أكثر دوياء عن ذى قبل بأهدافها التوسعية ، ولاتتقم سوى قضائيا جزئية محددة تدخل ضمن ما أسمته للولايات المتحدة الأمريكية « بإجراءات تعزيز الثقة » ، وما يسميه الإسرائيليون بتطبيع العلاقات - بأمل أن تجد السوق الإسرائيلية منفذا لها في الدول العربية - مقابل النظر في تخفيف عمليات الاستيطان .

وفيما يتصل بالسياسة الأمريكية ، نجد عند التقويم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت النهج الذى مارته عليه قبل أزمة الخليج وعلى مدى ٢٧ عاما فوقعت في نفس الأخطاء نفسها ، ولم تعط أمريكا اعتبارا جديا للتغيرات التى حدثت ، الأمر الذى أظهر قضائيا تفصيلية كثيرة تبدأ من الخلاف على تفسيرات الأسس ، الذى بموجبه تتم عملية التسوية ، وهو القرار الشهير رقم ٢٤٢ (الذى أصدره مجلس الأمن في عام ١٩٦٧) ، وكثير ما يثير الحيرة هو أن أمريكا تمتنع حتى الآن عن إعلان تفسيرها للقرار الذى يجب أن يكون واضحا من البداية الأمر الذى يعنى أن أمريكا لا تمارس عملية كذلك التى مارستها الأمم المتحدة باسم الشرعية الدولية في أزمة الخليج .

والواقع أن الوزير بيكر قد كلف من جهوده وتحركه في رغبة أصيلة للتوصل إلى تسوية سلمية في المنطقة العربية ، ولكن نلاحظ أن تحركه لم يقترن بمواجهة الطرف الإسرائيلى بالحقائق اللازمة لكى ينضم مع مرحلة ما بعد حرب الخليج . ونضرب مثلا على ذلك الأسئلة التى وجهها بيكر في ختام جولته الثالثة للحكومة الاسرائيلية ، فقد أظهر طابع الأسئلة الأربعة مدى ضعف النهج الأمريكى ، وهى : -

الأول : ما هو مدى تصالح الحكومة الإسرائيلية مع مشاركة أوروبية في مؤتمر دولى أو مؤتمر إقليمي تحضره كمرافق ؟

الثاني : مدى استعداد الحكومة الاسرائيلية للمشاركة في مؤتمر تحضره مصر ووفد أردنى فلسطيني مشترك ؟

الثالث : هل من متطلب إسرائيل حق « اللقيو » على تشكيل هذا الوفد للفلسطيني الأردنى ؟

الرابع : هل ستسمح إسرائيل بمشاركة فلسطينيين من نوى الإقامة المزدوجة ، ، يقيمون في القدس - التي ضمتها إسرائيل ضد الشرعية الدولية - ويقيمون في الأراضي المحتلة ؟

إن هذه الأسئلة توضح مدى الخلل في النهج الحالي ، وهو إذا كان - كما كررنا مرارا - لم يوصل إلى شيء على مدى ٢٤ عاما ، فكيف به الآن في ظل متغيرات دولية جذرية ، وفي ظل إصرار دولي على التمسك بمعايير موحدة عند تطبيق الشرعية الدولية ؟ وهذا يقودنا إلى نتيجة أساسية في وقفة المراجعة ، هي أن على الدول العربية أن تتحرك بقوة لتصحيح الخلل الذي بدا في تحركات الأشهر الأخيرة .

وابتداء يجب القول أن هناك جوانب إيجابية في هذه التحركات ، فمن ناحية دللت مصر وسوريا على رغبة أصيلة في البحث مع أمريكا بذهن مفتوح وفق متطلبات ما بعد الحرب - ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تغلق الباب أمام أي تحرك سياسي ، وفي المجلس المركزي حدثت مراجعة جدية للنهج السياسي الخاص بعملية التسوية وللمواقف المتعلقة بأزمة الخليج ، وكانت النتيجة مرونة في التحرك دون مساس بالثوابت والأساسيات إلى جانب إعطاء الضوء الأخضر ، للوجوه البارزة المرتبطة بشعبها وبمنظمة التحرير الفلسطينية في داخل الأرض المحتلة للالتقاء بالوزير بيكر وقد تعززت الإيجابيات بمواقف دولية كثيرة ، وبصفة خاصة من دول المجموعة الأوروبية ولكن هناك جوانب سلبية يعمل الجانب العربي على إلزائها ولعله من المفيد أن نقول أن على أمريكا أن تركز في الجولة القادمة من تحركاتها على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي يقوم أساسا على حل القضية الفلسطينية ، ثم قضية الأراضي المحتلة في دول الجوار ، ثم في الوضع الإقليمي ككل .

وفي ضوء هذا الاستعراض فلننا نصل إلى التأمّل فيما ينبغي عمله . أننا نستطيع أن نقول إن الدول العربية بدأت بعد حرب الخليج مرحلة جديدة في التعامل مع أمريكا بهدف الوصول بها إلى تمثل التغيرات التي حدثت والتي تصلم بها الأغلبية الساحقة من حكومات العالم ، فلنتم إذن عملية المباحثات المستمرة ، التي اكتشفت خلالها الوزير بيكر الكثير من التفاصيل المقتعة بإعادة النظر في كثير من الخطط الأمريكية . والأمر المؤكد أن الدول العربية المعنية قادرة بمبادراتها على إحداث التغيير المطلوب في الموقف الأمريكي لكي نبدأ مفاوضات ناجحة للتسوية السلمية بالمنطقة .. وهذا هو الحديث المقبل .

١٤٩١/٨/٢٤

٢ - وقفة مراجعة قبل التحرك الجديد - موقف عربي موحد بشأن أساسيات التسوية

تحدثنا

في المقال السابق عن تطورات ما بعد حرب الخليج ، وأوضحنا أن الدول العربية بدأت مرحلة جديدة في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الوصول بها إلى تمثل المتغيرات التي حدثت عند وضع المشروع النهائي لمؤتمر سلام الشرق الأوسط . ونأتى في هذا المقال إلى ما يمكن عمله للمساعدة في التوصل إلى الأساسيات الضرورية لعقد مؤتمر يكون - على حد تعبير جيمس بيكر ، وزير الخارجية الأمريكية - وسيلة لتحقيق غاية هي جلوس أطراف النزاع وجها لوجه لفرز خلافاتها وإزالة محرمات منطوية على مفارقات تاريخية .

إن الدول العربية مدعوة إلى التركيز على قضية الأراضي المحتلة بمجموعها ، ومفيد للغاية أن نتناول كل جزئية من هذه القضية الكبيرة ونعطيها حقه في النظرة الشاملة لذلك . وعند النظر في ترتيب الأولويات في إطار التحرك السياسي الشامل نجد أن قضية جنوب لبنان تأتي في المقدمة . وقد شهد الأسبوع الماضي حدثا بالغ الأهمية ، علينا أن ندعمه بكل ما أوتينا من قوة ، وهو توقيع معاهدة الأخوة والتعاون بين لبنان وسوريا ، تنفيذا لما دعت إليه إتفاقية الطائف ، واتساقا مع ما فرضته أيضا عضوية لبنان في الجامعة العربية عام ١٩٤٥ . وترجع أهمية هذا الحدث إلى أنه يعود بالأمور إلى حد أدنى من طبيعتها قبل أن تفرض الحدود السياسية الدولية في داخله بلاد الشام ، ، والمبرة فيه بالتنفيذ والحرص على سيادة لبنان ووحدة أراضيه . ويتطلب هذا الحدث متابعة بعد أن كشفت إسرائيل عن مخططاتها في مواجهته .

ويكون الدعم لمسيرة التعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان هو بأن نضع هدفا رئيسيا مربعا لنا بالمعنى لتطبيق القرار رقم ٤٢٥ القاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية (الشريط الحدودي في الجنوب) ، ويمثل الدعم أيضا في أن تقف الدول العربية موقفا موحدًا بشأن الجولان ، فما دامت أمريكا قد رفعت شعار الشرعية الدولية أسلما للتسوية في المنطقة العربية ، وتطبيقا لمعايير موحدة بشأنها ، فإنها لا بد لها من أن تحسم قضية الجولان وتواجه عملية قرار الضم التي حدثت في عام ١٩٨٢ .

أما بالنسبة للجوهر ، وهو الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، فإن علينا أن نستمر في محاولة نقل أمريكا إلى الملوبب الموصل إلى التسوية السلمية ، وعلى هذا الصعيد فإن التحرك

السياسى يقتضى أن نواجه باهتمام شديد محاولة إلغاء للقرار الدولى الخاص « بالصهيونية العنصرية » ، والاقتراح الذى تدعو إليه أغلبية الفكر العربى هو التحرك على صعيد دول عدم الانحياز ودول المجموعة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى لكى نصل بأمريكا إلى أن من الضرورى إغلاق هذا الملف وعدم فتحه ، لأنه سيعقد الأمور ويزيد من تعكير الأجواء . إذ كيف يمكن إلغاء هذا القرار فى الوقت الذى تدلل فيه الحكومة الإسرائيلية يومياً على أفضل صور العنصرية ؟

وبرغم أن أوروبا الشرقية فى موقف تال لأمريكا بشأن هذه القضية ، نتيجة رضوخها لهذا الشرط الصهيونى الأمريكى ، إلا أن الدول المدركة لعدالة الموقف العربى لها الأغلبية الساحقة فى الأمم المتحدة ، ولها حليف قوى يمثل فى الفاتيكان الذى يواجه فى الوقت الحاضر حملة صهيونية ضارية . وعلى الدول العربية ألا تخشى النقد فى التعبير عن موقفها تجاه محاولات إلغاء « العنصرية للصهيونية » ، وفى إمكانها أن تقنع أمريكا بأن إغلاق هذا الملف أجدى وأنفع للجهود التى تبذل من أجل بدء مفاوضات التسوية .

والحقيقة أن على أمريكا أن تنسى تماماً فكرة وضع إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ضمن إجراءات الثقة ، فالمقاطعة المترتبة على نشوء حالة الحرب نتجت عن احتلال إسرائيل للأراضى العربية ، ابتداء من تلك التى نص عليها قرار تقسيم فلسطين دولتين ، إحداهما يهودية والثانية عربية ، ثم احتلال أراضى دول عربية أخرى فى يونيو ١٩٦٧ ، واحتلال أراضى جنوب لبنان فيما بعد . وزوال كل ذلك رهن بالتسوية القائمة على الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة (وفقاً لما نص عليه القرار ٢٤٢) والوفاء بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى . والمنطلق الصحيح فى إجراءات بناء الثقة يتمثل فى أن تتوقف الحكومة الإسرائيلية عن إجراءات القمع والإبعاد ، مثلما تمتنع عن مواصلة الإجراءات التى يعانى منها الشعب الفلسطينى فى أراضيه المحتلة .

وعندما نتحدث عن التحرك السياسى الجديد للدول العربية فإننا نجد أن متابعته بثقة واقتدار تقتضى أن نأتى إلى التحرك من أرض الواقع ، ففكرة التحرك كما نعلم هى بمقدار عكسه لقوته على أرض الواقع ، وفى هذا المجال فإننا نجد أن خط الدفاع الأول أمام خطر صهيونى حقيقى فى مرحلة ما بعد حرب الخليج - يستهدف بعض دول الجوار ويستهدف بخاصة دول الخليج - هو الانتفاضة الفلسطينية . ومن الممكن أن يحدث إجماع على هذه الحقيقة بغض النظر عن « القنور » الذى أصاب علاقات بعض الدول العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . فدمج الانتفاضة يعنى دعم السمود من ناحية ، وتمكين للشعب الفلسطينى والأمة العربية كلها من طرح قضيتها بقوة من ناحية أخرى .

ويتطلب التحرك السياسى الجديد التفكير بأساليب أخرى تردع اليمين الإسرائيلى المتطرف عن نظرياته التوسعية فى إطار متابعة بعض الظواهر داخل إسرائيل لإحداث تقويم صحيح بما يبنى عمله ، فواضح أن موجة التهجير مستمرة ، وعملية الاستيعاب خصصت لها مليارات الدولارات ، إلا أن ظاهرة « النزوح » قائمة على قم وساق يفعل ما يعانى هؤلاء المهجرون من

ناحية ، وبفعل الانتفاضة من ناحية أخرى . ويقدر ما ندعم الانتفاضة بمختلف الوسائل التي تتوافق عليها الدول العربية بقدر ما تتجح السياسة العربية في إحباط مخططات الائتلاف الحاكم في إسرائيل من ناحية ، وتتجح في التوصل إلى المتطلبات الضرورية والصحيحة للتنمية انظمية من ناحية أخرى .

وقميا يتصل بهذه المتطلبات فلنأنا نرى أن الأطراف العربية قد دلت على مرونة كاملة في موضوع التمثيل الفلسطيني ، وهناك اتفاق على هذا التمثيل الذي تعكس عملياته أساسيات الحل . فحينما يأتي اعتراض على مشاركة أحد من القدس الشرقية ضمن وفد التفاوض فلن ذلك يرجع لأن الحكومة الإسرائيلية لا تريد أن يفهم من هذا التمثيل أنها تقبل البحث في موضع القدس ، ومن هنا يجب التثبيت بأن يكون التمثيل شاملا للقدس ، التي تسلم الإدارة الأمريكية بأن موضوعها لا يمكن أن يحسم من طرف واحد ، وأن مستقبل المدينة المقدمة - رمز السلام - يجب أن يتم الاتفاق عليه بالتفاوض على أسس القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية .

وإذا ما جئنا إلى التمثيل باسم منظمة التحرير الفلسطينية فلنأنا نجد أن الحكومة الإسرائيلية ترفض أن تكون المفاوضات أية علاقة بالمنظمة ، بينما تريد الولايات المتحدة الأمريكية ضوما أخضر من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن بشرط عدم الاعلان عن ذلك . والواقع أن كلا الأمرين غير صحيح ، لأننا أمام شعب واحد له ممثل واحد ، ولا يجوز في التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية أن نمس للتمثيل ، فالحكم أنه من أجل التوصل إلى تسوية عادلة يجب أن يتكفل بالتمثيل من أجمع الشعب الفلسطيني على اختياره لهذا الغرض ، وإذا كان القصد من وراء وفد فلسطيني أردني مشترك هو الاحتلال على هوية الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع فإنه لا جدوى من ذلك ، أما إذا كان الهدف منه العلاقات المميزة بين الضفة والقطاع والأردن فلن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تؤكد ذلك ، والذهن مفتوح لها إلى آخر مدى .

وكم من مرة دار الحديث في الأوساط الفلسطينية والعربية ، واتخذت قرارات منذ السبعينات بوفد عربي موحد . فهناك مرونة واضحة فيما يتعلق بالتمثيل ، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في الأساسيات وموقف أمريكا منها ، فلنأنا لم تتم المفاوضات على الأسس الواضحة المتوائمة مع الشرعية الدولية فلنأنا منطل ندور داخل حلقة مفرغة لا نصل فيها إلى شيء ، وستكون المسألة مشغلة للوقت مستمرة سنة بعد أخرى ، وحديثا عن نجاحات جزئية ولكنها لا تعالج القضية الجذرية ولا توقف المعاناة اليومية لجميع أطراف الصراع .

ومنتهى القول إن على الدول العربية أن تتحرك برغبة أصيلة لسلام عادل لكي تصل بأمريكا إلى أن مواصفات السلام واضحة وأن هذا النهج المستخدم - يحاول البعد عنها - لن يأتي إلا بمزيد من التوتر ، الذي ينذر بتورط أمريكي كبير في المنطقة العربية إذا لم يتم معالجة أسبابه معالجة جذرية .

التغيير يفرضه واقع العمل الفلسطيني

مرة

أخرى يتحرك سطح البركة الهاديء ، فتتولد مشاعر عند البعض فيها شيء من التفاؤل . وتتركز الأنظار على التحرك الذي قام به وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بالمنطقة في جولته الخامسة ، مع بروز شعور قوى عند المتفائلين بأن هذا العام سيشهد في وقت ما منه انعقاد المؤتمر المنتظر من أجل التسوية السلمية في المنطقة العربية .

ولاشك أن هناك مبررات لترجيح انعقاد هذا المؤتمر فمحصلة الاتصالات على مختلف المستويات الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي أنضجت ذلك ، كما أنها تهدف لفهم على الصعيد الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سينضج تماما في لقاء الرئيسين الذي سيعقد في موسكو ، وفهم بين الدول الصناعية المبع للكرى التي انضم إليها الاتحاد السوفيتي كمشارك ثامن ، وجو دولي يشمل العالم الثالث والصين يؤيد هذا التحرك الدولي .

وعلى الصعيد العربي كان لكل ينتظر الرد المورى الذي وصفه الرئيس الأمريكي بوش بأنه مثل اختراقا وأنه كان إيجابيا جدا . وأيضا على الصعيد العربي أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موافقتها على كل ما من شأنه أن يصل إلى انعقاد المؤتمر .

تبقى النقطة الأخيرة في هذا كله ، وهي الموقف الإسرائيلي الذي أوشك أن يظهر ، وهناك دلائل كثيرة على أنه لن يتمكن هذه المرة من رفض المبدأ ، ومن هنا قلنا أن نرجح أن يستمر هذا التحرك ليصل إلى انعقاد المؤتمر .

والواقع أن رحلة التفاوض سوف تكون طويلة إذا انعقد مؤتمر السلام ، كما أن الشروط التي بموجبها يتم الانعقاد تمكن إسرائيل من وضع عراقيل كثيرة ، ومن هنا سيكون السؤال ملحا على الأطراف العربية من جهة ، وعلى الأطراف اللوالية من جهة أخرى ، والأمم المتحدة التي ستمثل في هذا المؤتمر كحاضر صامت مراقب لما يجرى له حق إيذاء الملاحظات . ما هي الأوراق التي تستخدم من أجل الوصول بإسرائيل إلى القبول بالمبادئ الرئيسية التي يتضمنها أساس التسوية ، وبخاصة أنها تنكر تفسير الآخرين لهذا الأساس ، ونعني به قرار ٢٤٢ ؟

هذا هو السؤال الملح الذي يستوجب بداية من الأطراف العربية أن تبحث بكل الأوراق التي لديها ، في ضوء إدراكها أن رحلة التفاوض طويلة .

ضمن هذا الوضع العربي تبرز قضية واقع منظمة التحرير الفلسطينية بروزا ملحاً ، ويبرز هذا الواقع على مستويين : الأول ، وهو قصير المدى ، يتعلق بعملية الموقف من التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر وهذه المفاوضات ، وواضح أن قيادة المنظمة حاولت بكل جهدها أن تكون هي الممثل ففقدت إلى ما عدت إليه في المجلس الوطني التاسع عشر ، وقدمت كل ما طلب منها في العامين التاليين ، وانتهى الأمر بتجميد الحوار الذي دار بينها وبين الولايات المتحدة ، وتغلّبت وجهة النظر الإسرائيلية التي تقول بإبعاد المنظمة .

وإزاء وصول جهود المنظمة إلى طريق مسدود ، ولأمام الأوضاع الراهنة بشأن الصراع فقد وافقت المنظمة على الصيغة المطروحة ، والتي يكون التمثيل فيها من خلال وفد فلسطيني أردني .

ويبدو أن الدبلوماسية - السرية - حددت مواصفات الجزء الفلسطيني من هذا الوفد المشترك ، لكن ذلك لم يعلن بعد ، ومهم جداً أن تولي قيادة للمنظمة والعرب تفاصيله عناية خاصة لأن لهذه التفاصيل انعكاسها على الحقوق الفلسطينية .

فهل يمثل فلسطيني الداخل والخارج ؟ وكيف سيتحدد التزامهم ؟ وما علاقة منظمة التحرير بهذا الالتزام ، وهي التي أيعدت ؟ هل سيفرض عليها أن تلتزم بما يلتزمون به ، أم يطلب منها فقط إعطاؤهم الضوء الأخضر ؟ وفي هذه الحالة وبعد أن يلتزموا ، أي مدى يكون ما يلتزمون به ملزماً لمنظمة التحرير الفلسطينية ؟ إن هذه أسئلة كثيرة تحتاج إلى متابعة في الأيام القادمة .

والمستوى الثاني الملح في واقع العمل الفلسطيني هو وضع المنظمة ككل ، وعلاجه على مدى أطول ، وقد شهدت الساحة الفلسطينية في الشهور الماضية تفاعلات قوية على هذا الصعيد ، فتكررت الدعوة إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني ودعوتها خلال هذا العام .. وجرى الإلحاح عليها أثناء انعقاد المجلس المركزي في دورته . كما صدرت أصوات فلسطينية تطالب بخطوات جديدة أبرزها كانت الدعوة إلى تشكيل حكومة فلسطينية ، ومع أن هذه الدعوة لم تلق تجاوباً .. وربما كان السبب الرئيسي في ذلك أنها كانت غامضة واكتفت بوضع عنوان دون أن تخدمه في التفاصيل . إلا أن الشعور المسلك في الساحة الفلسطينية كان بضرورة وقفة في إطار منظمة التحرير تنتهي بتغيير حقيقي ، واشتد الإلحاح والشعور بضرورة هذا التغيير الحقيقي بفعل مجموعة عوامل ، بعد أن حرصت الساحة الفلسطينية على تأجيل رفع هذا الشعار فيما رفعته القوى الخارجية ، عار التغيير في المنظمة كان رد فعل للساحة رفض ذلك ، وللتثبيت لأن هذا الأمر يخص الفلسطينيين من داخلهم .

ولكن بعد أن فقد ذلك الصوت الخارجي ، وبدأ التعامل واضحاً مع الواقع القائم ، برزت العوامل الأصيلة التي تدعو لهذا التغيير ومن بينها الحاجة إلى تعزيز الوحدة الوطنية وحدث اختلاف حقيقي في الساحة حول واقع قيادة المنظمة يحول دون تحقيق هذه الوحدة ، وهناك عامل آخر يتمثل في إدارة قيادة للمنظمة لتحرك بعد الأزمة والحرب أيضاً . وقد بدأ هذا بوضوح في محاولات صيدا المؤسفة ، ولم يحدث أن برزت مرارة التجمعات الفلسطينية من هذه الأحداث مثل

هذه المرة ، إذ فجرت كل التراكمات السابقة وألح التساؤل . إلى متى نبقى في هذه السلسلة ويميل الدم العربي ؟

وهناك عامل ثالث : هو للعلاقات العربية مع قيادة المنظمة وما أدت إليه من تدهور في الأوضاع المالية (الصندوق القومي الفلسطيني) وفي دعم الانتفاضة .

والحق أن انعقاد اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني في تونس كان مناسبة لتداول أفكار كثيرة على هذا الصعيد . ومع أن بعض الأطراف المدعويين لهذه اللجنة في دمشق لم تأت لأنها رأت أن الشروط اللازمة لنجاح الاجتماع لم تتوافر بعد ولم تستكمل ، وعلى الرغم من أن منظمة حماس ، وهي منظمة لها وجودها وفاعليتها أيضا اعتذرت عن عدم المجيء مطالبة باستمرار الحوار لاتساضح الشروط ، إلا أن الاجتماع مع ذلك كان حيويا جدا وأخذ كثيرون من الحاضرين بعين الاعتبار وجهات نظر من كان غالبا ، وأنهوا إلى ضرورة تكثيف الحوار مع كل الغائبين من أجل بلوغ وحدة وطنية حقيقية .

وقد توصل هذا الاجتماع إلى استبعاد ما فكرت به القيادة من عقد مجلس وطني استثنائي بتشكيله القديم ، وحدث إجماع على ضرورة التشكيل الجديد ، وكان هناك توجه قوى بضرورة اعتماد الانتخاب وسيلة للممثل وفقا للمادة الخامسة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن الدراسة المتأنية للواقع الموجود تجعل ذلك متعذرا لأسباب خارجة عن إرادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الأمر الذي يدعو إلى تطبيق المادة السادسة التي تقول بضرورة الاختيار في حال تعذر الانتخابات وفق معايير معينة ، وقد نجح الاجتماع في وضع معايير دقيقة من بينها أن يأتي المجلس الجديد كما كان الحزب دائما ممثلا لكل شعب فلسطين وفقا لتعريف الفلسطيني في الميثاق في المادة الخامسة .

ويولى بعض المفكرين في الساحة الفلسطينية أهمية خاصة لهذا التعريف في هذه المرحلة وهم يرون التحولات ويلفتون أنظار الدول العربية إلى أهميته ، فكما حرصت الصهيونية العالمية على إبقاء الوكالة اليهودية بعد إقامة إسرائيل لتبقى التجمعات اليهودية في إطار معين فإن الخطر كل الخطر أن تفقد الصلة بين أبناء فلسطين وقضيتهم مازالت حية . وهذا يعني أن يأتي التمثيل في المجلس جملة كل الفلسطينيين في الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ ، والجزء المحتل عام ١٩٦٧ ، وفي بقية أماكن التجمع ، وطبيعي ومتوقع ألا يشارك الذين من الجزء المحتل عام ٤٨ والجزء المحتل عام ٦٧ ، ولكن خلته في التشكيل يجب أن تكون محفوظة على هذا الرمز .

وفي الحوار الذي دار بدا أحيانا أن قيادة المنظمة - مستشعرة - هي أن وقت التغيير قد أُرِف ، ولكنها مع ذلك لم يبد أنها قد حسمت موقفها ، وكما بدا أنها تتعرض لضغوط لاتخاذ مواقف لا يرتاح لها الكثيرون في الساحة الفلسطينية ، الأمر الذي يجعلها تفكر بالعودة إلى المجلس الوطني ، والشعور السائد في الأوساط الفلسطينية هو ضرورة التكاتف فيما بينها ومع القيادة لمنع الضغوط أن تخرج بالجميع عن الطريق من جهة ، ولرسم صورة صحيحة لانتقال السلطة إذا كان لا بد أن تنتقل بطريقة صحيحة .

ويقينا فإن قيادة المنظمة في الفترة القادمة بعد عقد المجلس الوطني ستكون مدعوة إلى عدة أمور تتم في وقت واحد .

التحرك عربيا لإزالة كل ما علق خلال زلزال الخليج ، وأيضا قبل ذلك مما علق بسبب الخلافات التي نشبت مع دول عربية . وبخاصة مصر وسوريا والأردن ولبنان ، لأنها دول جوار لا غنى عن ذلك .

وأیضا إزالة ما علق مع السعودية خلال زلزال الخليج ومع دول الخليج .

وسیكون على قيادة المنظمة أن تعمل على دعم الوحدة الوطنية ، وأن تتعامل مع ما یجرى من خلال تلاحم عربي ، وليس من خلال حدوث تناقضات تمكن من النفاذ إلى الموقف العربي وهزه .

ووسط هذا كله فإن الشعور يلح أمام حقيقة أن المفاوضات مستطول ، بأن كل هذا الذي یجرى یجب أن يأخذ من الجميع جهدا لا یعطل الموقف فيما يتعلق بالانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، ذلك لأن إيجاد الحقائق على الأرض في مواجهة العدوان الرسمي الیومی الإسرائیلی هو الذي سيجعل المفاوضات تسیر في طریقها الصحيح ، ومن هنا لابد من إيلاء عناية خاصة بالانتفاضة فلسطينيا وعربيا .

ويمكن القول كمحصلة بالبعدين العربي والفلسطينی أن هناك حدا أدنى من موقف عربي فاعل . وهذا یشتر بخیر ، فبالرغم من وجود شعور بالمرارة لاختلاف المعايير في معالجة القضية الفلسطينية إلا أن هناك شعورا أقوى بالقدره على الفعل یتنامی أخذًا بعین الاعتبار أن زلزال الخليج أحدث فعلا تغيرات استراتیجیة في المنطقة ، وأن تمثل هذه التغيرات الاستراتیجیة یتغرق وقتا ، وأن التعامل مع الولايات المتحدة بطول نفس وبتطوير في الأساليب سيجعلها أقدر على تمثل هذه التغيرات ، ومن ثم على إعادة النظر في استراتیجيتها تجاه المنطقة ككل .

نحن مع بداية تحرك جدید في سطح البركة الهادیء ولنتكاتف فنجعله تحركا قويا یصل بنا إلى بعض أهدافنا .

1441/7/36

الفصل الرابع

مؤتمر مدريد : المقدمات
والاشكاليات والنتائج

قضية التمثيل الفلسطيني

أعلنت

إسرائيل أخيراً موافقتها على حضور مؤتمر السلام ، وذلك بعد أن حاصرتها الموافقة العربية على المقترحات الأمريكية ، وبعد أن أكدت منظمة التحرير الفلسطينية - في مرونة واضحة أنها مستعدة لقبول حل وسط يتجسد في إيجاد ممثلين مقبولين لدى جميع الأطراف . ورغم الموافقة الإسرائيلية على حضور المؤتمر ، انذرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي استعدادهما لعقده في شهر أكتوبر المقبل ، فإن قضية التمثيل الفلسطيني تظل هي المسألة التي يتعين حلها حتى يصبح انعقاد المؤتمر ممكناً . إذ ترفض حكومة اسحق شامير مشاركة أى عضو في منظمة التحرير الفلسطينية ، أو أى فلسطيني من سكان القدس الشرقية (العربية التي احتلت في يونيو ١٩٦٧) في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك الذي سيحضر المؤتمر ، بل أكثر من ذلك فإن حكومة شامير تعطي لنفسها الحق في اخذنازل الفلسطينيين الذين ستتفاوض معهم .

وقد كان واضحاً في الجولة السادسة التي قام بها أخيراً جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية - في أعقاب قمة موسكو بين بوش وجورباتشوف - أن التركيز في هذه الجولة ، التي بدأت بإسرائيل وشملت الأردن ودول المغرب العربي ، جرى حول التمثيل الفلسطيني ، ففي ضوء الإيضاحات التي قدمها بيكر أعلنت إسرائيل موافقتها المشروطة على الحضور . ولم يخف المسؤولون الأمريكيون أن بيكر قصد بمحادثاته في عمان التأكيد من أن الأردن سيقدم المظلة التي توفر للفلسطينيين حضور مؤتمر السلام ضمن وفد أردني فلسطيني ، وإن كان الأردن قد أصر على أن اختيار الفلسطينيين في هذا الوفد يرجع إليهم وحدهم . كذلك لم يخف المسؤولون الأمريكيون أن بيكر قصد بزيارة المغرب وتونس والجزائر بحث الدول الثلاث على بذل مساعيها الحميدة لدى منظمة التحرير الفلسطينية لكي تقبل بوجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بقضية التمثيل الفلسطيني .

وقضية التمثيل الفلسطيني هامة للغاية ، وتتبع أهميتها من صلتها بأهداف مؤتمر السلام ، فالهدف من المؤتمر هو التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية ، وهكذا يتبين أنه لا يمكن أن تجرى مفاوضات دون اشتراك ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطيني ، كذلك لا يمكن أن يستقيم أن تجرى مفاوضات من المفترض أن طرفيها يعترفان بوجود كل منهما وبحقوقه ، ثم يترك لإسرائيل حق الاعتراض على ممثل المفاوضات المقابل لها في المؤتمر .

وهناك أسباب قانونية وسياسية وعملية تؤكد أن للفلسطينيين الحق في اختيار ممثلهم ، اعتمادا على حق تقرير المصير المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة ، واستنادا إلى الاعتراف العالمي بالحقوقي السياسية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وهي حقوق لم تذكرها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها عندما أكدت أن التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (الذي أرسى التسوية في المنطقة) وإلى الوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني ، أما الجانب العام من الموضوع فيتمثل في أن أي اتفاق للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل لا يكون ملزما للشعب الفلسطيني نفسه ، وعلى هذا الأساس فإن من المحتم أن تحل قضية التمثيل الفلسطيني بشكل تقبله منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حتى تكون مفاوضات جادة تقود إلى الهدف المنتظر من عقد مؤتمر السلام .

ويبدو أن حكومة شلمير اتخذت قرارها المشروط وهي تأمل أن تحظى موقفها بالقبول النهائي من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الأمل قائم في أن تدرك واشنطن والأطراف المهتمة بالتوصل إلى انعقاد مؤتمر للسلام - على أسس سليمة - أهمية حل قضية التمثيل الفلسطيني بما يتفق مع الرغبة العالمية الظاهرة في الالتزام بمقتضيات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي . وتؤكد هذه الأهمية إذا ما عرفنا أن الحجج التي أبدتها إسرائيل لبيكر - والتي رددتها دولتا إسرائيل كثيرة - لا تستند إلى أساس من الواقع ، وهي في حقيقتها تشكل رغبة إسرائيل قوية في التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ، التي أكتنتها قرارات المجتمع الدولي ابتداء بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية الصادر في نوفمبر عام ١٩٤٧ ، ومرورا بحق العودة وانتهاء بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

وأول ما تتعامل به حكومة تل أبيب هو أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بإسرائيل حتى يكون لها حق التفاوض معها ، وتتلقى حكومة شلمير مبادرة السلام الصادرة من أعلى سلطة في المنظمة ، وهي المجلس الوطني الفلسطيني الذي أعلن مشروع السلام في دورته التاسعة عشرة التي عقدت بالجزائر في نوفمبر ١٩٨٨ ، وفي هذه المبادرة اعترفت المنظمة بقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، أي أنها اعترفت بحق إسرائيل في الوجود وبامتدادها للعيش معها في سلام ، وكان الاعتراف مطلباً أمريكياً ملحا حتى تجرى أمريكا الحوار مع المنظمة ، وكان هدف الحوار منذ بدايته هو التقدم صوب مفاوضات التسوية السلمية القائمة على أساس تنفيذ بنود القرار ٢٤٢ (الانسحاب الإسرائيلي والحدود الآمنة المعترف بها لكل دول للمنطقة) والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وتتعلل إسرائيل في هذا الصدد بأن هناك تنظيمات تتضوى تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية تطالب بكل فلسطين ، مثل تنظيمي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للذين يترعهم أحمد جبريل وجورج حبش ، ومعها منظمة حماس ، وتتلقى حكومة إسرائيل ان العبرة بالمحصنة النهائية وبما يصدر عن المنظمة من قرارات يلتزم بها الجميع ، مهما كانت الاجتهادات الخاصة

بالتنظيمات أو بزعمائها . أما بالنسبة لحماس فلن الواضح أن المبالغات وراء الحديث عن مدى تمثيلها للشعب في المناطق المحتلة أهدافها تخويف الغرب من سيطرة التيار الإسلامي على أى دولة فلسطينية في المستقبل ، وأيضاً في التشكيك في شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك تردد إسرائيل أن المنظمة تريد إيداعها ، وتتناسى حكومة تل أبيب مبادرة السلام الفلسطينية ، التي تضمنت موافقة واضحة على إقامة الدولة للفلسطينية على جزء من أرض فلسطين ، كما تتناسى إعلان القاهرة الذي أكدت فيه المنظمة إيداعها للإرهاب وتمتدثر إسرائيل إلى أبعد مدى واقعة الهجوم على شواطئ تل أبيب الذي شنه تنظيم يتبع أبو العباس ، وهى الحادثة التي أدت فيما بعد إلى توقف الحوار بين أمريكا والمنظمة .. وتتناسى إسرائيل أن المنظمة ، ومعها القيادات الوطنية في المناطق المحتلة ، قد أدانت هذه الواقعة مثلما تتناسى أن الخلاف مع أمريكا لم يكن سببه موقف المنظمة من هذه العملية ، وإنما كان حول طلب أمريكا سحب عضوية أبو العباس من اللجنة التنفيذية للمنظمة . وهو الأمر الذي أوضحت المنظمة أنه يرجع إلى المجلس الوطني الفلسطيني الذي انتخب أبو العباس في اللجنة .

وقد استمرت إسرائيل أيضاً في موقفها الراهن مسألة التأييد الفلسطيني لصدام حسين في أزمة الخليج ، وهو أمر لم تقبله أكثرية الدول العربية نفسها ، ولكن هذا التأييد - في التحليل النهائي - لم يكن مبني على الرغبة في إيداع إسرائيل ، وإنما هو يرجع إلى شعور الإحباط الذي سيطر على الفلسطينيين نتيجة الجمود الذي أحاط بقضيتهم رغم التضحيات اليومية الجسيمة التي يقدمونها ، ورغم الانتفاضة التي تؤكد رفضهم للأمر الواقع ، ومادام الأمر يتعلق بالشرعية الدولية وضرورة سيادة منطقتها في الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية ، فإن مفاوضات التسوية يجب أن يشترك فيها ممثلون حقيقيون للشعب الفلسطيني .

والواقع أنه لو كان من الممكن إجراء انتخابات حرة في الضفة الغربية وقطاع غزة لاستفتاء الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه لأكدت النتائج الحقيقية التي لامرأ فيها ، وهى أن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفى خارجها - وهو شعب واحد - ينظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد ، ويعتبرها رمز الشعور الوطني ورمز وحدة الفلسطينيين أينما وجدوا . ولا تزال أغلبية الشعب ترى أن إسرائيل تستهدف من وراء التشكيك في شرعية تمثيل المنظمة الاحتفاظ بالأراضي المحتلة لأطول مدة ممكنة حتى تستطيع تنفيذ أهدافها ، خاصة تلك المتعلقة بالتهجير واستيعاب الأراضي والاستيطان والتغيير الديموجرافى . وذلك بالإضافة إلى أمن إسرائيل في ابتلاع القدس الشرقية ، متناسية أنها أرض فلسطينية وهى جزء من الضفة الغربية التي احتلت في يونيو عام ١٩٦٧ ، ويتعين الانسحاب الإسرائيلي منها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وهكذا يتبين أن الشروط الإسرائيلية لحضور مؤتمر السلام عملية فصدت بها حكومة شامير

تأجيل المفاوضات الخاصة بمقايضة الضفة الغربية إلى أطول مدة ممكنة . وهذا هو ما يجب أن تدركه أمريكا والاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية والدول الصناعية السبع الكبرى وكل القوى المؤثرة في عملية التسوية ، إذا ما كان الهدف هو إجراء مفاوضات جادة تستهدف ارساء السلام على أسس ثابتة وعادلة في المنطقة العربية .

١٤٤١/٨/٩

قبل إرسال المذكرات الأمريكية للتفاهم

وصلت

الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر السلام في أكتوبر مرحلة متقدمة بالاتصالات التي أجراها وفد أمريكي (من ممثلي وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي) مع كل من الأردن وإسرائيل ومع شخصيات فلسطينية في الأرض المحتلة بقصد إعداد « مذكرات تفاهم » ستقوم وزارة الخارجية الأمريكية بإرسالها إلى الأطراف المعنية ، والمفترض أن تتضمن هذه المذكرات تعهدات أو التزامات أمريكية تتعلق بمسيرة العملية السلمية التي تبدأ بانعقاد مؤتمر السلام واما اتبعه من مفاوضات مباشرة تجرى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وبادىء ذى بدء يمكننا القول أن المحادثات التي أجراها الوفد الأمريكى الذى بدأ مهمته فى أعقاب جولة وزير الخارجية جيمس بيكر السادسة فى المنطقة - تؤكد جدية أمريكا فى العمل على إنجاح المساعي الرامية لعقد مؤتمر السلام ، الذى تم الاتفاق مبدئيا على عقده برعاية واشنطن وموسكو فى أكتوبر المقبل ، وقد تلقى الوفد من مختلف الأطراف أسئلة واستفسارات تتفق مع نظرة كل منها إلى أهداف مفاوضات السلام . وفيما يتعلق بوجهة النظر الأردنية فإن الاستيضاحات التى تم تقديمها بغية التوصل إلى مذكرة تفاهم بين واشنطن عمان تهدف إلى الحصول على تأكيدات بأن النتيجة الطبيعية للمفاوضات هى تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالنزاع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية . كما تتناول الاستفسارات الوفد الأردنى المشترك - الذى تحبذ أمريكا تكوينه - وهل يكون هذا متحدثا منفصلا عن الفلسطينيين .

وفيما يتصل بوجهة النظر الفلسطينية فإن الوفد الفلسطينى الذى التقى ببيكر ثم بالوفد الأمريكى ويتألف من منظمة التحرير الفلسطينية طلب إدراج ضمانات محددة فى مذكرة اتفاق فلسطينى - أمريكى يبدأ بالإقرار بأن الوفد الفلسطينى فى المفاوضات يمثل الفلسطينيين فى الأرض المحتلة وفى الخارج ، وأن يكون للفلسطينيين وحدهم حق تعيين وقدم وأنه لاحق لآى عنصر خارجى نقض التمثيل الفلسطينى ، كما تشمل الضمانات على تأييد هدف مؤتمر السلام بإنهاء احتلال الأرضى للعربيه بما فيها القدس وفقا لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وأن تطرح مسألة القدس خلال مراحل المفاوضات مع الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير .

وبالنتائج التى انتهت إليها اتصالات الوفد الأمريكى بالجانبين الأردنى والفلسطينى يتبين أن الأطراف العربية المعنية (مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) أجمعت على عدة حقائق :-

١ - أن الأطراف العربية تحضر المؤتمر من منطلق أنه يهدف إلى التصوية السلمية الشاملة على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ، أى تنفيذ للقرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة بشأن التصوية فى الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية .

٢ - أن المؤتمر يعدد بالتحديد على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين من مجلس الأمن بشأن التصوية السلمية الشاملة فى المنطقة ، أى على أساس انمحاب إسرائيل من كل الأرضى التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧ . وعلى أساس تنفيذ بقية بنود القرار ٢٤٢ الخاصة بالأمن وضماناته فى المنطقة .

٣ - أن الأطراف العربية ترفض حصول إسرائيل على أية تعهدات أو التزامات أمريكية . فى منكرة التفاهم - نخل بالمبادئ الأساسية التى سيعقد على أساسها مؤتمر السلام .

٤ - أن الأطراف العربية لاتسعى لحلول منفردة ، فالمشكلة الأساسية هى القضية الفلسطينية والانسحاب من الأرضى العربية المحتلة الأخرى .

٥ - أن الأطراف العربية لاترطب بين القرار ٤٢٥ ، للقاضى بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، والقضايا التى سيجرى بحثها فى مؤتمر السلام ، أى فصل تنفيذ قرار الانسحاب من لبنان عن أزمة الشرق الأوسط ، فلم يكن للبنان أرض محتلة فى يونيو ١٩٦٧ ، ولكن الشريط الحدودى فى لبنان جرى احتلاله بعد الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

٦ - أن الأطراف العربية ، يتقدمها الأردن ، ترى أن الأردن لن يكون بديلا للفلسطينيين فى مؤتمر السلام ، وأن اختيار ممثلى الفلسطينيين فى المفاوضات - حتى ضمن وفد أردنى فلسطينى مشترك - من شأن الفلسطينيين وحدهم .

وفى ضوء هذه الحقائق يتأكد مما عرف من نتائج الاتصالات أن أمريكا فى حاجة إلى إعادة النظر فى بعض مواقفها ، مع مراعاة مسألة على جانب كبير من الأهمية وهى ألا تقدم أمريكا على إعطاء تعهدات متناقضة لمختلف الأطراف بهدف جمعها فى المؤتمر ثم تركها بمواجهة مفاوضات مباشرة غير متكافئة . لذلك فإن مفكرات التفاهم التى مستوصل إليها أمريكا سيتوقف عليها إلى مدى كبير نجاح المفاوضات المعقولة ، إذا ما تم بوضوح تحديد الأهداف المنشودة من المفاوضات ومراحل تنفيذها .

وحتى الآن فإن هناك التفاهم أمريكى مع بعض متطلبات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالتصوية السلمية الشاملة فى الشرق الأوسط . ومن ذلك أن الجانب الأمريكى يعترف بأن القدس الشرقية (الجزء الغربى الذى احتل فى يونيو ١٩٦٧) أرض محتلة ، أى جزء من الضفة الغربية . وعلى هذا الأساس فإنه يتعين على أمريكا أن تصر على أن يضم الوفد الفلسطينى ممثلين للقدس ، ومن ذلك أيضا أن الجانب الأمريكى يعترف بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطينى ، وقد أجرت الإدارة الأمريكية الحوار معها على هذا الأساس عندما استجابت المنظمة فى مبادرتها السلمية (عام ١٩٨٨) لشروط أمريكا لهذا الحوار ، وهى الاعتراف بحق إسرائيل

فى الوجود وبقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . لذلك فإنه يتعين على أمريكا - رغم توقف الحوار - الاعتراف بأن من حق للمنظمة اختيار ممثلى الشعب الفلسطينى فى المفاوضات ، وللاعراض المنظمة ما تحبزه أمريكا من أن يكون هناك وفد أردنى - فلسطينى مشترك فى المفاوضات .

ولكن الواضح حتى الآن أيضا أن هناك ميلل تحتاج إلى حسم من الجانب الأمريكى ، وهى إعادة تفسيره للقرار ٢٤٢ عصب التسوية السلمية وأن هذا التفسير . على نحو ما أكدت أمريكا فى الماضى - هو إنهاء الاحتلال وانسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة ومرقعات الجولان ، وأن القدس يبرى عليها مايسرى على بقية الأرضى المحتلة ، كما يعنى التفسير حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام لدخل حدود آمنة ومعترف بها . ومن المسائل التى تحتاج إلى حسم توضيح أن الهدف ليس عقد مؤتمر السلام فى حد ذاته وإنما بدء عملية جادة ومسئولة للتوصل إلى التسوية السلمية الشاملة فى المنطقة ، وأنه لامجال للتناقضات بين السياسة الأمريكية بصفة خاصة والمبادئ التى تستند إليها الممارسة السلمية .

ويبدو من المرحلة التى وصل إليها الإعداد لبدء الممارسة السلمية أن هناك تقدما ملموسا بلغ مرحلة إعداد وثائق رسمية ، تشكل أساس التحرك المقبل . وهذه فرصة سانحة أخرى لإعادة تقويم سريع من جانب الإدارة الأمريكية لمتطلبات التسوية الشاملة ، وأمامها رصيد لا بأس به من الإنجاز الذى تحقق من جولات بيكر حتى الآن . وأكثر ما يتطلب إعادة النظر هو ما يتصل بالقضية الفلسطينية وتحديد مراحل الترتيبات الانتقالية المقترحة قبل مفاوضات الحل النهائى . كذلك فإن مما يتطلب إعادة النظر وسائل المحافظة على توازن دقيق لإنجاح عملية السلام ، فليس من مصلحة التسوية تزويد إسرائيل بمساعدات عسكرية ومالية أخرى تجعلها تميل إلى الهروب من عملية السلام .

ولعل هذا الالتزام ضرورى للغاية إذا ما أرادت أمريكا أن تحمل إسرائيل على الإنعاز لأحكام للشرعية الدولية بوقف الاستيطان فى الأرضى العربية المحتلة ، وأن تساعد على إعداد نفسها لتسوية سلمية شاملة لامفر منها مهما طال الزمن .

١٦ / ٨ / ١٩٩١

منطلقات صحيحة لعملية السلام

خطت

إدارة الرئيس جورج بوش خطوة عملية كبرى على طريق الإعداد لمؤتمر السلام المزمع عقده في أكتوبر المقبل ، وذلك بالربط بين عملية السلام وطلب إسرائيل ضمانات لقروض مقدارها عشرة مليارات من الدولارات لتغطية تكاليف استيطان مليون مهاجر سوفيتي .

وقد جاء الرفض في مرحلة باللغة الحماسية ، وليسجل ربما - لأول مرة - أن أمريكا بدأت تقويم أزمة الشرق الأوسط من منطلق سليم . فطلب الإدارة الأمريكية تأجيل النظر في الطلب الإسرائيلي لمدة أربعة أشهر يعنى أن الإدارة قد أعطت الأولوية للتصوية الشاملة في المنطقة . وأعطت أسبابا للتفاوض بجدية الالتزام الأمريكي لتحقيق السلام ، مثلما أعطت مؤشرات على أنها بصدد إعادة تقويم سياساتها تجاه المنطقة العربية في ضوء ما أظهرته حرب الخليج من تمسك العرب بالشرعية الدولية وبضرورة تطبيق أحكامها ومقتضياتها على مختلف النزاعات الإقليمية بمعايير واحدة .

وليس هناك من شك في أن الخطوة الشجاعة من إدارة الرئيس بوش هي إحدى ثمرات إعادة التقويم ، التي يرجى لها أن تستكمل مع بدء عملية السلام ، التي يقوم جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية بالتمهيد لها في جولاته السابعة بالمنطقة ، بحسم بعض المسائل وببنها قضية التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام .

ومثلما أوضحنت أمريكا بجلاء أن الاستيطان يعرض عملية السلام للخطر ، وأن المستوطنات في الأرض المحتلة عمل غير شرعي ، فإنها مطالبة بتسمية الأمور بمسمياتها وبمواجهتها الاسرائيليين بحقائق لا بد من مواجهتهم بها . ومن هذه الحقائق أن شعب فلسطين له مثله الشرعي والأصيل المعترف به على الصعيد الدولي ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

وهذا الممثل هو الذي يسمى الوفد الفلسطيني إذا أريد أن تكون لديه أوراق الاعتماد اللازمة والتأييد المطلوب لمهمته من أغلبية الشعب الفلسطيني ، والحقيقة الأخرى أن القدس الشرقية موضوع أساسي في عملية التصوية ، وليس هناك على المستوى الدولي كله من يقبل وجهة النظر الاسرائيلية التي تحاول أن تحتال على هذا الموضوع . ومادامت أمريكا نفسها تعترف بأن القدس الشرقية أرض محتلة ، فلا بد أن يكون هناك بين الوفد الفلسطيني أحد أبناء المدينة المنقصة باعتبارها جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وعند النظر إلى الخطوة البناءة التي خطتها إدارة بوش نرى أنها في حاجة إلى دعم بتصبح منطلقات السياسة الأمريكية في المنطقة ، حتى يكتب النجاح لمؤتمر السلام .

وأول ما يتطلب التعديل - على نحو ما بدأت تشعر به أمريكا - هو نظرية الأمن التي تبنتها السياسة الأمريكية منذ البداية ، وهي قائمة على الاحتمال بأن إسرائيل وحدها ، وتوفير كل إمكانيات القوة لها بحيث تكون متفوقة على الدول العربية مجتمعة ، وقد استثمرت إسرائيل بدءاً من ذلك الالتزام الأمريكي بأمنها بصفة خاصة ، وتمكنت تحت ستار متطلبات الأمن من توفير اعتمادات ضخمة ساعدتها على تنفيذ خطط الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة - ضاربة عرض الحائط بإدانات المجتمع الدولي ، وعلى رأسها أمريكا - وليس المقصود بتعديل نظرية الأمن تخلي أمريكا عن إسرائيل ، فهذا شأنهما ، وإنما المطلوب أن يكون مركز الانطلاق في التفكير الأمريكي هو الأمن والسلام للإسرائيليين وللفلسطينيين ولكل شعوب المنطقة . وهذا هو ما عناه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي أرسى أسس التسوية ، عندما نص على حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ، ومعترف بها ، والحقيقة أن أمريكا مطالبة بأن تؤكد أنها تتطلع في تعاملها مع الشعب الفلسطيني من المبادئ التي تنادي بها ، وخاصة بعد أن أكدت جديتها في الالتزام بتحقيق التسوية الشاملة في المنطقة العربية . وحتى تصبح تسوية دائمة تكفل للمنطقة الاستقرار والتركيز على التنمية بقدر ما تكون عادلة ومقابلة مع أحكام الشرعية الدولية .

وليس خافياً أن أكثرية الشعب الفلسطيني تشعر بأن التحول الذي طرأ على موقف أمريكا سببه التغيرات الدولية التي ألجأت العملاق المنفرد الآن بالعمل في الساحة الدولية على إنهاء حالة اللأحرب واللاسلم في الشرق الأوسط - بعد انتهاء الحرب الباردة - بحالة جديدة تلائم المصالح الأمريكية . وأن التحول لم تفرضه اعتبارات أخلاقية وإنسانية ، فكل الشعارات التي تطلقها أمريكا حول الحرية والديمقراطية - في نظر الشعب الفلسطيني - تتوقف عندما يأتي دور هذا الشعب . ولا يزال الكثيرون يرون أن تغيير هذه النظرة ممكن بما تحدده أمريكا في الأيام المقبلة من خطوات أخرى على طريق الاقتراب للصحيح من متطلبات التسوية السلمية في المنطقة . ويأمل المخلصون أن يكون بين هذه الخطوات استئناف الحوار المقطوع مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار أنه ضروري لتأكيد ماتنتبها أمريكا من تأييد لحق الشعوب في تقرير مصيرها .

ومن المفيد جداً لعملية السلام أن تتخلى أمريكا عن تردداتها في تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . فإعلان قراءتها للقرار على نحو ما أكدت من قبل وعلى نحو ما أكدت المجموعة الأوروبية ، ومن بعدها الدول الصناعية للمبع الكبرى والاتحاد السوفيتي ، وعلى نحو ما ورد في كل المؤتمرات الدولية . من شأنه أن يوضح للجميع أن التسوية السلمية سبيلها الانتمحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وللوفاء بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . والواقع أن هذا المطلوب أصبح ضرورياً بعد أن قررت الإدارة الأمريكية تأجيل النظر في ضمانات التمويل الإسرائيلية أربعة أشهر . والمعنى المفهوم من ذلك أن أول ما سيتناوله مؤتمر السلام هو الانتمحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، وبالتالي فإن على إسرائيل أن توقف بناء المستوطنات

فيها ، وأن تبحث في تحقيق رغبتها الحصول على مهاجرين سوفيت جدد ، وإمكانيات توطينهم داخل إسرائيل نفسها .

وبرغم أن أمريكا لم تذكر هذه المرة مسألة المستوطنات على وجه التحديد ، عندما أعلن الرئيس الأمريكي في مناسبة فريدة أنه سيطلب إلى الكونجرس - عن طريق كل عضو في مجلسيه - تأجيل نظر طلب القروض الإسرائيلية للاستيطان ، فإنه ركز على عملية السلام وأهميتها في تعبيرات عامة . ولكن التحديد النهائي للموقف الأمريكي للجديد يؤكد أن واشنطن ترى أن الاستجابة للطلب الاسرائيلي يضر بعملية السلام لأنه يوحى فيما لو تحقق - أن أمريكا تؤيد دعوى إسرائيل بحقها في الاستيطان في الأراضي العربية ، كما أنه يؤكد من ناحية أخرى أن أمريكا تدرك أن عملية السلام تعنى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرار ٢٤٢ ، مع ضمانات للأمن تشمل الجميع ، وقررتيات يقرها مجلس الأمن .

وكذلك يؤكد الموقف الأمريكي الجديد أن صدره نبع من تصميم على إعادة النظر في سياسات اتبعت في الماضي ، وأسفرت عن عكس ما كان متوقعا منها مثلما أظهرت نظرية الأمن ، الأمر الذي يعنى أن هناك رغبات في تصحيح المنطقات الأمريكية اللازمة للتسوية الشاملة . ويتوقف عند هذا الحد من الحديث عن الخطوة الأمريكية الجديدة حرصا على نجاح عملية السلام ، ولكن هناك أمران لابد من ذكرهما : أولهما يخص إسرائيل ، والرسالة الموجهة إليها من واشنطن واضحة هذه المرة ، وأنه يتعين عليها إدراك حجم التغيير الذي حدث في العالم ، وأن عملية السلام جدية وليست مجالا للحديث حول أوهام إن تتحقق أبدا . والثاني يخص أمريكا نفسها وهو أن العالم كله ينتظر من الدولة العظمى الأولى أن تتمسك بتوجهاتها الجديدة في معركة الإرادة الممتدة ، ويقرر ما تدعم واشنطن خططها بقرار ما تضمن نجاح جهودها لبدء عملية السلام على أسس صحيحة .

الفلسطينيون في مواجهة واقع جديد

عندما وجهت الدعوة إلى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى - أعلى سلطة فى منظمة التحرير الفلسطينية - خشى الكثيرون أن يتخلى المجلس عن مبادئه التاريخية التى أعلنها فى دور انعقاده السابق عام ١٩٨٨ ، وبذلك يفقد الفرصة المتاحة لدخول مفاوضات التسوية السلمية المقرر لها حتى الآن أن تبدأ فى شهر أكتوبر المقبل .

وكانت المخاوف متشعبة ، يرجع بعضها إلى مساعى التسوية السلمية نفسها ، ويتصل البعض الآخر بتصميم العمل الفلسطينى . ففىما يتعلق بجهود التسوية فإن آخر « التلميذات » التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - رغم إيجابياتها - اعتبرها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية غير كافية ، وتحتاج إلى مزيد من الضمانات . وفيما يتصل بالعمل الفلسطينى ، فقد ظهرت تساؤلات كثيرة قبل انعقاد المجلس الوطنى : هل يكون الانعقاد فرصة أمام القيادة تطرح فيه ملف القضية بمجملة ، وهو ملف يتضمن ممارسات لقيادة خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، بما فى ذلك أسلوبها فى التعامل مع أزمة الخليج ، كما كان من التنازلات : ما هو جدول أعمال الدورة الجديدة للمجلس ؟ وما هى أولويات انعقادها ؟ وهل ستجته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تجعل الأولوية لإعطاء رأى فى عملية السلام الجارية ؟

وكانت أكثر المخاوف هى أن ينغمس « البرلمان الفلسطينى » فى خلافات الفصائل ، فتطغى بذلك اعتبارات التوافق الفلسطينى على القضية الأكثر إلحاحا ، وهى الاشتراك فى عملية السلام ، تلك العملية التى يجب أن تبدأ مفاوضاتها بسرعة ، لأن أى تعويق لها سيكون لصالح عملية الاستيطان وتعميق الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية والعربية .

وجاء الاجتماع والمخاوف قلقة ، فقد رافقه مطالبة الرئيس جورج بوش الأمم المتحدة بإلغاء قرارها السابق « عام ١٩٧٥ » بمساواة للصهيونية بالعنصرية ، وكان هناك من يخشى أن تشتعل العواطف إذا ما أسىء تصوير الخطوة التى أقدم عليها الرئيس الأمريكى فى الظروف القائمة ، ولكن أغلبية المجلس أدركت أن بوش أراد أن يقدم نوعا من « التعويض المعنوى » عن اصطدامه السياسى مع عناصر فى الكونجرس ، وعناصر مؤيدة لإسرائيل فى أمريكا . مثلما أدركت الأغلبية أن الموضوع لابد أن يرتبط الآن بالتصوية السلمية فى المنطقة ، وزوال الأزمات التى دعت لصدور القرار « وهى الاستيطان واغتصاب الحقوق والاحتلال » حتى يمكن القول فيما بعد : أن المشروع الصهيونى لم يعد يهدد أمن الدول للعربية ولاحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . ويكاد معظم التحليلات يرجح أن دعوة بوش محاولة لارضاء إسرائيل واللوى اليهودى الذى غضب من إصرار

الرئيس الأمريكي على وجوب تأجيل نظر الكونجرس لضعفاته القروض للاستيطان ، مادامت المساعي المبذولة لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط .

وجاء الاجتماع الذي لتجهت إليه الأنظار في شتى آفاق الوطن للعربي في انتظار قرار المجلس الوطني الفلسطيني . فكل الدول العربية المعنية أعلنت قبولها حضور مؤتمر السلام المزمع عقده في أواخر أكتوبر ، ولم يبق غير الرد الفلسطيني : إذ لا يمكن بدون مشاركة فلسطينية أن تصبح التسوية السلمية شاملة ، ومن خلال المناقشات بدت الظواهر الإيجابية متتابعة ، وكان أولاً أن المجلس أدرك أن الحوار في الدورة العشرين - رغم الخلافات بين الفصائل الفلسطينية - يعد في واقع الأمر استكمالاً لما حدث في الدورة التاسعة عشرة ، التي أطلقت المبارات الفلسطينية للسلام . وقد أشار السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى ذلك في خطابه الافتتاحي ، عندما قال : إن الفلسطينيين كانوا أول من اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الصعب والطويل ، وأنهم سيكونون أكثر الأطراف جدية في التعامل مع هذه الفرصة ، عملية السلام ، بعقل منفتح وإرادة قوية .

كذلك كان من الإيجابيات أن التركيز في المناقشات جرى منذ البداية على القضية التي تفرض نفسها على الساحة السياسية ، وهي تحديد الموقف من عملية السلام . ولم يأنثر المجلس في مناقشاته بما شهدته الساحة الفلسطينية في الفترة الأخيرة من نقد قوى لعمارات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومجاهرة البعض بضرورة تغيير هذه القيادة ، وكلنت مبررات ذلك عند هؤلاء هي طريقة تعامل القيادة الفلسطينية مع موضوع التمثيل الفلسطيني في عملية السلام . كما كانت هناك مبررات أخرى منها أن دولا عربية عدة لاتقبل التعامل مع هذه القيادة ، وأن دولا أخرى فترت في تعاملها . والواقع أن عدم تأثير المجلس لايعني عدم المبالاة بالوحدة الوطنية ، وإنما هو يرجع أساساً إلى الرغبة في عدم العودة إلى تجربة « التوافق المثلث » ، التي عانى منها العمل الفلسطيني حقية طويلة ، عندما كانت الأولوية تعطى لقرارات تصدر لمجرد إرضاء نزعات الفصائل - التي لم تدرك بعد عمق التغييرات الدولية - أكثر مما تتلاءم مع متطلبات العمل الفلسطيني على نحو ماثراه الأغلبية . كما أن المجلس عقد في ظل تأييد عربي جماعي - باستثناء العراق - للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام من أجل التسوية الشاملة في المنطقة العربية ، وقد كان لمصر والأردن دور في تحسين التطمينات والضمانات التي قدمتها أمريكا للجانب الفلسطيني .

وعند النظر إلى الاتجاه الإيجابي الذي تجلى في موقف المجلس الوطني الفلسطيني ، نرى أنه قد عبر بصدق عن التيار الغالب في الفكر الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها . فالهدف من انعقاد المجلس لم يكن - كما تبين - القول « بلا أو نعم » لعملية السلام ، ولم يكن اتباع سياسة « اللعم » التي اتبعت في الماضي ، وهي الجمع بين لا ونعم في وقت واحد ، وإنما الهدف هو تأكيد جدية السير في عملية السلام إذا وافقت أمريكا على إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة . والفلسطينيون يشاركون الدول العربية كلها الاعتقاد بأن نجاح أمريكا في قيادة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد يعتمد إلى حد كبير على نجاحها في تحقيق الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط .

وقد أدرك المجلس بالواقعية التي سيطرت على مناقشاته ، أن هناك متسعا من الوقت لإقناع أمريكا بتلبية الشروط الفلسطينية أسوة بما تم لتباعه مع إسرائيل - التي وضعت هي الأخرى شروطها - وأهم مايطالب به الجانب الفلسطيني هو الضمانات المتعلقة بحق تقرير المصير ، ومشكلة القدس ، ومسألة المستوطنات اليهودية ولتتمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام ، إذ لا يمكن المضي في تحقيق السلام بدون حل هذه المشكلات .

وقد تمثلت الواقعية في أجلى صورها - في التقرير السياسى الذى قدمه فاروق قدومى ، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد ذكر التقرير : أن ما هو معروض على الشعب الفلسطينى اليوم يمكن أن يكون الحد الأدنى لحقوقه الوطنية ، ولكن هذا الحد الأدنى ليس سهلا انتزاعه من عدو لا يخفى أطماعه في فلسطين كلها .. وكانت الترجمة العملية لمثل هذا القول هي أن العملاء الأمريكى قد بقى وحده يحتكر المواقف العالمية ، وبالتالي فهو يعمل بسرعة من خلال قوته الذاتية ومن خلال قيادته البديل العلمى لمجلس الأمن ، الدول المبع الصناعية الكبرى مضافا إليها الاتحاد السوفيتى ، على إعادة ترتيب الأوضاع الدولية . ومادامت أمريكا جادة وصادقة في مسعاها للسلام بالمنطقة العربية أكثر من أى وقت مضى فإن المجلس الوطنى وافق على حضور مؤتمر السلام ، الذى ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، إذا حصل الجانب الفلسطينى على الضمانات والتلميذات التى يتمناها . وفرصة الوصول إلى ذلك ماثلة في اللقاء المرتقب بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية مع فيصل الحسينى والدكتور هنان عشاوى ، وهما من أبرز الشخصيات الفلسطينية التى أجرت الاتصالات مع بيكر بتكليف من منظمة التحرير الفلسطينية .

ويصنور قرار المجلس على هذا النحو ، فإنه يؤكد للعالم كله ، بما لا يدع مجالا لأى شك ، أن الخيار الفلسطينى هو السلام ولايديل له ، وأنه قد تعامل مع الموقف بتحليل دقيق للمتغيرات الدولية وبمعالجة صحيحة ومخلصة لما هو مطلوب . وسيترتب على هذا القرار دون شك إيجاد حقائق جديدة تسمح بالمطالبة بتوفير الضمانات المطلوبة لسير عملية السلام في طريقها الصحيح . كما يترتب على القرار إتاحة الفرصة أمام التنسيق الكامل بين الأطراف العربية المعنية بالقضية ، ثم إتاحة المسبيل لمزيد من التأييد الدولى لحقوق الفلسطينيين لئلا لا تخرج عما قررته الشرعية الدولية .

١٩٩١ / ٤ / ٢٧

منظمة التحرير الفلسطينية ومؤتمر مدريد

هناك

إجماع الآن - على الرغم من إنكار القيادة الاسرائيلية - على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي طرف مفاوض في مؤتمر السلام ، يمثلها داخل المؤتمر وخارجه الشخصيات التي اختارتها القيادة الفلسطينية للتفاوض (ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك) وفقا للخطوط التي حددها المجلس المركزي الفلسطيني ، وهو المجلس الذي اتخذ قرار المشاركة في عملية السلام بعد أن أعطى المجلس الوطني الفلسطيني الضوء الأخضر ، للمشاركة على الأسس التي تحدتت للمؤتمر ، وهي التوصل إلى سلام دائم في المنطقة العربية على أساس الشرعية الدولية .

ولم يكن الاقتناع بهذه الحقيقة موجودا حتى ألتئم انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان) ، ولكن الواقعية التي سادت دورة المجلس والبراعة التي أظهرتها القيادة الفلسطينية لإقناع المجلس المركزي باتخاذ القرار الشجاع ، والالتفاف من حول العرافيل التي حاولت إسرائيل وضعها للحيلولة دون التوصل إلى بدء عملية السلام ، أكدت للجميع أن المنظمة طرف أصيل في المؤتمر . ويؤكد ذلك أن الوفد الفلسطيني - بفريقه - يرى أن تفويضه جاء من منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن قرارات المنظمة ملزمة له في كل مراحل التفاوض .

ومن هذا المنطلق فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر الآن أن المؤتمر ، الذي افتتح منذ ٤ أيام ، عقد بموافقة منظمة التحرير للفلسطينية وباعتراف جميع أطرافه بها وبدورها ، حتى وإن أصر شامير على الادعاء بأنه لا يرى ذلك . ومن الواضح أن المؤتمر قد أضاف بالفعل تأكيدا دوليا جديدا على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المتحدث باسم الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة .

واستطرادا لهذه الحقيقة - على حد تعبير القانونيين - فإن الواضح أن مؤتمر مدريد أول لقاء دولي للتوصل إلى التسمية السلمية - وجوهرها حل القضية الفلسطينية - يعقد بمشاركة فلسطينية . ذلك أن فكرة المؤتمر الدولي لحل الصراع العربي الاسرائيلي بدأت منذ عام ١٩٦٧ بصدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ثم ترددت كثيرا بعد عام ١٩٧٣ بتأكيد قرار ٣٣٨ بعد حرب أكتوبر ، وقد انعقد بالفعل في دورة افتتاحية أولى في جنيف عام ١٩٧٤ ولكنه لم ينعقد ثانية وإن كانت الفكرة ظلت باقية . وحتى ذلك الوقت لم يكن الطرف الفلسطيني مدعوا لهذا المؤتمر بشكل مباشر أو حتى غير مباشر ، وكانت مشكلة فلسطين يشار إليها في بيانات الأطراف المختلفة وموزعة بينهم .

وبعد صدور قرار الرباط في نهاية عام ١٩٧٤ عن مؤتمر القمة العربي بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد ، طالبت المنظمة باستمرار ، وعملت على أن تكون طرفا موجودا مع كافة الأطراف الدولية التي تناقض مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي ، وأن تكون هي المتحدث باسم للشعب الفلسطيني ، ولذلك ترددت في السنوات التالية وحتى عام ١٩٨١ فكرة عقد مؤتمر دولي ، سواء في البيانات المشتركة بين أطراف عربية وأطراف دولية ، أو في كل بيان مشترك بين أطراف عربية صرفة خاصة مع وجود طرف فلسطيني بين مصدرى البيانات .

وعلى الرغم من تبنى الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت لفكرة المؤتمر الدولي ، وتضمنين مبادئه لحل النزاع في الشرق الأوسط بهذه الفكرة ، فإن القوتين العظميين وقتها (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) لم تنفقا على تجديد هذه الفكرة إلا عند اجتماع ميروس فالنس ، وزير الخارجية الأمريكي ، وأندريه جروميكو ، وزير الخارجية السوفيتي ، في أول أكتوبر ١٩٧٧ وأصدرا بيانا مشتركا تحدثا فيه عن ضرورة للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي . « وأن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لجميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات » وفي ذلك البيان جاء ذكر حل المشكلة الفلسطينية ، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كما تم التأكيد على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي .

وجاء في ختام البيان أن « الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعتقدان أن الطريق الوحيد المؤثر والصحيح للتوصل إلى حل أساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف للسلام ، الذي اجتمع خصيصا من أجل هذه الأهداف بمشاركة من جانب ممثلي أطراف النزاع بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني » . وطالبت الدولتان - بحكم كونهما رئيسي مؤتمر جنيف - بتسهيل استئناف أعمال هذا المؤتمر في وقت لا يتجاوز شهر ديسمبر عام ١٩٧٧ .

ولكن مشكلات الاستقطاب الدولي - قبل انتهاء الحرب الباردة والخلافات العربية وقتها - حالت دون انعقاد مؤتمر جنيف ، وتمت مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات التي حاول بها تحريك عملية التسوية السلمية في المنطقة ، وهي المبادرة التي انتهت بلفاقي الإطار في كلب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، باشتراك فعلى للولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فقد ظلت فكرة المؤتمر الدولي - طوال الثمانينات - هي الآلية الأساسية في أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية ، التي سمعت من جانبها إلى الحصول على موافقت دولية عربية وأوروبية ومن المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة بشأنها ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت ترفض الفكرة وتفضل عليها الآلية التي اشترت اتفاقات كلب ديفيد ، مقترحة التفاوض الثنائي بين الأطراف دون استبعاد الدور الفلسطيني .

وظل الموقف الأمريكي من فكرة المؤتمر الدولي قائما رغم تزايد عدد الدول التي وافقت عليه ، خاصة في أوروبا ، ولكن الأمر تبدل بعد توقف العمليات العسكرية في حرب الخليج . وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادراتها التي حاولت فيها حل مشكلة الرفض الإسرائيلي

للمؤتمر الدولي ، والإصرار العربي من ناحية والرغبة الدولية (أوروبا والاتحاد السوفيتي) من ناحية أخرى ، على أن تجرى المفاوضات في إطار مؤتمر دولي ، بأن قدمت فكرة الإطار الدولي لمؤتمر يقوم على أساس من قرارات للشرعية الدولية وخاصة قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ، على أن يبدأ المؤتمر دوليا - أي بكل أطرافه - ويختتم دوليا بكل أطرافه بينما تجرى الاتفاقات ثنائية بين الأطراف .

وقد اتبعت وزارة الخارجية الأمريكية آلية تحقيق ما هو مطلوب عمليا دون تسمية محددة ، وبذلك تخطت عقبة التمثيل الفلسطيني المستقل ، وإن قبلت ووجهت بالفعل دعوة مستقلة للطرف الفلسطيني في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك . كما أنها تخطت عقبة الرفض الإسرائيلي لأي تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بأن تعامل جيمس بيكر مع وفد فلسطيني من داخل الأراضي المحتلة ، حرص بدوره على أن يعلن في كل مرة أنه جاء بموافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وأنه سيعود بالآراء والأسئلة إلى قيادة المنظمة .

ويمكن القول بأن قيادة منظمة التحرير قد أدارت هذه العملية المياسية بالطريقة ذاتها التي أدارها بها بيكر ، بحيث أمكن بترلكم خطوات إجرائية متتالية - فيها الشد والجذب وفيها الوقت والمكان وفيها الاستعانة بقوى وأطراف عربية أو أوروبية وغير أمريكية - أن تثبت حقيقة واقعة هي أنها الممثل للشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأن التفاوض يجري معها ومع من تعينهم ، وإن لم يقر الوزير بيكر بذلك علانية وصراحة . وقد كان من الخطوات الإجرائية تلك اللقاءات المتعددة بين بيكر والشخصيات الفلسطينية المكلفة بالاتصال ، وعشرات الرسائل المتبادلة ، واجتماعات ثنائية بين الأطراف العربية المعنية ، ولجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني ، وأكثر من اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني ، ثم أخيرا اجتماع دول الطوق العربية - قبل أيام من افتتاح مؤتمر مدريد - ودعوة ممثلي مجلس التعاون الخليجي ودول لتحاد المغرب العربي للمؤتمر .

والواضح أنه برغم إنكار إسرائيل فإن قيادتها تدرك بجلاء أن المؤتمر - على نحو ما بدا - قد عزز شرعية منظمة التحرير الفلسطينية التي يجري التفاوض لحل الصراع العربي الإسرائيلي بموافقتها ، وباعتراف دولي ، بدور المنظمة . ومنظّل هذه الحقيقة « غصّة في حلق إسرائيل » ، ستعمل على محاربتها تراجعا في كل لحظة وفي كل كلمة ، بل وقد تحاول تفجير المؤتمر نفسه . ومع ذلك فإن أية نتائج يخرج بها هذا المؤتمر ، وفي أي من مراحله ، ستضيف نقاشا أخرى لصالح تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية ، وبالطبع تأكيد « الكيانية » الفلسطينية المؤسسة للممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي ضوء المعاني التي أكدها مؤتمر مدريد فإنه يبدو من المبكر جدا مناقشة مصير منظمة التحرير الفلسطينية بعد المؤتمر . وفي كل الأحوال فإن المنظمة قد ترسخت شعبيا (الشعب الفلسطيني) ودوليا (المنظمات الإقليمية والدولية) . باعتبارها دولة فلسطين والشعب الفلسطيني ، أي أن دورها ينتهي بقيام دولة على أرض فلسطين المحررة ، ولكن هناك احتمالا آخر لا يمكن استبعاده هو ألا تؤدي المفاوضات إلى نتائج نهائية ، خاصة فيما هو معروف الآن بالمرحلة الأخيرة التي ستناقش المشاكل الإقليمية . وقد يؤدي ذلك إلى استمرار دور منظمة التحرير الفلسطينية ،

حتى مع قيام دولة فلسطين المستقلة على جزء من التراب الفلسطيني المحرر ، طالما لم تحل بعد المشاكل الأخرى ، وخاصة مشاكل العودة والأقلية العربية في الجليل والنقب ، والمثلث في فلسطين ، وغير ذلك من قضايا إقليمية .

وهكذا حظت منظمة التحرير الفلسطينية بالمزيد من التأييد العالمي لدورها في استرداد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، بعد ما أكتفه إدارتها العملية السياسية التي جعلت عقد مؤتمر السلام ممكنا ، ولعل الدافع إلى تساؤل البعض عن مصير منظمة التحرير الفلسطينية بعد الدعوة إلى مؤتمر مدريد ، وعن مصيرها بعد نتائجه هو ذلك الدور المتداخل للمنظمة ، فبينما هي الإطار المعنوي للشعب والأرض معا (مسئولة عن كل أرض فلسطينية وكل فلسطيني هو عضو فيها) فإنها هي أيضا الإطار الجبهي الذي يضم الفصائل والمنظمات والفعاليات السياسية النشطة في العمل السياسي بأشكاله ، وهي بالإضافة إلى ذلك الإطار الذي يجمع كافة المؤسسات البنوية السياسية والنقابية والاقتصادية بأشكالها المختلفة لدخل وخارج فلسطين المحتلة . وتأكيدا لدورها المسئول كان قرار المنظمة بالاشتراك في عملية السلام ، عندما أيقنت أن الطرف الفلسطيني هو طرف مفاوض تتوقف على رؤية التسوية الشاملة للصراع العربي الاسرائيلي .

١٤٤١ / ١١ / ٣

العناصر الموضوعية التي أبرزها مؤتمر مدريد

دخلت

عملية السلام مرحلتها الثانية ، وهي المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية وإسرائيل على أساس الانسحاب من الأراضي العربية ، القرار ٢٤٢ ، وعلى أساس نقل السلطة إلى الشعب الفلسطيني في المرحلة الانتقالية القادمة .. ولقهم هذه المرحلة ومتابعتها يتعين إلقاء الضوء على عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد التاريخي بأجزائه الثلاثة التي كان أولها المؤتمر نفسه . وكانت أداة العمل في هذا الجزء الخطب الافتتاحية والردود التي سمح بها لرؤساء الوفود في اليوم التالي ، وبرز في خطب اليوم الأول الخطاب الفلسطيني والمصري والأوروبي ، وكان أقلها شأنًا الخطاب السوفيتي الذي بدأ ثانويًا برغم الدور الرئيسي الذي يتكفل به الاتحاد السوفيتي كراع مشارك في المؤتمر .

وضعت الخطب إطارا سياسيا لعملية السلام ، ورسمت خطأ واضحا لمطالب الأطراف المختلفة في نطاق رسائل الدعوة التي وجهت للأطراف ورسائل الضمانات التي قدمت لها . وبرز الخطاب الإسرائيلي في المقابل يرفض تماما الانسحاب من الأرض أو حتى مناقشة إعانتها إلى أصحابها ، ولم يشر اسحق شامير مرة واحدة إلى قرار ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبدأ واضحا أن الأطراف المختلفة تحاول في المؤتمر أن تقنع أمريكا - أساما - بعدالة موقفها والرأي العام العالمي لكسبه إلى صفها ، وليس لاقتناع بعضها بعضا .

وقد لعبت الرموز دورا هاما في هذا الجزء مثل إعطاء مقعدين متشابهين ومتقنين لرئيس الوفدين الفلسطيني والإردني ، والطريقة التي جلست الوفود على أساسها حول المائدة ، وغياب الاعلام ، إلى غير ذلك .

ثم جاءت المفاوضات الثنائية - « الجزء الثاني من مؤتمر السلام » - وبرزت فيها عدة مشكلات حول الاجراء وليس حول المضمون منها ظهور آلية التفاوض المباشر لأول مرة خلافا للأطوب الذي أدير به المؤتمر ، وقد حاولت إسرائيل أن تعطل الاجتماعات الثنائية ، وأن تنقلها خارج مدريد لتجرى بين إسرائيل والعواصم العربية عملا على قطع الصلة بين المؤتمر الدولي والمفاوضات الثنائية ، ولتخفيض فرص التناغم والتعاون بين الوفود العربية ، ولكسب خطوات في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلى خطوات عملية للانسحاب الاسرائيلي ، وقد تصدت الوفود العربية لهذه المحاولة وأصررت جميعها على البقاء في مدريد ، واستطاع الوفد الفلسطيني إقناع أمريكا باستحالة عقد هذه للمفاوضات في إسرائيل أو في الأرض المحتلة ، لمخافة

ذلك لاتفاقلت جنيف الرابعة التي تدفع بعدم شرعية أية اجتماعات لتقرير مصير مناطق محتلة تحت سلطة الاحتلال .

وبرزت بعد ذلك خلافات عديدة حول مكان الاجتماع في مدريد وزمانه ووجود الراعيين داخل أو خارج قاعات الاجتماع ، وكانت إسرائيل تنجح في عرقلة عقد هذه الاجتماعات سوا ، ولكن التنسيق العربي في هذا المجال تغلب على هذه العقبة ، وعقدت الاجتماعات كلها في يوم واحد ومكان واحد - « مقر وزارة العدل الأسبانية » - ورفضت كل الوفود العربية أية إجراءات مسبقة للتطبيع ، ومن بينها إصدار البيانات المشتركة قبل حدوث تقدم في المضمون . وتميزت الدورة الأولى في المفاوضات الثنائية بخلاف كبير حول القضايا المطروحة ، ولكن عقد اجتماعاتها الأولية يوحى ببده عملية التفاوض الفعلية في إطار عملية السلام الشامل .

أما الجزء الثالث من مؤتمر السلام فهو خاص بالمفاوضات متعددة الأطراف ، وهو الجزء الذي يهتم به إسرائيل الاهتمام الأكبر ، وتعتبره مكافأة لها في عملية السلام ، ومن المقرر أن تشترك في هذا الجزء مختلف الأطراف ومعها أطراف دولية أخرى ، للوصول إلى اتفاقات إقليمية حول التعاون الاقتصادي والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل ، وقد نجحت الأطراف العربية في تأخيرها عمليا إلى منتصف فبراير القادم ، بعد اجتماع اجرائي بحث يعقد في نهاية شهر نوفمبر أو أوائل ديسمبر . وكان هذا النجاح عاملا مهما في وضع الضغط على إسرائيل لكي تحرز تقدما في المفاوضات الثنائية ، أي وقف الاستيطان والتعهد بالانسحاب قبل أن تحصل على أي تقدم في الإجراءات الإقليمية .

ونعود إلى المرحلة الأولى لمؤتمر مدريد لنقومها حتى يمكن لنا متابعة المرحلتين المقبلتين في مسيرة التسوية السلمية ، وهي مسيرة بدأت بعدة مستتمرات في طريق طوله مائة كيلو متر ، فنلاحظ أن هذه المرحلة أبرزت - على حد تعبير الدكتور نبيل شعث رئيس اللجنة السياسية للمجلس الوطني - عدة عناصر موضوعية مهمة ، يعدها على النحو التالي :

أولا : أننا بعد نهاية الحرب الباردة وبعد نهاية حرب الخليج أصبحنا في عالم جديد تفرده أمريكا ، ولكنها تتحمل نتيجة له مسئولية هامة تجاه العالم ، ألا وهي تحقيق السلام الذي يأتي بالاستقرار ، وذلك لا يتحقق إلا بالعدالة أو بالحد الأدنى المقبول منها للشعوب التي قهرت وظلمت في النظام العالمي القديم . وقد بدا ذلك واضحا في ناميبيا وجنوب إفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي وأريتريا ، ولكنه يطفو إلى السطح في أعقد قضايا القرن ألا وهي قضية فلسطين .

وقد أدى هذا الظرف الجديد إلى تقلص الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل ، وإلى اضمحلال نفوذ اللوبي الصهيوني ، وبالتالي إلى بروز ضغط أمريكي لأول مرة بشكل واضح لإرغام إسرائيل على الحضور إلى مائدة المفاوضات ، وعلى الاستمرار في العملية السياسية حتى ولو لم تحقق أهدافها .

ثانيا : أن هذه العملية التفاوضية التي بدأت في مدريد قد اتخذت شكل المؤتمر الدولي

الكامل ، وابتعدت تملأ عن الشكل الإقليمي الذي كانت ترغب فيه إسرائيل . وبالرغم من بروز دور أمريكا إلا أن حضور الاتحاد السوفيتي وأوروبا الموحدة والأمم المتحدة ومعظم الأقطاب العربية - وفي مدريد أقرب دول أوروبا إلى الوطن العربي - أظهر الشكل الدولي للمؤتمر .

ثالثا : حاولت إسرائيل كل جهدها أن تلمس المشاركة الفلسطينية ، وأن تضعها داخل إطار وفد أردني فلسطيني مشترك ، وأن تحرمها من مشاركة علنية للفلسطينيين من القدس والأشغال ، وأن تدعى أن الوفد الفلسطيني لا علاقة له بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وخبرة الشعب الفلسطيني الطويلة في النضال ، وحتى اختيار الوفد للفلسطيني المفاوض ، وبراعة قيادة منظمة التحرير أفضلت كل هذا ، فبرز التمثيل الفلسطيني واضحا وشاملا وحقق انتصارات إعلامية وسياسية مهمة في مواجهة إسرائيل .

رابعا : بالرغم من كل التوقعات المتشائمة فقد نجح التمثيل العربي عموما والتمثيل الفلسطيني خصوصا في إقناع العالم بصديق سعيه للسلام العادل من جهة ، واحترامه للشرعية الدولية من جهة أخرى . كما أفتح جزءا هاما من جماهيره بأن الوفود العربية عموما - والوفد الفلسطيني خصوصا - لم تذهب إلى مدريد للاستسلام أو للتخلي عن حقوقها في مواجهة إسرائيل .

خامسا : نجح الوفد الفلسطيني في تحقيق إدارة دقيقة للعلاقة بالوفود الحربية الأخرى . فقد حرص على استقلاله من جهة ، ونجح من خلال ذلك التقدم خطوة في بدء آلية التفاوض حول الحل ، ولكنه حافظ على وحدة الموقف العربي من جهة أخرى ، وأصر على التقدم معها في خطوات متسلسلة ، وفوت على إسرائيل فرصة إحداث شقاق بين المواقف العربية .. وهو ما حاولته كثيرا .

سادسا : ظهرت إسرائيل بمظهرها الحقيقي البشع بقيادة متخلفة قرنا من الزمان ، متعنتة إلى أقصى حد ، وبدا شامير - كعادته - متزمتا منفصلا معتبرا أمام أنظار العالم وسمعه ، فضسرت إسرائيل الكثير في الرأي العام العالمي ، ولكنها في الوقت ذاته لم تستطيع أن تفرض - كعادتها - ماتريد من الإجراءات والتفاصيل ، ولم تملك القدرة على الانسحاب في لحظات عديدة برزت فيها العلاقة بين المنظمة والوفد الفلسطيني ، واستطاع الفلسطينيون فيها فرض شخصيتهم المستقلة .

وقد أظهرت مدريد بوضوح أن المشكلة الحقيقية في الشرق الأوسط هي السلوك الاسرائيلي ، وأن التقدم صوب الاستقرار والسلام يجب أن يبدأ بوقف المستوطنات والانسحاب من الأرض . وبرزت مسألة الأرض بوضوح ، ولم تجرؤ إسرائيل طيلة المؤتمر على استخدام شعار الاستنزاف : ، السلام مقابل السلام ، والذي يعني : سنبطل كل الأرض التي قمت باحتلالها غصبا في الماضي مقابل الوعد بالأغتصب أرضا جديدة في المستقبل .

تلك هي العناصر الموضوعية التي أبرزها مؤتمر مدريد . ويجدر أن نضيف إليها جزءا غير رسمي للمؤتمر ، ألا وهو المعركة الإعلامية ، وهي تمثل جانبا أساسيا من عملية السلام التي تأخذ شكل إقناع الرأي العام للعالمى لوضع ضغوط على الأطراف المتفاوضة . وكان الكاسب

الرئيسي في هذه المعركة هو الوفد الفلسطيني ، وكان للخامس الرئيسي هو إسرائيل .

وبالرغم من الكثير من الابعاض التي برزت خلال الجولة الأولى في مدريد ، وخاصة في الجانب الفلسطيني الذي كان المحور الرئيسي للمؤتمر ، فإن الواضح أن هذه العملية السياسية سوف تأخذ وقتا طويلا ، وسوف تواجه بصعوبات عديدة ، وهذا يؤكد الاقتناع العام بأن نضالا فلسطينيا موازيا من خلال الانتفاضة ، ودعمها عربيا متصاعدا ، لابد لهما أن يستمرا جنباً إلى جنب مع استمرار العملية السياسية إذا أريد لها أن تحقق أية نتائج عملية ملموسة .

٨ / ١١ / ١٩٩١

موسكو : فرصة لتسوية قضايا اللاجئين من منطلقات عربية

نتجته

الأنظار إلى اجتماعات موسكو التي متشهد المفاوضات المتعددة الأطراف (المسار الثاني لمؤتمر للسلام) ابتداء من يوم ٢٨ يناير الجاري ، وتستحق المناسبة منا كعرب عناية خاصة ، سواء أولئك الذين وافقوا على مسيرة التسوية أو الذين خالفوها ، ذلك لأن أبرز ما ينبغي أن نفعله في هذه المرحلة الجديدة ، التي دخلها الصراع العربي الإسرائيلي أمران : الأول هو إيقاظ هذا التحرك السياسي الذي بدأ بمؤتمر مدريد ، والثاني هو إيجاد حقائق على أرض الواقع في المنطقة تدعم مطالبنا في هذا التحرك السياسي وفي المفاوضات .

وفي الحديث عن واجبنا فيما يتعلق بإدارة التحرك السياسي نلاحظ أن جدول أعمال مؤتمر موسكو ، كما جاء في الدعوة إليه ، يضم عددا من القضايا تم تعريفها بعناوينها العريضة ، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير خالبا بشأن كل منها ونعد ملفها إعدادا جيدا ، لقد جاء في نص الدعوة التي وجهها الرئيس جورج بوش والرئيس السابق ميخائيل جورباتشوف أنه ينبغي أن تتركز هذه المفاوضات متعددة الأطراف على قضايا المنطقة المتنوعة ، مثل : الرقابة على الأسلحة ، والأمن الإقليمي ، والمياه ، وقضايا اللاجئين ، والبيئة ، والتنمية الاقتصادية ، والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

ولو نظرنا في كل هذه العناوين لرأينا أن ماسمى بقضايا اللاجئين هو أكثرها حيوية لأنه يتعلق مباشرة بالإيمان ، فكيف نقارب هذا الموضوع الهام في اجتماعات موسكو ؟ .. لابد لنا أن نقف بداية أمام المصطلح « قضايا اللاجئين » ، فهو تعبير عام يدخل فيه بخاصة وضع اللاجئين من شعب فلسطين ، وإذا كانت هناك احتمالات أن تطرح إلى جانبه أمور أخرى . ففي المنطقة - كما نعلم - لاجئون بسبب حرب الخليج ، بعضهم نزح من العراق شمالا وجنوبا ، فضلا عن أن إسرائيل مازالت تتحدث عن اللاجئين الذين استقبلتهم ، وبذلك يكون المطلوب منا أن نعطي رؤيتنا لهذا المصطلح ونستذكر الأساس الذي فيه ميتم البحث .

والأساس ، هو كما نصت رسالة الدعوة ، قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي تكتمل الفقرة « ب » (في البند الثاني فيه) بنص عام جدا ، هو : تحقيق تسوية عاجلة وعادلة لمشكلة اللاجئين . ولا يمكن سرد هذه الفقرة إلا مقترنة بما ورد في مقامة القرار من الاستناد إلى الشرعية الدولية ، وتطبيق مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وبذلك ينضج لنا أن طرحنا لمعالجة الموضوع

ينطلق من هذا الأساس ، وأن البحث يجب أن يتركز على اللاجئين الفلسطينيين .

فقد رأينا في مدريد كيف أن اسحق شامير - رئيس وزراء إسرائيل - في ثانيا حديثه المليء بالتناقضات طرح أمرا يستحق الوقوف عنده ، وإذا ما قاريناه بشكل صحيح فإن باستطاعتنا أن نعرف الدولة المشاركة في مؤتمر موسكو بحقائق غائبة عنها . فقد قال شامير بالنص : « بعد فترة وجيزة من إقامة إسرائيل تعرضت الطوائف اليهودية في الدول العربية إلى حملة من الاضطهاد ومصادرة الأموال أسفرت عن خروج جماعي لليهود ، وطرد ٨٠٠ ألف يهودي غادروا الدول التي عاشوا فيها منذ ظهور الإسلام » وهنا نجد اعترافا صريحا أنه منذ ظهور الإسلام ، وهناك يهود عرب ينتمون إلى منطقتنا وإلى حضارتنا ، وللتاريخ يثبت أنهم عاشوا ، لهم مالنا وعليهم ما علينا ، ونلاحظ هنا أن شامير بحديثه عن الـ ٨٠٠ ألف - كما لو كانوا مختلفين عن اليهود الغربيين الذين جاءوا قبل عام ١٩٤٨ يريد بمقولته أن يطرح حل مشكلة اللاجئين بعمل تبادل .

وبذلك فإن علينا كدول عربية أن نهجر بما قررناه فعلا من أننا نفتتح الباب أمام كل عربي أيا كانت ديانته ليعود إلى وطنه - والواقع أن المرء يأسي لأن عددا من الدول العربية لم تأخذ هذا الرأي مأخذ الجد حين طرحه الفكر السياسي العربي منذ ٢٠ عاما مضت ، وقد حدث بالفعل تطبيق عملي له في دولة واحدة أعلنته رسميا وهي المغرب ، كما أن ليبيا أعلنته من حيث المبدأ ولكن الظروف لم تتح تنفيذه ولو جزئيا .

والأمر لايزال مطروحا ، وعلى دول الجوار العربية بدل أن تقف في موقع الدفاع أمام هجمات المقولات الإسرائيلية الزائفة - وسوريا الآن مثل على ذلك حيث تقوم الدنيا وتقع على ٤ آلاف يهودي موري - أن تطرح من حيث المبدأ أن الـ ٨٠٠ ألف هؤلاء مفتوح لهم الباب مادام شامير يتحدث عنهم كلاجئين استقبلتهم إسرائيل بالترحاب .

والإعلان من حيث المبدأ يقصد به إعطاء الفرصة كاملة أمام وضع كل الضمانات الكفيلة بالتطبيق الصحيح للفكرة ، والذي لا تكون له ردود فعل جانبية .

والحقيقة أن الموضوع يستحق أن تجتمع الدول العربية كلها في إطار جامعة الدول العربية لتتخذ موقفا واضحا في مؤتمر موسكو من هذه المقولة التي يطرحها شامير ، الذي أشار إلى أن ٥٠٠ ألف لاجيء جاءوا إلى إسرائيل من أوروبا بعد ١٩٤٨ ، وهو لم يذكر الذين جاءوا من الثلاثينات والأربعينات على أساس أنه اعتبر إقامة إسرائيل فاصلا . والموقف هو أن تطالب الدول العربية الدول الأجنبية التي يحمل المهاجرون إلى إسرائيل مواطنتها أن تفتح لهم الأبواب كاملة ، فمن حق هؤلاء الذين ضللتهم الصهيونية أن يعودوا إلى أوطانهم الأصلية .

ويثير هذا الموضوع نفسه قضية التهجير القائم حاليا . والفرصة مواتية عند بحثه لمناقشة السياسة الأمريكية ، من منطلق أن هذه السياسة اتسافت وراء ضغوط جانبية زادت من تعقيد الموقف . ويبدو ذلك بوضوح من حقيقة أن أمريكا ، منذ أوائل الخمسينات حتى إدارة هاري ترومان ، وقفت حذرة أمام قانون العودة الإسرائيلي ، ورأت فيه خطرا كبيرا يجعل الأمور تتفاقم ،

ولكن الصهيونية العالمية بردود فعلها الشنيعة انتهت إلى أن تجعل أمريكا نفسها تتبنى « نقل » الألواف من الناس من مواطنهم إلى أماكن أخرى . والمثل واضح أمام أعيننا ، فهام المساكين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا ينقلون إلى (إسرائيل) وفي الوقت نفسه تخطط سفارات أمريكا وكندا واستراليا لنقل الفلسطينيين من لبنان إلى تلك البلاد وشمال أوروبا .

إننا لابد من موقف تجاه قانون العودة الإسرائيلي بالتفاهم مع المجتمع الدولي على تحره على صعيد التهجير الجماعي . أما على صعيد الحج والوصول إلى الأماكن المقدسة ومناشبه ذلك ، فإن شعب فلسطين والأمة العربية - منذ أن كان للحج - فتحت أبوابها وخدمت المؤمنين من جميع الأديان . ونأتى هنا إلى الجانب الآخر من الموضوع ، وهو بالغ الأهمية والضرورة ، لأن بحثه يتعلق بأبناء فلسطين اللاجئين الذين تركوا موطنهم فلسطين وذهبوا وعاشوا بين إخوانهم في الوطن العربي الكبير ، والواقع أن إسرائيل متحاول أن تركز على الصورة السلبية في جانب حياة هؤلاء ، وقد لوح شلمير بذلك عن بعد في خطابه في مدريد حين أشار إلى معاناة هؤلاء اللاجئين ، وحمل الدول العربية مسؤولية ذلك . ولكن الجوانب المشرقة في القضية بانية دون عناء . فكل فلسطيني يعجز بالعيش بين إخوته والمبادئ الأساسية لمعالجتها واضحة تماما . وأحد هذه المبادئ - الذي كان معتمدا عام ١٩٤٨ هو إعطاء هذا الفلسطيني حقوقه كاملة في موطنه مع احتفاظه بهنسيته ، وتقيد ذلك بشكل محدود ، ولكن يجب القول أنه على التطبيق العلمى توسع التقيد كثيرا ، ودخلت الصراعات العربية ليدفع هؤلاء الفلسطينيين ثمنها . وبعد عام ١٩٧٤ وصودر قرار الرباط (بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب (الفلسطيني) أصبح الكيان الفلسطيني شماعا ترمى عليها كثير من الأمور .

وفي هذه الأيام يطرح موضوع الجنسية المزدوجة فكيف نقاربه ؟ إن المقارنة هنا لا يجب أن تتم في موسكو ، ولكن الموضوع يجب أن يبحث في إطار جلمعة الدول للعربية ، مع إدراك أنه يحمل وجهها إيجابيا هو ضرورة معالجة الآلام الإنسانية التي ظهرت صورتها في مدريد ، وأشار إليها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية في خطابه النهائي . ولكن يجب القول أيضا أن طرحها في هذه المرحلة تريد منه إسرائيل أن ينهى قضية الفلسطينيين في الخارج ، فكيف نأتى بالمعادلة الدقيقة بين هذين الأمرين ؟

إن الواضح - فيما يتعلق بقضية الفلسطينيين في الخارج - أن التحضير الأمريكي لمؤتمر مدريد - مثلما فعل بقضية القدس - قد هرب منها بتجنب المؤتمر التعرض لها ، وعندما تعود إلى نصوص المؤتمر لاجد إلا نصا واحدا ورد في رسالة التظلمات الأمريكية إلى الفلسطينيين بأن الإدارة الأمريكية تعتقد أن سكان القدس للشرقية والفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة يجب أن يكونوا قاندين على المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية ويدعو غموض هذا الوضع إلى دراسة القضية بدقة فائقة مراعين الحقائق التالية :

أولاها - أنه قط ما كان ازدواج الجنسية - وقد ثبت هذا عمليا - حائلا دون السعى للحق والارتباط بالوطن ، بل على العكس ثبت أن أولئك الذين استرحوا من وطأة قيود وثائق السفر أقدر

أحيانا على الخدمة الصحيحة ، لأنها تعتمد على العقل والفكر والفعل ، بينما تكون المسألة بالنسبة لوثائق السفر رد فعل غاضب ناغم من المعاناة الشديدة .

وقد حدث تطبيق فعلى رأينا مثلا عليه فى الأردن ، الذى يجمع من هو من أصل فلسطينى بين جنسيته الأردنية ، وكونه من أصل فلسطينى كما رأينا من أخذ الجنسية فى دول أجنبية - حتى فى أمريكا نفسها - وهو يعتز بانتمائه الفلسطينى ، الأمر الذى يؤكد أن أخذ الجنسية المزدوجة لم يزعزع العمل للفلسطين ولتحرير فلسطين .

وثانيها أن هذا الأمر يجب أن يعترف بضمان جميع الدول التى تريد تطبيقه بأن تعطى من هو من أصل فلسطينى الحق مع أخيه العربى فى أن يعمل من أجل تحرير فلسطين ، فالتحرير هو هدف للأمة كلها .

والموضوع كله فى حاجة إلى أن يطرح فى جامعة الدول العربية مبدأ المواطنة العربية ، الذى ينظم واقع أبناء العرب الذين يعيشون فى أقطار عربية غير مواطنهم ، ونلاحظ هنا أننا نستخدم تعبير الوطن للقطر الذى يحمل جنسيته ، كما نلاحظ أن تعبير الوطن الكبير يجب أن يعود ، ونذكر أن المجموعة الأوروبية وصلت إلى هذا وطيقته ، وهى التى فرضت علينا فيما مضى مفهوم الجنسية العتيق ، والمهم الآن أن الفرصة مواتية لعلاج جذرى لهذا الموضوع يربط بين أوضاع أبناء فلسطين وبين أوضاع الأمة العربية ككل ، ونحن نبني حبلتنا بعد زلزال الخليج .

وتبرز هنا قضية أخرى لابد من بحثها فى إطار جامعة الدول العربية - هى أن المتابعين لمسار التسوية الراهن يدركون أن إسرائيل تخطط - بموافقة أمريكية - إلى أن تنتهى هذه العملية بالقضاء على الكيان الفلسطينى الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، فما هو الموقف العربى منه ؟ إن كل الدلائل تشير إلى أن الحاجة إلى هذا الكيان ستبقى أساسية مادام هناك ثلاثة ملايين من أبناء فلسطين خارج وطنهم ، ومادامت الصلة لم تتحل بينهم وبين المليونين داخل وطنهم . والغريب أن مثل هذا الموضوع لم يبحث بين دول الجوار ، بينما الواضح أن إسرائيل ومعها أمريكا تعتمدان الآن سياسة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى نهاية الفترة الانتقالية ، ومن ثم ينتهى هذا التعامل القائم على صعيد الاعتراف ، والرأى الذى نلزمه أن الكيان الفلسطينى قد قام على إرادتين عربية وفلسطينية ، وينبغى أن يستمر فى مرحلة الصراع العقامة مع إعادة النظر فى دوره ووظائفه .

وبالمقاربة الصحيحة للقضايا التى يبحثها مؤتمر موسكو نبدأ فى واقع الأمر معالجة هذه القضايا فى إطار دولى لا مجال فيه إلا لأولئك الذين يعملون بعد أن ، يعملوا عقولهم ويفكروا فى أمورهم ويبادروا هذه الأمور هم أولا لأنهم الأقدر على فهم منطقتهم والتخطيط لمستقبلهم ، وكلهم ثقة فى القدرة على صنع مستقبل هذه المنطقة .

١٩٩٢ / ١ / ٢٤

محادثات موسكو في الميزان

موسكو يومى ٢٨ ، ٢٩ يناير الماضى بداية المحادثات متعددة الأطراف الخاصة بالشرق الأوسط ، وهى المحادثات المعنية بإدارة عملية التحول فى العلاقات الإقليمية **شهدت** والتوصل إلى تسويات جماعية للقضايا التى تهم المنطقة . ولهذا السبب وصفت بأنها المسار الثانى لعملية السلام ، وكان المسار الأول هو المفاوضات الثنائية التى تلت افتتاح مؤتمر مدريد بين إسرائيل وكل من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام .

وبالنظر إلى الارتباط القوى بين الممارين فإن التقويم الصحيح للقاء موسكو ضرورى ، خاصة وأن الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية ستعقد فى واشنطن فى النصف الثانى من فبراير ، وهى جولة يتوقع لها أن تبدأ بالدخول فى الجوهر ، بعد أن تركزت الجولات السابقة على المسائل الإجرائية . وللتعريف على ما حدث فى موسكو ينبغى الرجوع إلى أساس الفكرة ، التى نبعت من مبادرة أمريكية لإقناع إسرائيل بأنها إن تكون « منبودة » فى المنطقة إذا ما تحققت السلام الكامل وللشامل ، وكانت إسرائيل تحتاج بأن الدول العربية أن تعطى شيئا بمجرد أن تسترد أراضيها المحتلة ، وضربت لذلك مثلا بالتجربة المصرية التى لا تقدم لإسرائيل مثل هذا الأمل . فالعلاقات التجارية غير نامية ، والنقد فى السباحة يكاد لا يتكرر ، بل إن المجتمع المصرى لا يزال حتى الآن غير منقبض لإسرائيل .

والرد البديهي على ذلك هو أن مصر مستمضى فى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بقدر ما تتوافر علاقات سلام كاملة مع العرب على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية . وكان إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الحقيقة هو الذى دعاها إلى إضافة فكرة المحادثات متعددة الأطراف كمستوى ثانٍ للتحرك صوب عملية السلام وهى فكرة اعتبرها البعض مكافأة لإسرائيل بإفهامها أنها ستحصل على « عائد » يتمثل فى التعاون الإقليمى بالشرق الأوسط ، إذا متوصلت إلى اتفاقات سلام مع الأطراف التى لها مشاكل مشتركة معها .

والفكرة التى وصفت بأنها المرحلة الثالثة من مؤتمر السلام (بعد الافتتاح والمرحلة الثنائية) تقوم على أساس مشاركة دولية فى إخراج الشرق الأوسط من كبوته ومن الظروف الصعبة التى يعيشها . وبالتالي تبدأ المحادثات متعددة الأطراف - بعد ٣ أشهر من بداية عملية مدريد - لتقدم دفع للمحادثات الثنائية ، حتى تصل إلى غايتها ، وهى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، وتحقيق الأمنى الوطنية للشعب الفلسطينى . وقد لقيت الفكرة قبولا دوليا واسع النطاق بالنظر إلى

أهمية الشرق الأوسط للعالم من حيث موقعه وثرواته ومستقبله إلى درجة أن أكثر من ٤٠ دولة أعربت عن رغبتها في دخول المحادثات ، ولكن عدم ظهور البعض منها عند افتتاح المؤتمر يرجع إلى أنها تفضل الانضمام عندما تبدأ من الناحية العملية مسيرة محادثات الاتفاقات الإقليمية . وكان هذا هو السبب في تقلص العدد في موسكو إلى ٢٦ دولة .

وعند التحضير للمحادثات الجماعية بدأت اجتهادات تحديد القضايا التي تهم المنطقة ، والتي يمكن التوصل إلى تسويات جماعية بشأنها ، وهي عملية تساعد على التعجيل بالتوصل إلى التسوية السلمية الشاملة في المحادثات الثنائية . وقد انتهى الرأي إلى أن مما يساعد على اختفاء أسباب النزاع أن تجد جميع الشعوب فرصة واضحة أمامها لتحقيق أمانها ، خاصة وأن هناك رغبة ظاهرة من الخارج لمساعدة دول الإقليم على تنمية اقتصادياتها ومواردها في مختلف مجالات الحياة .

وفي ضوء هذا التصور أمكن وضع الترتيبات الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة من الأطراف الدولية المهمة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط . ورئي في هذا الصدد أن تعباً جهود الدول ذات القدرات الصناعية والاقتصادية الكبرى في العالم لكي تمد يدها إلى الإقليم ، فتكون مواردها وخبراتها عوناً له على التقدم صوب التسوية السلمية ، وإرساء القواعد المستقرة للنزاع الإقليمي . وكانت الدول المشتركة هي أوروبا الاقتصادية بشقيها : المجموعة التي تعرف باسم السوق المشتركة (١٢ دولة) ومجموعة ، الاتفاق ، التي تضم منظمة التجارة الحرة ، ومعها الصين واليابان وكندا ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، اللتين ترفعان عملية السلام . وبين الدول المشتركة مجموعة عريضة متعددة القدرات من الدول العربية بينها مصر ودول الخليج الست ودول المغرب العربي .

ورئي عند المشروع المبكّي لجداول الأعمال أن من الضروري إنشاء مجموعات للعمل تعنى بالقضايا التي تم تحديدها ، وأن تبدأ هذه المجموعات مهمتها فور افتتاح مؤتمر موسكو للمحادثات متعددة الأطراف ، وأولى المجموعات التي برزت فكرتها كانت تلك المختصة بالتنمية الاقتصادية ، وتلتها مجموعة الرقابة على التسلح من منطلق أن ميزانيات المواجهة تأخذ الكثير من قدرات مجتمعات المنطقة ومواردها ، ثم مجموعة العمل التي تستطيع أن توفر لشعوب الإقليم كميات من المياه تمنع النزاع المحتمل من أجل الحصول عليها ، ويتصل بالتعاون الاقتصادي موضوع البيئة التي تقرر إنشاء مجموعة عمل لها باعتبار أن منع التلوث ومعالجة آثاره يحتاج إلى مشاركة فعالة من مجتمعات متعددة متناسقة الجهود

كان هذا هو الأساس الذي تم إرساؤه قبل بدء محادثات موسكو ، ولكن تغييراً جوهرياً له حدث عندما بدأ الاجتماع ، وهو أن مصر تقدمت باقتراح أن تضاف مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى جدول أعمال المؤتمر ، وأن تخصص لها مجموعة عمل ، ولقي الاقتراح استجابة فورية وأُنشئت بالفعل لجنة خامسة اجتمعت ضمن اللجان التي قيمت تصوراتها للجنة توجيهية عامة ، أقرت خطة العمل المقبلة لمجموعات العمل التي سوف تبدأ مهماتها في شكل « نوات » تعقد بخمس عواصم عالمية في أواخر إبريل القادم ، وقد فتح هذا التطور الباب أمام إضافة مسائل أخرى إلى

جدول الأعمال وفقا لاحتياجات للتعاون الإقليمي ، والذي لا يمكن له أن يتحقق إلا بإنهاء حالة العداء القائمة الآن ، بإزالة كل مسبباتها الظاهرة والكلمنة .

وبمعرفة كل ذلك يتبين أن مؤتمر موسكو لم يكن المقصود منه بدء التفاوض ، وإنما الإعداد للمحادثات الجماعية المعنية بالقضايا الإقليمية ، أى أن مهمته كانت تنظيمية بالدرجة الأولى ، وإن كان قد أسفر عن نتائج مهمة بالنسبة لعملية السلام فى مجملها . وعقد تقويم النتائج ينبغى إقرار حقيقة أن موسكوكانت بداية لعملية جماعية ، أحسن وصف لها هو ذلك الذى قدمه فلاد يميز بتروفسكى - رئيس اللجنة الروسية لإعداد لقاء موسكو - بأنها « محادثات من أجل المحادثات » . وكان يقصد بذلك أن التفاوض حول القضايا الإقليمية لن يبدأ فى موسكو وإنما يجرى بعد وضع أساس التحرك المقبل . ويعنى ذلك أن افتتاح المرحلة الثالثة من مؤتمر السلام تم وفق ما هو مخطط لها ، وأن النتائج الإيجابية لها كانت كافية لكى نقول إن البداية موفقة بكل المقاييس الموضوعية .

وأول ما يسجل من الإيجابيات ، هو أن اللقاء الذى استهدف تحديد الاتجاهات السياسية لموضوع المحادثات وبذلة المشتركين فيها يعد الأول الذى تلقى فيه إسرائيل على مائدة المفاوضات مع مجموعة كبيرة وموسعة من الدول العربية . وهذا يؤكد أن الباب مفتوح أمام التعاون الإقليمي إلى أوسع مدى ، فيما لو أوفت إسرائيل بشروط السلام الكامل ، وبمتطلبات الانتماء الإقليمي على الأسس التى تحددنا مجموعة الأسرة الدولية .

وثانية النتائج ، أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، راعيتى عملية السلام بمواقف متطابقة ، قد أكدتا موافقتهما على مشاركة الفلسطينيين من خارج الأرض المحتلة فى اجتماعات معينة تجرى فى إطار المحادثات متعددة الأطراف ، وبصفة خاصة فى لجنتى اللاجئيين والتعاون الاقتصادى . وكان هذا التحول بالغ الأهمية إذا ما عرفنا أن الوفد الفلسطينى لم يشترك فى اجتماع موسكو لأن مطلبه المعادل لاشترك فلسطينى الخارج فى المحادثات الجماعية لم يلق استجابة قبل ذلك . ولكنه سوف يشترك فى بقية عملية المحادثات متعددة الأطراف ، بعد أن تم حل المشكلة بجهود مصرية عربية ، واستجابة عملية من راعيتى المؤتمر .

وثالثة النتائج تجسدت فى أن كل مجموعات العمل قد أكدت خلال مناقشاتها أهمية تحقيق تقدم فى المحادثات الثنائية . ويمكن القول بأن الشعور الجماعى - وخاصة من أولئك الذين من خارج المنطقة - أن المحادثات الثنائية أن لها أن تدخل فى الجوهر ، وأن تبدأ الجولة القائمة فى التركيز على المسائل المتعلقة بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام .

ورابعة النتائج أن مجموعات العمل الخمس اتفقت على طريقة التهديد للمحادثات بعقد ندوات القصد منها تحديد الأولويات والتعرف على المشاكل المختلفة . وهذه للمساءلة هامة إذا ما أدرنا - على سبيل المثال - أن إسرائيل ترى أن أساس السلام ومحوره هو التعاون الاقتصادى الإقليمي ، بينما ترى الدول العربية أن هناك أولويات أخرى تتقدمها قضية الحد من التسلح ، وكسر احتكار إسرائيل للقوة النووية فى المنطقة . كما أن الندوات التى سوف تعقد فى عدة عواصم خارجية فى أواخر إبريل تعطى فرصة لتغيير الوضع فى الأرض المحتلة بوقف عملية إقامة المستعمرات

الإسرائيلية ، وهذه مسألة ضرورية لنجاح عملية السلام ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تحديد موعد الندوات المقبلة بعد شهرين لإتاحة الفرصة أمام العمل من أجل حضور الأطراف الغائبة عن المحادثات الجماعية ، وهي فلسطين وسوريا ولبنان . وكانت سوريا ولبنان قد اشترطتا للاشتراك في المحادثات متعددة الأطراف ضرورة إحراز تقدم جوهري في المحادثات الثنائية .

ويندرج في سجل الإيجابيات أن الدول العربية التي حضرت مؤتمر موسكو (هي الدول المؤثرة في مقدرات المنطقة) قد أبدت اقتراح مصر بتشكيل مجموعة عمل خاصة بالقسم باعتبارها مسألة إقليمية تمس الأديان السماوية ، وباعتبار أن هناك قرارات من الأمم المتحدة خاصة بها ومؤيدة من أغلبية العالم ، يتقدمها الفاتيكان ، والمرجح أن الاقتراح سيحظى بالموافقة في الاجتماعات المقبلة .

وواقع الأمر أنه لم يكن هناك من ينتظر أن تبدأ في ظرف يومين أو ثلاثة مفاوضات من أجل التحول الجذري من حالة عداوة - استمرت متاجرة طوال ٤٥ عاما - إلى حالة سلام كامل . ولهذا السبب بدأ مؤتمر موسكو - على نحو ما أراد له مقترحوه - بوضع الأساس التنظيمي ، أو خطة العمل في تسمية أخرى ، للمحادثات متعددة الأطراف ، وهي محادثات صعبة ومعقدة ومتشابكة ، وقد دل على ذلك أن المنخل التمهيدى لها كان فكرة « الندوات » التي سوف تعقد للتغلب على مشكلة تباین الأولويات من ناحية ، وللمسعى إلى تعبئة أكبر مشاركة دولية في مفاوضات يرجى منها دفع مسيرة التصوية السلمية وضمان اتفاقاتها ثم المساهمة في العمل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ، وخاصة الأسلحة النووية ، إلى جانب توفير أكبر قدر من التمويل الحافز على بدء التعاون الاقتصادي الإقليمي ، وهذا هو جوهر المحادثات متعددة الأطراف .

١٩٩٣ / ٢ / ٧

الحديث عن الكونفيدرالية وموقعه من مباحثات التسوية

من جديد يتردد الحديث عن إقامة الكونفيدرالية بين الأردن وفلسطين ، وهو يأتي هذه المرة في أعقاب زيارة الملك حسين لواشنطن ولقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش ، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو : لماذا هذا الحديث في هذا الوقت بالذات ؟ ، ويتبادل إلى الذهن في الإجابة أن الأمر متصل بمسار التسوية الجارية للصراع العربي الاسرائيلي ، بعد أن انتهت الجولة الرابعة من المباحثات الثلاثية في واشنطن .

وواضح أن هذه المباحثات لم تحقق تقدما منكورا ، وأن عقبات كأداء برزت على مستوى كل اللجان الثنائية ، ومن بينها المباحثات الإسرائيلية مع الوفد الفلسطيني الأردني المشترك . فهل نقول إن طرح موضوع الكونفيدرالية اليوم هو لتذليل بعض العقبات التي برزت ولتوفير بعض التطمينات للطرف الإسرائيلي ؟

لكي نزداد فهما لهذه النقطة بالذات يستحق الأمر أن نعود إلى الوثائق الأساسية لمؤتمر السلام ، وبخاصة إلى رسالتي للتطمينات الأمريكيتين لكل من حكومة إسرائيل وإلى الفلسطينيين .

فالولايات المتحدة الأمريكية في الرسالة الأولى -كانت واضحة في قولها : « وفقا للسياسة التقليدية للولايات المتحدة لاثوؤد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، كما اننا لاثوؤد استمرار السيطرة للمناطق التي تحتلها إسرائيل » ، إذن فإن أمريكا التزمت التزاما كاملا بأنها لاثوؤد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، مما يعني أن أية صيغة للصفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تكون غير هذه الصيغة . كذلك فإن الولايات المتحدة التزمت في تلك الرسالة بأن يكون الفلسطينيون ممثلين بوفد أردني فلسطيني مشترك في المؤتمر ، وحدثت لذلك شروطا ثلاثة لهؤلاء الفلسطينيين الذين هم من سكان الضفة والقطاع ، وهي : أن يقبلوا بالنهج الثنائي السبيل ، وأن تكون المفاوضات على مراحل ، وبأن يعلنوا إرذاتهم العيش في سلام مع إسرائيل .

كذلك التزمت أمريكا في تلك الرسالة بالقول بأنها لاثتهدف إلى الوصول بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل المعمار ، أو إلى حمل إسرائيل على الدخول في حوار أو مفاوضات مع المنظمة ، وأن أمريكا متعمل كوميط مناسب ، وآخر التزامات الولايات المتحدة في هذا الموضوع تجاه إسرائيل هي موافقتها على التشاور مع إسرائيل وعلى أخذ مواقفها في الحسبان في مسار السلام . وفي الوقت نفسه تحتفظ أمريكا لنفسها بالحق في إعلان مواقفها التقليدية عند الحاجة .

وفى رسالتها إلى الفلسطينيين نجد أن الإدارة الأمريكية أيضا قدمت التزامات محددة ، فهي تلتزم بالعمل من أجل سلام شامل يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن (٢٤٢ ، ٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والنتيجة توافر الأمن والاعتراف لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل ، ولحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد ألزمت أمريكا نفسها بالحقوق السياسية المشروعة ضمن تفسيرها هى لهذه الحقوق ، وأوضحت أيضا أنها تريد أن ينتهى الأمر بالفلسطينيين والإسرائيليين إلى أن يحترم كل منهم أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية . كما أوضحت أنها تفهم أن الفلسطينيين يحتاجون إلى امتلاك السيطرة على القرارات ومنها الاقتصادية التى تؤثر على حياتهم . وقد رأينا أمريكا فى موضوع المدة الزمنية نتحدث عن ضرورة الانتقال العاجل لتحقيق السيطرة للفلسطينيين على القرارات السياسية والاقتصادية ، ورأيناها تتمنى أن تصل المباحثات إلى ترتيبات « الحكم الذاتى » فى خلال سنة واحدة .

وآخر نقطة ، ونحن نسترجع هذه الوثائق الأساسية ، جاءت فيها الإشارة مباشرة إلى الكونغرس البية ، حيث ورد فى الجزء السادس - الذى يتعلق بملامح الوضع النهائى - أن الولايات المتحدة الأمريكية منقبل أى نتيجة توافق عليها الأطراف ، وفى هذا المجال فإن الكونغرس البية ليست مستثناة كنتيجة ممكنة لمفاوضات المرحلة النهائية . وهنا ننبين أن الحديث عن الكونغرس البية كان ضمن الحديث عن المرحلة النهائية التى تلتى بعد الفترة الانتقالية ، فلماذا برز اليوم ولما ينتهى البحث بعد فى الفترة الانتقالية .. ؟

إن الجواب الذى نرجحه هو أن مسار المفاوضات فى الجولات الأربع - التى تمت حتى الآن - زاد من مخاوف الإسرائيليين بأن الأمر سينتهى ضمن هذا إلى أن يواجهوا فى لحظة قادمة - بضرورة الخروج من الضفة والقطاع ، وهم قد أعلنوا صراحة والتزمت حكومتهم أمام التجمع الإسرائيلى كاملا بأن إسرائيل لن تتسحب . ومن هنا نتوقع أن يكون الوفد الإسرائيلى قد أثار حديثا حول مخاوفه فأرادت أمريكا أن تطمئن إسرائيل للنهج الذى سارت عليه منذ عام ١٩٧٣ ، حين أعطى هنرى كيسنجر - وزير الخارجية آنذاك - التعهدات المشهورة لإسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وعدم التفاوض معها .

إن الحديث عن الكونغرس البية اليوم ، والأرض الفلسطينية لم تحرر والحكومة الفلسطينية لم تتجسد ، يتكرنا بما تم فى نوفمبر عام ١٩٨٨ ، حين أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية والأرض ليست موجودة . وكان واضحا أن لهذا الإعلان أسبلبه العديدة ، ولكن كان من بينها الوصول إلى صيغة تمكن أمريكا من الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بإشارة إلى قرار الأمم المتحدة ١٨١ . ومع أن نصوص المجلس الوطنى كانت جلية فى تحديد تلك الإشارة فى حدود السرد التاريخى إلا أنه ترتب عليها إعلان الموافقة على مطالب أمريكا ، الأمر الذى مكن من مباشرة الحوار فى يناير عام ١٩٨٩ . (وهو الحوار الذى توقف فيما بعد) .

والأمر الذى ذكرناه فى معرض حديثنا عن الكونغرس البية يجعلنا نتساءل : هل هذا الإعلان يساعد الولايات المتحدة ضمن النهج الذى اختارته لهذه التسمية أن تواجه الموقف الإسرائيلى

المنعنت ؟ والجواب أن كثيرا من الدلائل تشير إلى أن هذا السبب في بروز المطلب الآن .

وهنا ننقل نظرة أخرى ، وهي أيا كان السبب في بروز الحديث عن الكونفيدرالية فإن الواضح أنه لا مفر من البحث فيها سواء الآن أو في المستقبل القريب ، لأن النهج الأمريكي في التسوية كما تبلور منذ مطلع الثمانينات طرح هذه الصيغة ، وهنا يحسن أن نستذكر التاريخ في مطلع الثمانينات .. فبعد معركة بيروت الكبرى والحرب اللبنانية طرح الرئيس السابق رونالد ريغان مبادرته الشهيرة التي تواعم معها قرار مؤتمر القمة العربي المشهور بمشروع « فاس ، للسلام » ، وبعدها مباشرة دخلت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في محادثات مكثفة استغرقت خريف ١٩٨٢ وشتاء ١٩٨٣ قبل أن تتوقف في ربيع ذلك العام .

ويومها جرت المباحثات حول إمكانية قيام الكونفيدرالية ، وواضح أن تلك المباحثات تواعت مع الأمر الواقع الأمريكي ، وحاولت أن تجد صيغة تتجاوز فيها التعقيدات التي نجمت عن صيغة الرباط في عام ١٩٧٤ ، والتي جاءت بفعل قرار القمة القاتل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد ، وقد تلا ذلك بلورة الأهداف الفلسطينية بإقامة دولة مستقلة مع ممارسة حق العودة وحق تقرير المصير . ولقد أنضجت تلك المحادثات أفكارا مهمة ، ولعل أهم ما أنجزته أن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر في فبراير ١٩٨٣ نص على العلاقات المميزة بين الأردن وفلسطين ، وإقامة الكونفيدرالية بين الأردن وفلسطين المحررة ، وهكذا دخل هذا القرار ضمن قرارات المجلس الوطني وتجدد دورة إثر دورة فالأساس القانوني للتحرك الفلسطيني على هذا الصعيد قائم وموجود منذ عام ١٩٨٣ .

وننقل نقلة ثانية وهي ، بغض النظر عن مبررات الولايات المتحدة في ترحيبها بمثل هذا الحديث ، وبعد الاستشارة بالموقف الفلسطيني القانوني يبرز السؤال : ماهي رؤية الناس لهذا الموضوع ؟ وماهو موقفهم ؟ والواقع أن أية نظرة عابرة للأغوار ، سواء في الأردن أو في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في أماكن التجمع ، تنتهي منها إلى أن الغالبية العظمى من الشعبين الشقيقين الأردن والفلسطيني ترحب ترحيبا شديدا من حيث المبدأ بقيام العلاقات المميزة بينهما ، بل إن قطاعا ليس بالقليل يتطلع إلى ما هو أكثر من الكونفيدرالية في مرحلة لاحقة ، ذلك لأن رفع شعار الدولة الفلسطينية عند هؤلاء إنما تم من أجل الحفاظ على قضية فلسطين ، ولمتطلبات التحرك لاستعادة حقوق شعب فلسطين للعربية ، وليس رغبة في الانفصال والاستقلال عن الوطن العربي الكبير .

فالنزعة الوحدية أصلية في أوساط الشعب الفلسطيني العربي ، وكذلك في أوساط الشعب العربي الأردني ، والأمر نفسه يشيع في جو أمتنا العربية التي رحبت أيما ترحيب بوحدة اليمن الشمالي مع اليمن الجنوبي قبل عامين ، والتي تتطلع لإيجاد الحقائق الوحدية . ونضيف هنا أن بعض الظروف التي كانت تدعو البعض من فلسطينيين وأردنيين إلى عدم الحامس مع أية خطوة وحدية - على الرغم من ترحيبهم بها من حيث المبدأ - مثل هذه الظروف تبديت . فالمواقف الأردنية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة كانت متقاربة ومنسجمة إلى حد ليس بالقليل ، والانفراج

الذى حدث فى الأردن على صعيد التعددية والممارسة الديمقراطية أيضا ساعد فى هذا . والمواقف التى وقفها القيادتان كانت محل راحة الفلسطينيين فى الضفة ولقطاع ، وأزلت مرارات بعض الممارسات القديمة التى ضربت إسرائيل على أوتارها كثيرا حين كللت التعددية غائبة . فالجو إذن مهبطاً لذلك ، ولكن يبقى الخلاف حول التوقيت وطريقة الإخراج ، وأيضا يتأثر هذا الخلاف بالموافقة العربية تجاه عملية التسوية الجارية .

تبقى نقطة أخيرة ، وكان من الممكن أن تكون فى البديلة ، وهى أن كلمة الكونفيدرالية معربة ، ومعجم المصطلحات السياسية يشير إلى أنها تدل على علاقة سياسية بين كيانتين سياسيتين تربط بينهما إحدى صور الاتحاد ، ولكن كلا منهما يتمتع بقدر كبير من الاستقلال عن القدر الذى نراه فى صيغة الدول الفيدرالية الاتحادية . والتعريب لا يميز بين هاتين الصيغتين ، فحين نقول دولة اتحادية فقد ينصرف إلى فيدرالية وإلى الكونفيدرالية .. وعلى أية حال فإن الواضح أن هذا التعبير جاء فى وقت كان الإحساس فيه بضرورة تمييز الكيان الفلسطينى واستقلالته ملحا للغاية ، ولا شك أن مثل هذا الشعور موجود ولكنه جاء بعد أن جرى فى النهر ملجى من ماء خلال السنوات العشر الماضية ، أنضج فيها تطلعا إلى بلوغ هدف تحرير الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، وهدف الوحدة فى وقت واحد ، لأن المسار دال على أهمية الوحدة .

والمهم أن الآمال المعقودة على المباحثات العربية الهادفة إلى الموقف الواحد الواضح الذى لا يختلف عليه ، ومن ثم لا يبدد طاقاتنا بل يحشدنا لموقف أقوى لعملية التسوية الجارية ، ومادامنا قد قبلنا السير فى هذه العملية بما فيها من صعوبات جمة ، فلا بد لنا أن نصبر وأن نجد السبيل للقلب على ذلك كله واثقين من أن الأيام القادمة ستكون لنا إذا ما تابعتنا إيجاد الحقائق على أرض الثرى .

١٩٩٢ / ٣ / ٢٠

١ - التطورات الأخيرة وعملية السلام - حان وقت مراجعة أمريكــــــــــــــــا

بعد

التطورات التي وقعت في المنطقة العربية والتحركات النشيطلة التي تلتها يحق لنا أن نلتقط أنفاسنا ونفكر فيما ينبغي لنا عمله في ضوء ما أسفرت عنه الاتصالات والاجتماعات التي عقدت في إسرائيل وفي دول الطوق العربي وبعض العواصم للدول ذات الوزن ، ذلك أن من المهم جدا في هذه المرحلة أن نقبل على الاجتماعات المرتقبة ونحن على إدراك صحيح بالنتائج ، وهي أن التحرك الأمريكي يشير إلى اهتمام بالمنطقة ، وأن الأفكار التي حملها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية تتضمن في طياتها ما يمكن أن يحفز على التحرك ، وأن انتصار حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية يعلق عليه الكثير من أهمية خاصة ، ولكن مع كل ذلك فلن المصيرة في الوقت نفسه تظهر بعض المخاوف التي تستحق منا النظر .

فعلى الصعيد الإسرائيلي نلاحظ بوضوح أن لغة اسحق رابين ، رئيس وزراء إسرائيل الجديد ، لم تكن تتسم بالوضوح في كثير من الأمور ، وأنها اتبعت أسلوب الغموض الذي يقرن عند حزب العمل بما يصطلح البعض على تسميته « بزخرف القول » وقد اعتور الغموض حديث رابين في بيانه أمام الحكومة ، وبدا واضحا في عدم التكلم بصراحة عن مباحلة الأرض بالسلام ، كما بدا واضحا في هذا الحديث الملتوى عن المستوطنات والتفريق بين مستوطنات أمنية وأخرى سياسية ، ثم بدا واضحا في محاولة الإقناع بين الأطراف العربية بالحديث عن « جهات » وإعطاء الأولوية لموضوع الحكم الذاتي بالنسبة للضفة والقطاع ، والاتفاق مع فلسطين - على حد تعبير حزب العمل - في الوقت الذي توجّل فيه قضية الجولان وقضية جنوب لبنان . هناك أمثلة أخرى كثيرة على هذا الغموض

والحق أن الذين يريدون أن يقرأوا الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة قراءة خاصة تركز على البعد الإسرائيلي فيها يحاولون أن يلتمسوا الأعذار لرابين لأنه يواجه معارضة قوية في الكنيست بقورها ، والليكود ، الأمر يستحق منا وقفة تحليلية عميقة نستذكر فيها برنامج حزب العمل ، ونقرن هذا بتاريخه ، ونوقف بخاصة أمام إدراكه للمتغيرات التي حدثت ، ونأمل تربيته لأولويات أهدافه في هذه المرحلة .

وبليجاز شديد ، فإن المرء يخرج من مراجعة برنامج حزب العمل بخيبة أمل ، فنحن أمام حزب مازال يعتمد فكرة التوسع ، ولكنه يغطيها بالحديث عن حل ومسط . بعد أن يبدأ من نقطة لا يكون قد أكل فيها كل حقوق الطرف الآخر ، وهذا واضح في الدراسة التي كتبها شيمون بيريز

عن منطقة الشرق الأوسط بعد زلزال الخليج . ونلاحظ أيضا من تاريخ العمل أنه الحزب الذي زرع المستوطنات بحجة الأمن ، ونلاحظ أيضا في التصريحات التي أدلى بها رابين أنه يريد أن يحمي إسرائيل من عند نهر الأردن ، وهذه التصريحات فيما يتعلق بالأمن تنكرنا بالأخطار القديمة التي جاءت المتغيرات لتتسببها نفسا باعتراف أقطاب حزب العمل بأن زعم الأمن لم يعد قائما على نحو ما أكنته الأحداث وآخرها حرب الخليج ، وأن مفهوم الأمن الحقيقي يأتي من خلال اتفاقات عادلة صحيحة وليس من خلال التعدى على حقوق الآخرين .

والنتيجة التي نصل إليها إذن أنه لاتجوز المراهنة على ما أسفرت عنه الانتخابات ، ولا على حزب العمل في برنامجه ، ولا على رئاسته في شخص رابين تولى رئاسة الحكومة ، وهذا يقودنا في الحقيقة إلى الوقفة أمام قراءتنا للانتخابات الإسرائيلية . ذلك أن كثيرا من التحليلات تحدثت عن رأى للنائب الإسرائيلي ، والحق أن شيئا من هذا كان عاملا مؤثرا في نتيجة الانتخابات ، ولكن يجب أن يبحث عن عامل آخر أقوى أثرا ، ونقرأ الانتخابات الإسرائيلية من زاوية العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، ونقرأها آخذين بعين الاعتبار العلاقة بين الكيان الاستيطاني والقوة الداعمة له .

ونحن هنا نستطيع القول أن انقلابا حقيقيا قد حدث في إسرائيل ، وتمثل هذا الانقلاب بسقوط الليكود ، بعد ١٥ عاما ، وبسقوطه بشكل حاد . والواقع أن هذا السقوط اقترن بالخلاف الذي نشب بين الليكود وبين الإدارة الأمريكية ، والذي جرى التعبير عنه بوضوح قبل ٩ أشهر من الانتخابات الإسرائيلية حين صرح الرئيس بوش الشعب الأمريكي برأية في مملك الحكومة الإسرائيلية ومملك رئيسها ، وفي نشاط مركز القوى اليهودي في الولايات المتحدة ، بل وفي بعض تحركات الكونجرس على هذا الصعيد .

وقد لوحظ أن تلك المصارحة ارتبطت بالاستراتيجية الأمريكية العالمية والطور الجديد الذي دخلته ، والذي تريد فيه أن تصل إلى تسوية في المنطقة ، إلى نظام إقليمي شرق أوسطي يأخذ مكانه في النظام الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إقامته بالتعاون مع بريطانيا . وهكذا فإن سقوط شامير كان تعبيرا عن الخلل الذي قام بين القاعدة الاستعمارية الاستيطانية والقوة الداعمة لها .

والأمر الذي يستخلص من هذا التحليل هو أن نركز تركيزا خاصا على قراءة الموقف الأمريكي . إن هذا الموقف في المرحلة الحالية من التسوية عبر عنه تحريك بيكر ، فهو إذن يؤيد إعطاء عملية التسوية قوة دفع ، لأسباب استراتيجية ، ولأسباب وقتية تتعلق بالمعركة الانتخابية الأمريكية التي ستجرى بعد ٣ أشهر . فإذا ما تأملنا مضمون الأفكار الأمريكية ، فإننا نجد أن خطة بيكر قد جمعت كل ما تردد في الفترة الماضية ، وتبدأ هذه الخطة بأن تلتزم إسرائيل بوقف الاستيطان في الأماكن المكتظة بالسكان العرب (على نحو ما ذكر راديو إسرائيل في إذاعته لهذا النبأ) في الأراضي المحتلة مقابل تقديم ضمانات القروض لإسرائيل التي تبلغ قيمتها ١٠ مليارات من الدولارات .. وتلتزم إسرائيل كذلك ، عند موافقتها على الخطة ، بتحديد موعد نهائي لإجراء

الانتخابات العامة في الأراضي المحتلة بحلول إبريل عام ١٩٩٣ ، ويعان عن هذه الانتخابات خلال زيارة رايبين لواشنطن في شهر أغسطس المقبل .

وواضح من هذا البند الأول في الخطة أنه يلبي مطالب عاجلة على المدى القصير تتعلق بالأوضاع الداخلية الأمريكية والانتخابات القادمة ، فمسألة للقروض معلقة ، ثم دخلت في عملية الانتخابات ، ولا يزال الكونجرس يضغط على البيت الأبيض . ومعلوم أن هذا الضغط متصل بما لمركز القوى اليهودي من تأثير على أعضاء الكونجرس بسبب اليد الطولى التي أعطيت له إبان حقبة « المواجهة » مع الاتحاد السوفيتي السابق ، والتي تغيرت الآن . ومن هنا فإن الإدارة الجمهورية صاغت هذا البند بشكل يتعين لنا أن نقف أمامه متمسكين بأن يكون وقف الاستيطان نهائيا ، وليس كما نكر راديو إسرائيل . وقد كان التفويض حليف وزراء الخارجية في دمشق حين جعلوا وقف الاستيطان نهائيا بندا أساسيا .

ونأتى إلى البند الثاني في الأفكار الأمريكية فنرى أن واشنطن تتطلع ، في مقابل تعهد القادة الفلسطينيين في الداخل بوقف الانتفاضة - بما في ذلك عدم قتل المتعاونين مع السلطات الإسرائيلية - أن تنسحب بعض الوحدات العسكرية الإسرائيلية تدريجا من المدن في الأراضي المحتلة . وهنا يتضح أننا نعود لما طرح منذ العام الأول، للانتفاضة التي لا يمكن لها أن تتوقف مادام العنف الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي مستمرين .

ونلاحظ في الأفكار الأمريكية أنها لا تغفل سوريا ، ولذلك فإن المطروح هو أن تبدي سوريا وإسرائيل استعدادهما لبدا مفاوضات حول « فصل رمزي ، للقوات في هضبة الجولان تنسحب بمرجبه وحدات مدرعة إسرائيلية لمسافة ١٥ كيلومترا من الحدود ، ونقف أمام تمبير فصل القوات الذي تم استخدامه في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ونقف أيضا أمام أن المفاوضات هي حول الفصل ، وهذا أسلوب لا يصل إلى المبتغى في ضوء المعاني التي تحكم اليوم العملية والشرعية الدولية في أعقاب حرب الخليج ، وهي تبحث على القلق وتستحق المراجعة .

وتتضمن الأفكار الأمريكية محاولة للاقترب بحذر من موضوع القدس بدعوتها إلى مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية عربية - ربما بعضها من الممعدودة - حول إدارة المسجد الأقصى وممسجد عمر . ويبدو الاقتراب خطانا لأنه يعالج الأمر من زاوية محددة واحدة هي الأماكن المقدسة ، ولا تقترب منه من زاوية أن القدس أرض فلسطينية عربية لشعب فلسطين ولأمته ، وأنها بعد ذلك قبلة روحية للمؤمنين ولا يمكن بحال أن تبقى تحت أيدي الغزاة الطامعين . وللإنصاف فإن الاقتراب من الموضوع في حد ذاته له دلالة إيجابية ، ولكن دلالته السلبية كبيرة إذا بقي في هذا الإطار .

كما ترد أن الأفكار الأمريكية تضمنت السعي لدفع الفلسطينيين والأردنيين إلى توقيع اتفاق مع إسرائيل بشأن الحكم الذاتي وإجراءات الانتخابات في الأراضي المحتلة قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر المقبل ، وهذا أمر مفهوم لأن الالتزام الأمريكي واضح في أن يتم التوصل إلى اتفاق خلال عام من انعقاد مؤتمر مدريد ، أي يوم ٣١ من أكتوبر ١٩٩٢ .

وفى ضوء ذلك نستطيع أن نحدد الواجبات العربية المقبلة آخذين بعين الاعتبار أن ٩ أشهر قد مضت على انعقاد مؤتمر مدريد ، وكان حصاها قليلا ، وأن التوتر على أرض الواقع قد تصاعد ، فما من مرة بدأ تحرك مياسى بالمنطقة لتسوية الصراع إلا وزاد ميل الدماء فيها ، الأمر الذى يدعو إلى ضرورة مراجعة أين يكمن الخطأ . ولا نجافى الحقيقة إذا قلنا إن الخلل مازال متصلا فى الدرجة الأولى بالأميلوب الأمريكى فى إدارة عملية التسوية ، ومطلوب أن يتم حوار بين الولايات المتحدة حول هذا الأميلوب ونقاط الضعف فيه ، وهذا ما نعرض له فى المقال المعد .

٣١ / ٧ / ١٩٩٢

٢ - التطورات الأخيرة وعملية السلام بناء الثقة وإزالة الثغرات ضروريان لإنجاح المفاوضات المقبلة

لاتزال التطورات التي بدأت بالتحولات الجديدة في إسرائيل - بإسقاط كتلة الليكود - تتوالى وكان آخرها أن الجولة السادسة من المفاوضات ، التي ستجرى في واشنطن أو آخر الشهر الحالي ، ستستمر شهرا كاملا ، مما يشير إلى الرغبة في التوصل إلى نتائج جوهرية في مفاوضات التسمية السلمية الشاملة بالمنطقة . ومن التطورات الملحوظة أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، برئاسة إسحق رابين توصلت الحديث بلغة جديدة ، ستكشف الأيام القادمة مدى جديتها ، ومنها تلك الدعوة المطالبة بإعادة النظر في القانون الذي يحظر اتصال الإسرائيليين بمنظمة التحرير الفلسطينية . وهذا أمر - لو تحقق - ستكون له نتائج بالغة الأهمية في مسار عملية السلام بالمنطقة العربية ، وسيوفر كثيرا من الوقت الضائع في محاولة المكابرة غير المبررة بتجاهل حقائق الحياة . ولا يخفى على الجميع - مهما اختلفت التفسيرات - أن الوفاء بالمفاوضات في محادثات مدريد جاء بقرار من المنظمة التي أيدت منذ البداية أسس التسمية السلمية .

وقد أوضحنا في المقال السابق أن التطورات الأخيرة لها جوانب إيجابية لا يستهان بها ، وأنه لا يمكن عند دراستها إغفال حقيقة أن التحولات الإسرائيلية ترجع في معظمها إلى الموقف الأمريكي الراض لمسياسة الاستيطان البغيضة والراض لمسياسة شامير الذي كان يعارض أي تسوية في المنطقة ، إلا إذا كانت تسوية « الأمر الواقع » التي لم يكن يفهم غيرها . ومع ذلك فإن التطورات المتلاحقة يجب أن تقتدر بإجراءات على أرض الواقع تهيب الأجواء الملائمة لإنجاح المفاوضات المقبلة ، التي تعد وسط مؤشرات تبشر أكثر من أي وقت مضى بالاقتراب الصحيح من متطلبات التقدم صوب التسمية الشاملة .

وهناك اتفاق في رأى المراقبين على أن الأمر مختلف في الجولة السادسة عن الجولات الخمس التي سبقتها ، فلم يكن التقدم ممكنا مع سياسة اصروف مخططها - إسحق شامير - بأنه كان يستهدف المراوغة والمراهنه على كسب الوقت . ولكن المخاوف لاتزال تساور الكثيرين من أنه في غيبة ترجمة عملية للغة الحديدية التي نسمعها (من حزب العمل ودوائر إسرائيلية أخرى) بدء إجراءات بناء الثقة وبصحيح بعض الأفكار « القديمة » فإن المفاوضات قد تصطدم بعقبات كثيرة

وتعود إلى الحلقة المفرغة التي كانت تدور فيها . ويبدو أن أكثرية المراقبين على حق في مطالبة الأطراف العربية - وهي تتحرك إقليميا ودوليا بنجاح ملحوظ - بالعمل الحثيث على إقناع أمريكا بتعديل أسلوبها في إدارة عملية السلام . ويتحمل هذا الأسلوب - على نحو ما أثبتته الممارسات العملية - مسؤوليته عن شعور الإحباط السائد في المنطقة ، ليس بين العرب فحسب بل بين الإسرائيليين أيضا ، من حقيقة أن عملية السلام التي بدأت في مدريد منذ ٩ أشهر لم تتوصل إلى شيء محدد حتى الآن .

وتبدو فرصة الحوار مع أمريكا مواتية جدا بعد التحولات الجديدة في إسرائيل ، وفي موقف الإدارة الأمريكية التي تشعر بضرورة تحقيق تقدم سريع في المفاوضات ، وأول ملاحظته على الأسلوب الأمريكي أنه لم يتحدث بالمنطق الواضح للشرعية الدولية ، كما جرى الإعلان عنها إبان أزمة الخليج ، وأنه حاول لأسباب كثيرة أن يبعد مجلس الأمن عن عملية السلام ، وتعهده للحكومة الإسرائيلية بذلك ، ووصل الأمر إلى أن الأمم المتحدة لم تكن مشاركة بالشكل المطلوب في مؤتمر مدريد . ومطلوب أن يتغير هذا الأسلوب وأن يجرى الحديث عن الشرعية الدولية بلغة واحدة .

ولكن هذا لا يكفي أيضا ، فالمشروع الذي صمم ثبت من الممارسة أن ثفراته كبيرة ، وأولى هذه الثغرات اعتماد أساس للتصوية غير متفق عليه ، وقد أكد هذا رابين حين أشار إلى الدعوة للتفاوض ، وأنها سمحت للطرفين أن يفسر كل منهم قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ على هواه ، وقد ذكرنا مرارا من قبل أن الولايات المتحدة قصصت من هذا أن يعجز الطرفان عن الوصول إلى شيء وتخرج من جراب الساحر مشروعا هي أفكارها . وقد أصبح ملحا الآن أن تتحلى بالصروح الذي ينتهي معه هذا التردد ، وتنتهى معه هذه المعاناة .

والثغرة الأخرى تتعلق بالقدس - فقد انسأقت الولايات المتحدة الأمريكية في مشروعها وراء زعم إسرائيلي - لا يقوم على أساس - تم تعميمه في الغرب على مدى عقدين من السنين وتم قبوله ، وهو أن قضية القدس هي أصعب القضايا وأكثرها حساسية بالنسبة لإسرائيل ، ولا يجوز الاقتراب منها . وهذا منطق متهاو ، لأنه يمكن للطرف الآخر - الفلسطينيين العربى المسلم النصارى - فى عالمنا أن يتحدث بصوت أعلى مما قاله الطرف الإسرائيلى وتكون حججه أقوى بكثير . ومن هنا فقد آن الأوان أن تمسك هذه العقولة ، وأن تواجه الصهيونية العالمية بحقائق الأمر بالنسبة للقدس باعتبارها أرضا لشعبها ، وجزءا من الأرض الفلسطينية ، ولا يجوز بحال أن تقتصر على المقدسات ، كما لا يجوز أن نقرن قضية المقدسات بإنهاء المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل . وبقينا فإن الدول العربية تأبى مثل هذا الوضع ومثل هذه المقايضة من حيث المبدأ ، وتصر على الحقوق .

والثغرة الثالثة التي لا بد للولايات المتحدة أن تالتفت إليها هي تلك المتعلقة بحق العودة لشعب فلسطين . صحيح أنها اضطرت لإصدار تصريح على هامش اجتماعات إحدى لجان المفاوضات متعددة الأطراف يتعلق بمبدأ العودة ، لأنه بدون ذلك التصريح كان الفضل سيحكم عمل اللجنة ، إلا أنها مدعوة منذ الآن لتأكيد هذا التصريح إلى مواجهة الإسرائيليين بحقائق الشرعية الدولية

من حيث المبدأ ، وبدون ذلك فلن أكثر من نصف شعب فلسطين أن يكون قابلاً بحال خطوط هذه التسوية القائمة لأنها لم تتعرض ، ولو بكلمة ، لحق أسامى لديها وهو حق العودة .

وقد من الحديث الذى جرى بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية والشخصيات الفلسطينية فى الأرض المحتلة ، أثناء جولة السياسى الأمريكى الأخيرة بالمنطقة ، وهى المقابلة التى قتم فيها الجانب الفلسطينى قرابة ٢٥ مطلباً يجب تنفيذها لبناء الثقة قبل الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية ، مفتاح عملية التسوية السلمية والتعاون الإقليمى فى المنطقة . ومن بين المطالب إنهاء سياسة الاستيطان بمختلف مسمياتها ، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ، واحترام حقوق الإنسان ، وسحب للقوات الإسرائيلية من التجمعات السكانية ، وإطلاق سراح المعتقلين وإطلاق حرية العمل السياسى ورفع الرقابة عن الصحف .

ويجب أن يكون البحث مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نقطة لامفر من أن تأتى إليها فى وقت قريب وهى : قانون العودة الإسرائيلى الذى صدر فى عام ١٩٥١ ، والذى كان لإدارة الرئيس الراحل هارى ترومان - رغم تعاطفها الشديد مع إسرائيل - تحفظات عليه ، على نحو مكثفت الأوراق الأمريكية التى نشرت حديثاً . فالقانون الذى كان من بين أدوات إنشاء إسرائيل لازال حتى اليوم يلعب دوراً أساسياً فى محاولة تحقيق أطماعها التوسعية ، والظاهرة الشاذة فى هذا القانون الذى يتعين تعديله هى الاستعداد الفورى بقبول القادمين من اليهود فى جنسية إسرائيل فى نفس اللحظة التى تطأ فيها أقدامهم أرضها . وقد قصد بذلك أن إسرائيل دولة تجمع يهود العالم لتحقيق غرضين حرصت السياسة الإسرائيلية عليهما منذ ١٩٤٨ ، وهما التوسع واستمرار تدفق الأموال اليهودية ، وبصفة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى صدد الحديث عن قانون العودة الإسرائيلى فلن الأوان قد أن تجرى مقاربة عملية التهجير الصهيونى لليهود من أوطانهم بصورة تواجه حقيقتها ، وليس كما تجرى محاولة اعلانها . وقد جرى تقديمها إبان الصراع السوفيتى الأمريكى على أنها تحرير لليهود من ربكة السوفييت ، ولكن الأمر يختلف الآن فلم تعد هناك سيطرة ولا هيمنة ، ولا مفر من أن ينظر إليها باعتبارها تأثير قضية الولاء المزدوج . وتأجيل ذلك لأى غرض تكتيكي قد يكون مفهوماً فى العلن ، ولكنه لابد أن يبحث جذريا .

والواقع أنه بالإمكان ، من خلال موقف عربى يعتمد التنسيق بين أطراف الحوار وبقية الدول العربية ذات الوزن ، أن يتبلور توجه واحد . وهنا تجدر الإشارة إلى أن تأخر ترتيب البيت العربى بسبب ضعفه فى الموقف العربى ، إلا أن الحاجة ملحة للبحث فى كيفية هذا الترتيب . وواضح أن الأشهر الثلاثة التى تصبى الانتخابات الأمريكية هى وقت مناسب للبحث فى هذه الأمور مع الإدارة الأمريكية ومع كل القوى فى إطار مايسمح به النظام الأمريكى فى فترة الانتخابات .

أن لنا فى ضوء ما سبق ألا نغفل أبداً مايقوم به شعب فلسطين والشعب العربى فى جنوب لبنان وفى الجولان من مقاومة متصلة للاحتلال الإسرائيلى ، أصبحت تتميز بمعرفتها بإسرائيل وبطول نفسها وبقدرتها على العمل بإدراكها ما يحفل به المجتمع الإسرائيلى من تناقضات . ومن

معالم التوفيق أن المفاوض العربي قد تزود هو الآخر بمثل هذه الروح وتمثل الممن التي تحكم هذا الصراع العربي الصهيوني ، وهو يقف الآن بخاصة أمام منة العلاقة بين الطرف الإسرائيلي والقوة الغربية الداعمة له ، وكيف أن تناقضا حتميا لابد أن يبرز بين مصالحه ومصالحها ، وضمن هذا الإطار لنا أن نتابع المسير في عملية السلام متفائلين بالتحرك الذي حدث ، معتبرين هذا التطور من حصاد الجهود العربية التي بذلت في شتى مجالات العمل في الداخل والخارج ، وهي حصاد الانتفاضة الفلسطينية وإنجازات الوفاق الوطني في لبنان ، والموقف الواحد الذي تمثل في تحركات أطراف الطوق العربي ، وواقين بقدراتنا على الحل .

١٩٩٢ / ٨ / ٧

الملحق الوثائقي

□ خطاب الرئيس الأمريكي رونالد ريجان : النص الكامل للمبادرة الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط

إن هذا اليوم يدعونا جميعاً إلى الفخر لأنه سجل نهاية جلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بنجاح ، وما كان لهذه الخطوة السلمية أن تتحقق على الإطلاق لولا المساعي الحميدة للولايات المتحدة ، وعلى الأخص العمل اللطولى بالفعل الذى قام به الدبلوماسى الأمريكى السفير فيليب حبيب ، فبفضل جهوده يسرنى أن أعلن أن وحدة مشاة البحرية الأمريكية التى تساعد فى الإشراف على عملية الجلاء قد أنجزت مهمتها ، ويتعين تبعاً لذلك أن يغادر شبائنا لبنان فى غضون أسبوعين ، وقد أدى هؤلاء الشبان أيضاً خدمة لقضية السلام بشكل يدعونا جميعاً إلى الاعتزاز بهم .. إلا أن الوضع فى لبنان ليس سوى جزء من المشكلة الشاملة لنزاع الشرق الأوسط ، ومع أن الأحداث فى بيروت قد هيمنت على الصلحات الأولى فى وسائل الإعلام ، فقد تمكنت الولايات المتحدة خلال الأسبوعين الماضيين - بهدوء وخلف الستار - من بذل مجهود يرمى إلى وضع أساس لسلام شامل فى المنطقة ، ولم يحدث فى هذه المرة تسرب فى الأنباء قبل الأوان فيما كانت البعثات الدبلوماسية الأمريكية تجوب عواصم الشرق الأوسط . كما اجتمعت هنا فى الولايات المتحدة بطانفة واسعة من الخبراء لوضع أساس مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط التى تعانى منذ زمن طويل .. أى الشعوب العربية والشعب الإسرائيلى على السواء ..

أحلام السلام واجب أخلاقى :

لقد ثبت لى ، بعد الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى لبنان ، أن أماننا فرصة لبذل مجهود سلمى بعيد الأثر فى المنطقة . ولقد صممت على انتهاز هذه الفرصة ، وكما جاء فى كلمات الكتاب المقدس ، فإن الوقت قد حان للسعى وراء الأشياء التى تحقق السلام ، .. وبودى الليلة أن أطلعكم على الخطوات التى اتخذناها والاحتمالات التى يمكن أن تتيحها للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . إن أمريكا ملتزمة منذ أمد بعيد بإحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط المضطربة ، وقد سعت الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ أكثر من جيل إلى

تطوير عملية عائدة وقابلة للتطبيق يمكن أن تؤدي إلى سلام حقيقي ودائم بين العرب والإسرائيليين .

إن دورنا في البحث عن إحلال السلام في الشرق الأوسط هو واجب أخلاقي حتمي ، كما أن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة واضحة تماماً ، إلا أن الدافع وراء سياستنا يتعدى المصالح الاستراتيجية ، إذ أن لدينا التزاماً لا رجوع فيه إزاء بقاء أراضي الدول الصديقة ، كما أنه ليس بوسعنا أن نتجاهل الواقع المتمثل في أن ازدهار الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي مرتبط باستقرار منطقة الشرق الأوسط التي تميزها النزاعات وأخيراً فلن اهتماماتنا الإنسانية التقليدية تملئ علينا ضرورة مواصلة الجهود لحل النزاعات بصورة سلمية .

وعندما تولت حكومتنا مقاليد السلطة في شهر يناير عام ١٩٨١ قررت أن يكون الإطار العام لسياستنا في الشرق الأوسط على أساس الخطوط العريضة التي وضعها الرؤساء الذين سبقوني ، وكان من الضروري معالجة قضيتين رئيسيتين :

أولهما : - مواجهة التهديد الاستراتيجي للمنطقة ، الذي يمثله الاتحاد السوفيتي والدول المعيلة له ، والذي اتضح على أكمل وجه في الحرب الوحشية التي تدور في أفغانستان .

والمسألة الثانية : - تتعلق بعملية السلام بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها .

وفيما يتعلق بالتهديد السوفيتي فقد قمنا بدعم جهودنا بهدف تطوير السياسة المشتركة مع أصدقائنا في المنطقة ، لردع السوفييت وعملياتهم لمنعهم من القيام بمزيد من التوسع في المنطقة ، والتصدى لهم إذا لزم الأمر . وفيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي اتخذنا إطار كامب ديفيد بصفته السبيل الوحيد للقيام بحل هذا النزاع ، غير أننا أدركنا أن حل النزاع العربي الإسرائيلي في حد ذاته لا يمكن أن يضمن تحقيق سلام في أرجاء منطقة شاسعة ومليئة بالاضطرابات مثل الشرق الأوسط .. وكان هذا الأول بموجب عملية كامب ديفيد هو ضمان تطبيق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وقد تحقق هذا بعودة سيناء إلى مصر بطريقة سلمية في شهر إبريل من عام ١٩٨٢ . وحتى نحقق هذا الهدف بذلنا جهوداً شاقة مع أصدقائنا المصريين والإسرائيليين ، ومع دول أخرى صديقة في نهاية المطاف من أجل إنشاء قوة متعددة الجنسيات تمارس الآن مهامها في سيناء .

محادثات الحكم الذاتي الخطوة الثانية :

وخلال هذه الفترة من المفاوضات الصعبة التي استغرقت وقتاً طويلاً بدأنا في الخطوة الثانية في كامب ديفيد ، وهي محادثات الحكم الذاتي ، لتمهيد السبيل أمام الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه المشروعة . غير أنه بسبب حادث الاغتيال المفجع للرئيس السادات والمشاكل الأخرى في المنطقة ، لم نستطع بذل جهد رئيسي لاستئناف تلك المحادثات حتى يناير عام

١٩٨٢ ... لقد قام وزير الخارجية هيج والسفير فيريباتكس بثلاث زيارات لإسرائيل ومصر خلال هذا العام لمتابعة محادثات الحكم الذاتي .. وقد تحقق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتطوير الخط الرئيسي للموقف الأمريكي الذى عرض على مصر وإسرائيل بعد شهر إبريل .

وقد اقتضى انسحاب إسرائيل من سيناء بنجاح ، والشجاعة التى أبدتها كل من رئيس الوزراء بيجين والرئيس مبارك ، بالارتفاع إلى مستوى الإلتزام بما بينهما من اتفاقات أقتعاني أن الوقت قد حان لبدء سياسة أمريكية جديدة تستهدف محاولة تسوية الخلافات المتبقية بين مصر وإسرائيل بشأن الحكم الذاتى ، ولذلك فقد دعوت فى شهر مايو إلى اتخاذ إجراءات محددة ، ووضع جدول زمنى للمشاورات مع حكومتى مصر وإسرائيل بشأن الخطوات التالية فى عملية السلام .. غير أنه قبل الانطلاق فى هذا الجهد الجديد أدى الصراع فى لبنان إلى إجهاض جهودنا ، وقد تجمعت محادثات الحكم الذاتى فى الوقت الذى سعىنا فيه إلى فك الاشتباك بين الأطراف ، وإسكات أصوات المدافع .

فرصة جديدة بعد حرب لبنان :

إن الحرب فى لبنان بكل ما فيها من مأسى قد أتاحت لنا فرصة جديدة لإحلال السلام فى الشرق الأوسط .. إن علينا أن نغتنم هذه الفرصة الآن ونحقق السلام فى تلك المنطقة التى تعاني من الاضطرابات ، والتى تمثل أهمية حيوية لاستقرار العالم حيث لا يزال الوقت متاحاً . وبهذا الإيمان القوى أصدرت تعليمات منذ أكثر من شهر قبل إتمام المفاوضات الحالية فى بيروت ، إلى وزير الخارجية شولتز ليجرى استعراضاً جديداً لسياستنا ، ويجرى المشاورات مع طائفة واسعة النطاق من الأمريكيين البارزين ، حول أفضل الوسائل الكفيلة لتعزيز فرص السلام فى الشرق الأوسط ، ولقد تشاورنا مع الكثير من المسؤولين الذين كان لهم دور فى العملية من الناحية التاريخية ، ومع أعضاء فى الكونجرس ، ومع أفراد من القطاع الخاص ، كما أجريت مشاورات موسعة مع المستشارين حول المبادئ التى سوف أحندها لكم هذه الليلة .

لقد اكتمل الآن جلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ، ونستطيع الآن مساعدة اللبنانيين على إعادة تعمير بلادهم التى مزقتها الحرب .. إننا ندون لافئتنا ولأجبالنا من بعنا أن نتحرك بسرعة لتعزيز هذا الإنجاز .. إن وجود لبنان الذى يتمتع بالاستقرار والازدهار من جديد أمر ضرورى لتحقيق كل آمالنا فى السلام داخل المنطقة .. إن شعب لبنان يستحق من المجتمع الدولى بذل أفضل المساعى لتحويل تلك الكابوس الذى جثم على أنفاسه خلال السنوات العديدة الماضية ، إلى فجر جديد من الأمل ، غير أن فرص إحلال السلام فى الشرق الأوسط لن تبدأ وتنتهى فى لبنان . فبينما نساعد لبنان على إعادة بناء نفسه علينا أيضاً أن نتحرك نحو معالجة أسباب النزاع بين العرب والإسرائيليين من جذورها .

نتيجتان هامتان لحرب لبنان :

لقد أظهرت الحرب في لبنان أشياء عديدة ، غير أن اثنتين من النتائج المترتبة لهما أهمية كبرى بالنسبة لعملية السلام .. إن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقض على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لمطالبه .. والمسألة الثانية أنه رغم الانتصارات العسكرية الإسرائيلية في لبنان أظهرت أن القوات المسلحة الإسرائيلية هم قوات في المنطقة فإنه لا يمكن لهذه القوة وحدها أن تحقق السلام المنشود .. والمسألة الآن في كيفية التوفيق بين المطالب الأمنية الشرعية لإسرائيل وبين المشروعة للفلسطينيين ، وإن نجيب على هذا السؤال إلا على مائدة المفاوضات ، فهناك طرف أن يسلم بضرورة أن تكون نتائج تلك المفاوضات مقبولة للجميع ، وأن الوعد السلام سيتطلب تنازلات من الجميع .

لذلك فإنني اليوم أدعو إلى بداية جديدة ، فهذه هي اللحظة المناسبة لتقوم كل امة المعنية بالاشتراك في هذه الجهود ، أو تقديم دعمها من أجل وضع أساس عملي لهذه اتفاقية كامب ديفيد مازالت تشكل أساس سياستنا ، فاللغة التي صيغت بها توفر لكافة المهلة الضرورية لإجراح المفاوضات .

إن على إسرائيل أن توضح أن الأمن الذي تتطلع إليه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق سلام يتطلب شهادة وبعد نظر وشجاعة ، وأدعو الشعب الفلسطيني إلى التمسك بتطلعاته السياسية مرتبطة ارتباطاً لا ينقسم بالاعتراف بحق إسرائيل في مستقبل آمن .. الدول العربية إلى قبول إسرائيل كحقيقة واقعة .. وحقيقة أن السلام والعزل لا يمكن إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشفافة .

القضية الفلسطينية أكثر من مسألة لاجئين :

وأنتى أعترف وأنا أوجه هذه النداءات للآخرين بأن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة ، فلا توجد دولة غيرها في وضع يمكنها من التعامل مع الأطراف الرئيسية للنزاع أساس من الثقة والامتنان .. لقد حان الوقت لقبول جميع شعوب الشرق الأوسط بواقع دولة إسرائيل حقيقة راسخة شرعية داخل المجتمع الدولي دون منازع .. غير أنه لم يشرع إسرائيل حتى الآن سوى عدد قليل من الدول .. كما أن جميع الدول العربية - مصر - رفضت هذه الشرعية .

إن إسرائيل موجودة ولها حق في الوجود في سلام وراء حدود آمنة يمكن الدفاع عنها . لها الحق في مطالبة جاراتها بالاعتراف بهذه الحقائق .. لقد تعطلت شخصياً وأيدت إسرائيل البطولي من أجل البقاء منذ تأسيس دولة إسرائيل قبل ٣٤ سنة .

لقد كان عرض إسرائيل عند إحدى النقاط لا يتعدى العشرة أميال في حدود ما قيل عام ١٩٦٧ ، وكانت أغلبية سكان إسرائيل تعيش على مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية ، إنني لن أطلب من إسرائيل أن تعيش كما كانت آنذاك مرة أخرى .. لقد أظهرت الحرب في لبنان واقعاً آخر في المنطقة ، فقد عبر جلاء الفلسطينيين عن بيروت أكثر من أي وقت مضى عن مدى تشرد الشعب الفلسطيني ، فالفلسطينيون يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من مسألة لاجئين ، وأنا أوافق على ذلك .

إن اتفاقية كامب ديفيد اعترفت بهذه الحقيقة عندما تحدثت عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة . ولكي يبقى السلام ثابتاً يجب أن يشمل الذين تضرروا من النزاع أكثر من غيرهم ، ولن يمكن لإسرائيل أن تثق في أن جاراتها ستحترم أمنها ووحدة أراضيها إلا بتوسيع نطاق المشتركين في عملية السلام وخاصة اشترك الأردن والفلسطينيين فيها على وجه السرعة . من خلال عملية التفاوض فقط يمكن لجميع الدول في الشرق الأوسط أن تحظى سلاماً آمناً .

هذه إذن هي أهدافنا العامة ، فما هي المواقف الأمريكية الجديدة على وجه التحديد ؟ ولماذا نتخذ هذه المواقف ؟

من خلال محادثات كامب ديفيد استطاعت كل من إسرائيل ومصر حتى الآن التعبير عن آرائها بحرية فيما يتعلق بالنتيجة التي يجب أن تتمخض عنها المحادثات ، ومعروف أن آراءهما كانت مختلفة في العديد من النقاط ، وقد سعت الولايات المتحدة حتى الآن إلى القيام بدور الوسيط .

إيضاحات جديدة للموقف الأمريكي :

وقد تجنبنا التطبيق على القضايا الأساسية .. لقد اعترفنا وسلواصل الاعتراف بأن الإتيافاق الطوعي للأطراف المشتركة اشتراكاً مباشراً في النزاع هو وحده القادر على تحقيق الحل الدائم .. غير أنه اتضح لي أن توضيح الموقف الأمريكي حول القضايا الأساسية بقدر أكبر ضروري للتشجيع على حشد تأييد أوسع لعملية السلام .

أولاً : وبما جاء في اتفاقية كامب ديفيد يجب أن تكون هناك فترة يتمتع خلالها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم ذاتي كامل لشئون السلطة ، ويجب أن يعطى اعتبار كاف لمبدأ الحكم الذاتي لسكان الأراضي المحتلة ، وللمطالب الأمنية المشروعة لهم ، وخلال الفترة الإنتقالية التي تستمر خمسة أعوام ، والتي ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي ، هو إثبات أن في وسع الفلسطينيين حكم أنفسهم ، وأن مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل .

تجميد بناء المستوطنات على وجه السرعة :

ثانياً : إن الولايات المتحدة لن تؤيد استغلال أية أراضي إضافية بغرض إقامة مستوطنات خلال الفترة الإنتقالية ، والواقع أن قيام إسرائيل بتجميد بناء المستوطنات على وجه السرعة يمكنه أكثر من أى إجراء آخر أن يخلق الثقة التى يتطلبها توسيع نطاق المشتركين فى هذه المحادثات ... فالمزيد من النشاط الإستيطاني غير ضرورى على الإطلاق لأمن إسرائيل ، ويقضى فقط على ثقة العرب فى إمكانية التفاوض بإنصاف وحرية حول النتيجة النهائية .. إننى أريد أن يفهم الموقف الأمريكى فهماً جيداً أن الهدف من هذه الفترة الإنتقالية هو انتقال السلطة المحلية بصورة سلمية ومنظمة من إسرائيل إلى السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفى الوقت ذاته يجب ألا تتعارض هذه الفترة الإنتقالية مع متطلبات إسرائيل الأمنية .

ثالثاً : وفيما وراء هذه الفترة الإنتقالية ، ونحن ننظر إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، يتضح لى أنه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى هاتين المنطقتين ، كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة إسرائيل لسيادتها أو سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولذلك فإن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولن تؤيد ضمهما من جانب إسرائيل ، غير أن هناك سبيلاً آخر إلى السلام . إذ يجب بطبيعة الحال أن يتم الاتفاق على الوضع النهائي لهاتين المنطقتين عن طريق مفاوضات تقوم على الأخذ والعطاء .. إلا أن الولايات المتحدة ترى بحزم أن حكماً ذاتياً من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطاً بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت .

الانسحاب من الأراضي ينطبق على جميع الجبهات :

ونحن نبني موقفنا بصورة متوازنة على مبدأ أن النزاع العربى الإسرائيلى يجب أن يحل بمفاوضات تنطوى على مبادلة الأرض بالسلام ، وهذه المبادلة منصوب عليها فى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ، الذى تم بالتالى دمج جميع جوانبه فى اتفاقيتى كامب ديفيد .. ومازال قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فعالاً فى مجلسه كحجر الأساس لجهود السلام التى تبذلها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .. إن موقف الولايات المتحدة يقوم على أساس أنه فى مقابل إحلال السلام تطبق المادة الخاصة بالانسحاب فى القرار رقم ٢٤٢ على جميع الجهات ، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة .. وعندما يجرى التفاوض بين الأردن وإسرائيل حول مسألة الحدود فإن رأينا حول حجم الأراضي التى يجب أن يطلب من إسرائيل التخلي عنها سيتأثر إلى حد كبير بحجم ما تحقق من سلام حقيقى وتطبيع للعلاقات والترتيبات الأمنية المعروضة فى المقابل .. وأخيراً فإننا مازلنا مقتنعين بضرورة أن تظل القدس غير مجزأة ،

إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض . وخلال عملية المفاوضات المقبلة ستؤيد الولايات المتحدة المواقف التي تبدو لنا منصفة وحلولا وسطا معقونة ، وينتظر أن تؤدي إلى اتفاق سليم .. كما سنقدم باقتراحاتنا المفضلة الخاصة عندما نعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة ، وليعلم الجميع أن الولايات المتحدة سوف تعارض أى اقتراح من أى طرف وفى أية مرحلة من مراحل عملية التفاوض من شأنه أن يهدد أمن إسرائيل .. فاللتزام أمريكا بأمن إسرائيل التزم راسخ ، وكذلك التزمى أنا .

وخلال الأيام القليلة الماضية قدم سفراؤنا فى إسرائيل ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية إلى حكومات الدول المضيفة المقترحات التي عرضتها الليلة بتفصيل كامل ، وإننى مقتنع بأن هذه المقترحات يمكن أن تحقق العدل والأمن والثبات لسلام عربى إسرائيلى .

إن الولايات المتحدة ستتمسك بهذه المبادئ بتفان كلى ، وهى مبادئ تتمشى كلية مع متطلبات إسرائيل الأمنية ، ومع تطلعات الفلسطينيين وسنعمل جاهدين على توسيع نطاق الاشتراك حول مائدة السلام كما توضحه عملية كامب ديفيد ، وإننى أمل بقوة فى أن يقبل الفلسطينيون والأردن بدعم من أخوتهم العرب هذه الفرصة . إن الأحداث المنجعة فى الشرق الأوسط تعود إلى فجر التاريخ ، وفى وقتنا الحاضر سبب نزاع تلو الآخر ما يكفى من الويلات والمعاناة فى تلك المنطقة .. وفى عصر التحدى النووى والتكافل الاقتصادى تشكل مثل هذه النزاعات تهديدا لكل شعوب العالم لا للشرق الأوسط فحسب ، وقد حان الوقت لنا جميعا فى الشرق الأوسط وفى جميع أنحاء العالم أن ندعو إلى وضع حد للنزاع والكراهية والتعصب ، وأن نقوم جميعا بجهد مشترك لإعادة الإعمار وإحلال السلام والتقدم .

التزام شخصى بتحقيق هذه المبادئ :

لقد قيل أحيانا كثيرة . وهو قول غالبا ما كان صحيحا مع الأسف أن قصة البحث عن السلام والعدالة فى الشرق الأوسط هى مأساة ضياع الفرصة ، وفى أعقاب التسوية التى تم التوصل إليها فى لبنان نواجه الآن فرصة لإحلال سلام أوسع نطاقا ، ويتعين علينا هذه المرة ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا ، ويجب علينا أن نتخطى الصعوبات وعقبات الحاضر ، ولسير بخطى حقيقية وتصحيح نحو مستقبل أكثر إشراقا .. إننا مسئولون أمام أنفسنا وأمام الأجيال القادمة ألا نفعل أقل من ذلك .. ذلك أننا إذا فلقنا هذه الفرصة التى تمثل بداية طيبة ، فقد تضطر إلى أن ننظر إلى هذه الفترة بعد فوات بعض الوقت ، ونندرك مدى الثمن الذى سندفعه لإخفاقنا جميعا .. هذه هى المبادئ التى تستند إليها سياسة الولايات المتحدة تجاه النزاع العربى الإسرائيلى . لقد قطعت على نفسى التزاما شخصيا لأرى تحقيق هذه المبادئ ، ويعون الله سوف تنتظر جميع الشعوب التى تتحلّى بالمنطق والإنسانية إلى هذه المبادئ على أنها منصفة وقابلة للتحقيق ، وأنها لصالح جميع الذين يرغبون فى أن يروا السلام يتحقق فى الشرق الأوسط .

والليلة ، عشية ما يمكن أن يكون فجر عام جديد لشعوب منطقة الشرق الأوسط التي يسودها الاضطراب ، ولجميع شعوب العالم التي تحلم بمستقبل يسوده السلام والعدالة ، أطلب منكم جميعاً أيها المواطنون الأمريكيون تأييدكم ودعائكم لنجاح هذه المبادرة .

. 1982 / 4 / 1

قمة فاس مشروع السلام العربي (مشروع فاس)

- عقدت القمة العربية دورتها الثانية عشرة في مدينة فاس بالمغرب . وأصدرت القرارات التالية في ٩ / ٩ / ١٩٨٢ :
- ١ - إسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية .
- ٢ - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ .
- ٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .
- ٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير للفلسطينية ، ممثلة الشرعي الوحيد ، وتعويض من لا يرغب في العودة .
- ٥ - إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقال تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .
- ٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .
- ٧ - يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .
- ٨ - يتولى مجلس الأمن الدولي ضمان تنفيذ تلك المبادئ .

□ قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الدورة السادسة عشرة بالجزائر الصادرة فى ٢٢ فبراير ١٩٨٣

قرر المجلس تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطنى فى الوطن العربى بأكمله ، وذلك من أجل التصدى الفعال للمؤامرات الامبريالية والصهيونية والمشاريع التصفوية ، وخاصة اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريجان وإنهاء الاحتلال الصهيونى للأراضي العربية المحتلة .

ويعتبر المجلس الوطنى الفلسطينى قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسى للدول العربية الذى يجب أن يتطابق مع العمل العسكرى بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية ، ويؤكد المجلس أن فهمه لهذه القرارات (قرارات فاس) لا يتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسى وقرارات المجلس الوطنى .

ويؤكد المجلس على العلاقات الخاصة والمميزة التى تربط الشعبين الأردنى والفلسطينى ، وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين والأمة العربية ، وفى سبيل إحقاق الحقوق الوطنية التابعة للشعب الفلسطينى ، بما فيها العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ويتمسك المجلس بقراراته الخاصة بالعلاقة مع الأردن والاطلاق من أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخارجها .

ويرى المجلس الوطنى الفلسطينى أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن على أسس كونفيدرالية بين دولتين مستقلتين .

وتأكيداً للقرار رقم ١٤ من الإعلان السياسى الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الثالثة عشرة المنعقدة فى ١٢ مارس ١٩٧٧ ، يدعو المجلس الوطنى الفلسطينى اللجنة التنفيذية إلى دراسة التحرك فى هذا الإطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطنى الفلسطينى .

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تحديد العلاقة مع النظام المصرى على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد .

□ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني
الدورة السابعة عشرة بالأردن
الصادرة في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على العلاقة الأخوية والتميزة التي تجمع بين الشعبين الفلسطيني والأردني ، وعلى مقوماتها التاريخية والحضارية والبشرية والجغرافية ، وعلى المصالح المشتركة للشعبين .

كما يؤكد المجلس ضرورة تنمية هذه العلاقات ، وتنسيق الجهود للتحرك المشترك من أجل استعادة الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة ، ويمكن للشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في حق العودة وتقرير المصير ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني . ويؤكد المجلس على قرارات مجالسه السابقة في هذا المجال ، وخصوصاً مقررات الدورة السادسة عشرة .

وقد استمع المجلس باهتمام بالغ إلى خطاب جلالة الملك حسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس ، والذي تضمن مبادئ وأساساً تقوم عليها العلاقة الفلسطينية الأردنية ، أهمها التأكيد على وحدة الهدف والمصير ، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، ومتحدثاً باسمه في كافة المجالات ، وبحق الشعبين الأردني والفلسطيني في تحديد طبيعة العلاقات المميزة التي تربط بينهما .

كما قدم مقترحات للتحرك المشترك للأردن مع منظمة التحرير ، وبناء على ذلك فإن المجلس يدعو للجنة التنفيذية لدراسة هذه المقترحات في ضوء أهداف النضال الفلسطيني ، ومقررات المجلس الوطني السادس عشر والسابع عشر ، كما يدعو اللجنة التنفيذية لمتابعة الحوار والتنسيق مع الأردن ، طبقاً لمقررات دورة المجلس الوطني السادسة عشرة ، ومع الإلتزام بقرارات القمم العربية في الرباط وفاس ، وخاصة المشروع العربي للسلام ، منطلقاً للتحرك السياسي ، وضرورات التنسيق بين الأطراف العربية للوصول إلى صيغ العمل المشترك الفاعلة والقادرة على تحقيق أهدافها الثابتة .

ويرى المجلس أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط ، لا بد أن يقوم على أساس ضمان حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير ، وإقامة الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابنا الوطني الفلسطيني .

كما يرى أن الإطار المناسب للوصول إلى هذا الحل هو عقد مؤتمر دولي تحت راية الأمم المتحدة بالتشاور مع مجلس الأمن أو غيره ، وذلك بمشاركة كافة الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، ويؤكد في هذا الصدد رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ومشروعات الحكم الذاتي ، ومبادرة الرئيس الأمريكي ريجان ، وأية مشروعات لا تضمن حقنا بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة .

□ الاتفاق الأردنى الفلسطينى

- ١ - الأرض مقابل السلام .
- ٢ - الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لبحث القضية من جميع جوانبها ، على أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .
- ٣ - يعتمد الطرفان مقررات الرباط وفاس وجميع قرارات القمم العربية الخاصة بالقضية كأساس للمعى المشترك .
- ٤ - يعلن الطرفان قبولهما بجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى والصراع العربى - الإسرائيلى ، مع التأكيد على الالتزام بعودة جميع الأراضى العربية المحتلة ، بما فيها القدس .
- ٥ - الإصرار على تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين (أى حق العودة أو التعويض) .
- ٦ - الإصرار على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير .
- ٧ - العمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة فى إطار اتحاد كونفيدرالى مع المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٨ - تشارك منظمة التحرير الفلسطينية فى وفد عربى مشترك فى مفاوضات السلام .

. ١٢ / ٢ / ١٩٨٨ .

□ قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الدورة الثامنة عشرة بالجزائر الصادرة فى يونيو ١٩٨٧

يعلن المجلس الاستمرار فى رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وعدم اعتباره أساساً صالحاً لحل القضية لأنه يتعامل معها كقضية لاجئين ، ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى .

ويقرر المجلس رفض ومقاومة كافة الحلول والمشاريع الرامية إلى تصفية قضيتنا الفلسطينية ، ومن بينها اتفاقات كامب ديفيد ، ومشروع ريجان ، والحكم الذاتى ، ومشروع التقاسم الوظيفى بمختلف صيغه .

ويتمسك المجلس بقرارات القمة العربية المتعلقة بقضية فلسطين ، وبخاصة قمة الرباط فى عام ١٩٧٤ ، واعتبار مشروع السلام العربى الذى قرره قمة فاس فى عام ١٩٨٢ - وأكدته مؤتمر القمة الاستثنائى فى الدار البيضاء فى عام ١٩٨٣ - أساساً للتحرک العربى على الصعيد الدولى ، سعياً لإيجاد حل للقضية الفلسطينية واستعادة الأراضى العربية المحتلة .

□ فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية يوليو ١٩٨٨ .

أعلن الملك حسين عاهل الأردن في خطاب وجهه إلى الأمة العربية مساء الحادي والثلاثين من يوليو ١٩٨٨ فك الروابط الإدارية والقانونية بين الأردن والضفة الغربية المحتلة ، نزولاً على رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ، وبناء على رغبة رؤساء الدول العربية في تأكيد الهوية الفلسطينية للضفة بكل جوانبها . وقال : إن الأردن يحترم رغبة المنظمات في الانفصال عن الأردن في دولة فلسطينية مستقلة ، وقد كان هناك إقتناع بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ، وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية في الأرض المحتلة ، يتناقض مع هذا التوجه .

وكانت الحكومة قد أصدرت بياناً في هذا الصدد قبل خطاب الملك فيما يلي نصه : -

على ضوء قرارات قمة الجزائر غير العادية التي عكست التوجه والالتزام العربيين بمساندة الشعب العربي للفلسطيني في نضاله البطولي لتحقيق أهدافه الوطنية ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، بحث مجلس الوزراء فيما يتوجب على المملكة الأردنية الهاشمية القيام به تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة ، ومتطلبات العمل لإبراز الهوية الفلسطينية ، ولتمكين منظمة التحرير من القيام بمسئولياتها كاملة ، ولإزالة الشكوك حول موقف الأردن رغم وضوحه ، ووضع حد للإساءة لتفسير كل جهد يقوم به لدعم صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال ، ووصفه بأنه تصرف مشبوه يهدف إلى التقاسم الوظيفي ، واحتواء منظمة التحرير والانتكاف عليها ، وبأنه يتعارض مع تطورات الشعب الفلسطيني للاستقلال على أرض وطنه .

وبناء على النتائج التي توصل إليها البحث ، والالتزام بمقررات قمة الرباط التي أكدت على منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وبمقررات قمة فاس التي دعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وانطلاقاً من تمسك الأردن بموقفه الثابت المعلن تجاه القضية الفلسطينية ، ودعمه لنضال الشعب العربي الفلسطيني المشروع لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة ، وممارسة حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني ، وترجمة واقعية

للتصور الأردني كما عبر عنه جلالة الملك الحسين في كلمته في قمة الجزائر غير العادية ، التي أكد فيها أن ليس للأردن أي مطمح أو مطمح في أرض فلسطين ، وبين فيهما موجبات العمل العربي المشترك لمساندة الشعب الفلسطيني ودعم انتفاضته البطولية .

وإيماناً من الأردن بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي في حل قضيته ، ودفعاً لأي شبهة قد تنشأ حول تعامل الأردن مع الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة بحكم صلة الأردن الوثيقة تاريخياً وجغرافياً بالشعب الفلسطيني ، وتجاوباً مع رغبة وتوجيهات منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما عبر عنها رئيس لجنتها التنفيذية الأخ ياسر عرفات في قمة الجزائر غير العادية .

انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات تقرر حكومة المملكة الأردنية الهاشمية :

- ☐ أولاً : إلغاء الخطة الأردنية للتنمية في الأرض المحتلة .
- ☐ ثانياً : حل سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات العاملة في إطار خطة التنمية المشار إليها .
- ☐ ثالثاً : الاستمرار بالاتصال مع الحكومات الشقيقة والصديقة ، وحثها على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لتمكينه من تنفيذ مشاريعه التنموية .

إن الحكومة الأردنية وهي تعلن عن هذا القرار ، لتود أن تؤكد على مواصلة مساعدة الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة بكل وسيلة متاحة وضمن إمكاناتها ، دعماً لانتفاضته المباركة ، معبرة في نفس الوقت عن عزمها على اتخاذ أية إجراءات تقع في إطار سلطتها ، وتسهم في دعم الوجه الوطني الفلسطيني ، ومؤكدة على أن هذه الإجراءات لن تمس بأي حال الوحدة الوطنية بين سائر المواطنين في المملكة الأردنية الهاشمية ، هذه الوحدة التي كانت دائماً وستبقى مصونة غالية ، وقاعدة صلبة لمنعة هذا الوطن ، ونواة أصيلة لوحدة عربية أشمل مع أي دولة عربية شقيقة ، وسيستمر الأردن في أداء دوره القومي كدولة من دول المواجهة ، وكطرف رئيسي من أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ، بالتعاون والتنسيق مع أشقائه العرب من أجل إنقاذ الأرض العربية المحتلة ودرتها القدس العربية الإسلامية .

□ وثيقة إعلان الدولة الفلسطينية

صكّرت يوم ١٥ / ١١ / ١٩٨٨

على أرض الرسالات السماوية والبشر ، على أرض فلسطين ، ولد الشعب العربي الفلسطيني ، نما وتطور. وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ . للثبات الملحى في المكان والزمان صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة ، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوى على حدود التشابك بين القوة والحضارات من مطاعم ومطامع وغزوات ، كانت تؤدى إلى حرمان شعبنا من إمكانيات تحقيق استقلاله السياسى ، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض منحت الأرض هويتها ، ونفخت في الشعب روح الوطن مطعماً بشلالات الحضارة وتعدد الثقافات ، مستلهماً لنصوص تراثه الروحي والزمنى ، وواصل الشعب العربي الفلسطيني عبر التاريخ تطوير ذاته في التوحد الكلى بين الأرض والإنسان ، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة ، أعلن على كل منذنة صلاة الحمد للخالق ، وفق مع جرس كل كنيسة ترنيمة الرحمة والسلام ، ومن جبل إلى جبل لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسداً طويلاً لإرادة الحرية والاستقلال الوطنى . ففي الوقت الذى كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديد ، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثنى المصير الفلسطيني من المصير العام ، فقد اتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلة التاريخ ، وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة ، فالشعب الذى حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد قد تعرض أيضاً للتشويه من خلال الأكذوبة القائلة أن فلسطين هي أرض بلا شعب لتستولى على الوعي العام العالمى . وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخى فإن المجتمع الدولى فى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة لعام ١٩١٩ ، وفى معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ ، قد اعترف بأن الشعب العربى الفلسطينى - شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التى انصلخت عن الدولة العثمانية - هو شعب حر مستقل .

الشرعية الدولية :

ومع الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب العربى الفلسطينى بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى قسم فلسطين إلى دولتين

عربية ويهودية ، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية بضمان حق الشعب العربى الفلسطينى فى السيادة والاستقلال .

إن احتلال القوات الاسرائيلية للأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية ، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم بقوة الارهاب المنظم ، وإخضاع الباقين منهم للاضطهاد والاحتلال ولعملية تدمير معالمهم الوطنية ، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية الدولية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التى تعترف بحقوق الشعب العربى الفلسطينى الوطنية ، بما فيها حقه فى العودة وحقه فى تقرير المصير وحقه فى الاستقلال والسيادة على أرض وطنه .

وفى قلب الوطن وعلى سياجه فى الغياض القريبة والبعيدة ، لم يفقد الشعب العربى الفلسطينى إيمانه الراسخ فى العودة ، ولا إيمانه الراسخ بحقه فى الاستقلال ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطينى من وعيه وذاته . لقد واصل نضاله المحمى وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالى المتزايد ، وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسى منظمة للتحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى ، باعتراف المجتمع الدولى ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها ، وجميع المؤسسات الاقليمية والدولية الأخرى ، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة ، وعلى قاعدة الإجماع القومى العربى ، وعلى قاعدة الشرعية الدولية .

الانتفاضة الفلسطينية :

والانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة فى الأرض الفلسطينية المحتلة وفى الصمود الأسطورى فى المخيمات داخل الوطن وخارجه قد رفعت الإدراك الإنسانى بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج ، وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير ، وحاصرت العقلية الاسرائيلية الرسمية التى أمنت الاحتكام إلى الخرافة والارهاب فى تقييمها للوجود الفلسطينى .

ومع الانتفاضة ، وبالتراكم الثورى النضالى لكل مواقع الثورة وساحتها يبلغ الزمن الفلسطينى إحدى لحظات الانعطاف التاريخى للحادة ، ومن هنا يؤكد الشعب الفلسطينى مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية ، واستناداً إلى الحق الطبيعى والتاريخى والقانونى للشعب الفلسطينى فى وطنه فلسطين ، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله ، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التى تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، وممارسة من الشعب الفلسطينى فى حقه فى تقرير المصير والاستقلال السياسى والسيادة فوق أرضه ، فإن المجلس الوطنى يعلن باسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين فوق أرضه الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف . (إن دولة فلسطين هى للفلسطينيين أينما كانوا ، فيها يطورون هويتهم الوطنية

والثقافية ، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في هذه الحقوق ، وتضمن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية في ظل نظام ديموقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية ، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية ، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون ، أو بين المرأة والرجل ، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون وقضاء مستقل ، وعلى أساس الوفاء الكامل لثراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمع بين الأديان عبر القرون .

توجهات الدولة الجديدة :

إن دولة فلسطين دولة عربية ، وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ومن تراثها وحضارتها ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديموقراطية والوحدة ، وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية ، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك تتأشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولائتها العملية ، أو اكتمال إقامتها الفعلية ، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي .

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها ، وبالإعلان العالمي لحقوق الانسان ، والتزامها كذلك بمبادئ عدم التحيز وسياسته ، وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي ، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق ، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء ، ويجرى فيه التنافس على إبداء الحياة وعدم الخوف من الغد ، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو قادوا إلى العدل ، وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب الفلسطيني ووطنه ، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية ، بأن تعينها على تحقيق أهدافها ، ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له ، وبانعمل على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية .

كما تعلن في هذا المجال بأنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب ، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو سلامة أراضي أي دولة أخرى ، وذلك دون المساس بحقوقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها .

نعاهد أرواح الشهداء :

وفي هذا اليوم الخالد ، ونحن نقف على عتبة عهد جديد ، نتحنى إجلالاً وخشوعاً أمام

شهادتنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاعوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر الجديد ، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن ، ولرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة ، ومن ملحمة العاملين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر ، ومن حملة نواة الحرية أطفالنا وشيوخنا وشبابنا وأسرانا ومعتقليننا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس ، وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة ، والمرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا ، وحارسة نارنا الدائمة .

ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار و جماهير شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال وترسيخ السيادة والاستقلال ، وإننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني ، والاعتزاز به والدفاع عنه ، ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار .

بسم الله الرحمن الرحيم قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير . « صدق الله العظيم »

١١ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الدورة التاسعة عشرة بالجزائر الصادرة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٨

إن المجلس الوطني الفلسطيني ، من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام ، استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ ، وتجاوباً مع الارادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي وتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية . ويؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية ، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية ، وقواعد القانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة وأخرها قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥ / ٦٠٧ / ٦٠٨ ، وقرارات القمم العربية ، بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير ، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني ، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة .

وتحقيقاً لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على :

١ - ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية ، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - وعلى قدم المساواة ، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينبغي على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ - وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حق في تقرير المصير ، عملاً بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب ، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري ، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية .

٢ - إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية .

٣ - إلغاء جميع إجراءات الاحتلال والضم ، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧ .

٤ - السعى لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس العربية ، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ، لحماية شعبنا ولتوفير مناخ موات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي ، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة ، وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي .

٥ - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن .

٦ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الأديان .

٧ - يضع مجاز الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية .

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني ، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أساس كونفيدرالية ، وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما .

ويجدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي نوحدها حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري ، وحققها في النضال من أجل استقلالها ، ويعلن مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه ، بما في ذلك إرهاب الدولة ، مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص ، وقرار القمة العربية في الجزائر لعام ١٩٨٨ ، وقراري الأمم المتحدة ١٥٩ / ٤٢ لعام ١٩٨٧ و ٦١ / ٤٠ لعام ١٩٨٥ ، وبما ورد في إعلان القاهرة الصادر بتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٨٥ بهذا الخصوص .

□ عرفات : حق الوجود للجميع ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

في اليوم التالي لإلقائه الخطاب في المقر الأوروبي للأمم المتحدة - في جنيف - عقد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مؤتمراً صحفياً استهله ببيان أكد فيه الاعتراف بقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، كما أكد الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود . وفيما يلي نصه :

في البداية ، أود أن أسجل ، مرة أخرى ، تقديرنا البالغ لأعضاء الجمعية العامة الذين أيدوا القضية الفلسطينية . إن مجيئهم إلى جنيف سيتم تذكره كعمل مسؤول من العدالة . وما قلته عن أعضاء الجمعية ينطبق ، بالخصوص ، على مغالي الأمين العام ، الذي لم يأل جهداً تجاه تحقيق اجتماعنا هنا ، في جنيف ، وكذلك ينطبق هذا ، أيضاً ، على رئيس الجمعية العامة .

بعد أن قلت ذلك ، دعوني أوضح آرائي أمامكم :

إن رغبتنا في السلام هي استراتيجية وليست تكتيكاً مؤقتاً ، إننا مصممون على السلام مهما حدث . إن حصولنا على دولة يقدم الخلاص إلى الفلسطينيين والسلام إلى الفلسطينيين والاسرائيليين .

إن تقرير المصير يعني : البقاء ، للفلسطينيين ، وإن بقاءنا لا يضر بقاء الاسرائيليين ، كما يدعي حكامهم .

أشرت أمس إلى قرار الأمم المتحدة ١٨١ كأساس للإستقلال الفلسطيني ، وكذلك أشرت إلى قبولنا بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات مع إسرائيل ضمن إطار المؤتمر الدولي ، ولقد تبنى مجلسنا الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر هذه القرارات ، وهي تعني حق شعبنا بالحريّة والاستقلال الوطني وفقاً للقرار ١٨١ ، وحق جميع الأطراف في النزاع بالوجود في سلام وأمن ، بما فيها الدولة الفلسطينية وإسرائيل وجيرانها ، وفقاً للقرار ٢٤٢ .

فيما يتعلق بالارهاب ، فإننا رفضته أمس بعبارة واضحة ، ولكن أعيدته مرة أخرى وأسجل أننا نرفضه تماماً ، وبالمطلق جميع أشكال الارهاب ، بما فيها إرهاب الأفراد والجماعات والدولة .

بين الجزائر وجنيف أعلننا موقفنا بوضوح تام ، وأي حديث آخر ، مثل : إن على

الفلسطينيين أن يقدموا أكثر ، ، أو ، هذا ليس كافياً ، ، أو ، الفلسطينيون يقومون بلعبة دعائية وتمارين في العلاقات العامة ، ، سيكون مدمراً وغير مجد .

كفى ، كفى ، كل الأمور المتبقية يجب أن تتم حول الطاولة وضمن المؤتمر الدولي ، ليكون واضحاً تماماً أنه لا عرفات ، ولا غيره ، يمكن أن يوقف الانتفاضة التي ستتوقف فقط عندما تتخذ خطوات عملية وملموسة تجاه حصولنا على أهدافنا الوطنية ، وإقامة دولة فلسطين المستقلة .

أخيراً ، أعلن أمامكم ، وأرجو أن تكتبسوني في ذلك : إننا نريد السلام ، وإننا ملتزمون بالسلام ، وإننا نريد أن نعيش في دولتنا الفلسطينية وندع الآخرين يعيشون .

□ رسالة شولتز لإسرائيل بشأن الحوار الأمريكي

مع منظمة التحرير الفلسطينية

١٤ ديسمبر ١٩٨٨

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وفيما يلي نص الرسالة التي بعث بها جورج شولتز ، وزير الخارجية الأمريكية ، إلى كل من إسحق شامير وشيمون بيريز ، رئيس وزارة الائتلاف الاسرائيلي . :

اليوم ، في المؤتمر الصحافي في جنيف ، صرح ياسر عرفات ، بأنه يقبل ، بدون شروط قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، واعترف ، بصورة واضحة ، بحق إسرائيل في الوجود ، ونبذ الإرهاب ، لقد درست بتمعن نص أقوال عرفات ، ووصلت إلى نتيجة أنها تشكل رداً كافياً على المطالب الأمريكية التقليدية لبدء حوار فعال . وبناء عليه ، فإننا نعتزم العمل حسب ما قلنا منذ وقت قريب أننا سنفعله - وأخذه إعلان الرئيس (رونالد ريجان) في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) - والبدء بحوار . فعلى مع منظمة التحرير الفلسطينية . وسوف أعلن بياناً يتعلق بهذا الأمر فوراً ، وبعد أن انتهى من كتابة هذه الرسالة ، وسيكون الاتصال الأولي بين الولايات المتحدة بواسطة السفير الأمريكي في تونس .

إننى أدرك مدى حساسية هذا الموضوع لك وللمشعب في إسرائيل ، لكن قرارنا هذا لم يتخذ بسهولة . فخلال ١٣ سنة ، استمرت كل الإدارات الأمريكية في التزامها بالاتفاق المبرم مع حكومة إسرائيل بالنسبة إلى الاتصال مع المنظمة . وخلال تلك الفترة تمسكنا بأنه يجب القيام بتغيير في موقف المنظمة ، ويجب أن يأتي هذا عبر تصريح صريح وواضح بخصوص الموضوع الأساسي للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ، والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وإزاء الإرهاب ، وأصررنا ، في الأسابيع الأخيرة ، على موقف حازم بالنسبة إلى هذه الشروط ، برفضنا الاجترار إلى قبول أقل مما طلبناه في العام ١٩٧٥ ، وقد أعطى التصريح بهذا الشأن ، اليوم ، بواسطة السيد عرفات .

إن الحوار المعتزم فتحه ليس هدفاً بحد ذاته ، وسيكون في صلبه الموضوع الرئيسى ، وهو التفاوض لإنهاء النزاع الاسرائيلي - العربى ، وسوف نستمر في المتابعة عن قرب ، بعد تنفيذ الالتزامات المقدمة عن منظمة التحرير الفلسطينية وفيما يتعلق بنبذ الإرهاب .

وفى نيتنا ، أيضاً ، أن نوضح للمنظمة أن أمراً ما لن نستطيع أن يزعم أو يؤثر ،

بصورة سلبية ، في علاقاتنا مع إسرائيل ، وما حفزنا على تفعيل مسار السلام هو الرغبة في رؤية إسرائيل آمنة وقوية ، تعيش بسلام مع جيرانها ، وأن شيئاً ما لن يلحق الضرر بصلب علاقاتنا .

وكما هو مفهوم ، سوف نستمر في اتصال وثيق ، وسوف نعطيكم ، مجدداً ، بكل ما يحدث في مباحثاتنا مع المنظمة ، وسنبدأ هذا الحوار بعيون مفتوحة وحذر كبير .

المخلص

جورج شولتز

خطة شامير : أذيعت يوم أول فبراير ١٩٨٩

(فيما يلي نص الخطة السياسية للتسوية التي اقترحها رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير ، وتم التصديق عليها ، فيما بعد ، من قبل الحكومة الإسرائيلية) :

١ هذه الوثيقة تعرض مبادئ المبادرة السياسية للحكومة الإسرائيلية ، المتعلقة باستمرار عملية السلام وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية ، وإيجاد حل (لمشكلة) عرب يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، والسلام مع الأردن ، وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .

٢ - هذه الوثيقة تتضمن :

(أ) المبادئ التي تقوم عليها المبادرة .

(ب) تفصيل الإجراءات لتحقيق المبادرة .

(ج) تطرق إلى موضوع الانتخابات المطروحة ، أما التفاصيل الأخرى المتعلقة بالانتخابات ، وكذلك المواضيع الأخرى ذات الصلة بالمبادرة ، فسوف جرى البحث فيها على انفراد .

فرضيات أساسية

٣ - تقوم المبادرة على افتراض وجود إجماع قومي بشأنها ، على قاعدة الخطوط الأساسية لحكومة إسرائيل ، بما في ذلك النقاط التالية :

(أ) تطمح إسرائيل في تحقيق السلام واستمرار المعمار السياسي من خلال مفاوضات مباشرة ، وفقا لمبادئ كامب ديفيد .

(ب) تعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة وفي الأراضي الواقعة بين إسرائيل والأردن .

(ج) لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية .

(د) لن يطرأ تغيير على مكانة يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، إلا وفقا للخطوط الأساسية للحكومة .

مواضيع فى سياق عملية السلام

٤ - (أ) ترى إسرائيل أهمية فى أن يكون السلام القائم بين إسرائيل ومصر ، والمركز على اتفاقيتي كامب ديفيد ، حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام فى المنطقة ، وتدعو إلى بذل جهد مشترك لتعزيز وترسيخ السلام وتوسيعه ، من خلال المشاورات الدائمة .

(ب) تدعو إسرائيل إلى إقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التى مازالت تعلن عن استمرار قيام حالة الحرب معها ؛ وهذا بهدف التقدم نحو حل شامل للنزاع العربى - الإسرائيلى ، يتضمن الاعتراف ، والمفاوضات المباشرة ، وإلغاء المقاطعة ، وإقامة علاقات دبلوماسية ، وإيقاف النشاطات المعادية فى المؤسسات والهيئات الدولية ، والتعاون الإقليمى والثلاثى .

(ج) تدعو إسرائيل إلى بذل جهود دولية لحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين العرب فى يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة من أجل تحسين ظروف معيشتهم وإعادة تأهيلهم . وإسرائيل على استعداد للمشاركة فى هذه الجهود .

(د) من أجل التقدم فى عملية المفاوضات السياسية التى تقود إلى السلام ، تقترح إسرائيل انتخابات ديمقراطية حرة فى أوساط العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، فى أجواء خالية من العنف والتهديد والإرهاب . ويتم ، فى هذه الانتخابات انتخاب ممثلين (عن السكان) لإجراء مفاوضات بشأن فترة مرحلية من الحكم الذاتى . وهذه الفترة تشكل اختباراً للتعايش والتعاون . وفيما بعد تجرى مفاوضات للتوصل إلى حل دائم ، يتم فيها فحص كل الخيارات للمقترحة لحل متفق عليه ، وينجز السلام بين إسرائيل والأردن .

(هـ) الخطوات المذكورة ، كافة ، من الجدير إنجازها بشكل متواز .

(و) أثناء تفصيل لما هو وارد فى النقطة د ، أعلاه .

٥ - تقوم المبادرة على مرحلتين :

(أ) المرحلة الأولى : فترة انتقالية قوامها اتفاق مرحلى .

(ب) المرحلة الثانية : حل دائم .

٦ - أن ما يربط بين المرحلتين هو الجدول الزمني الذى بنيت المبادئ على أساسه ، وعملية السلام المرسومة فيها تركز على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، اللذين أرسيت عليهما اتفاقيتا كامب ديفيد .

الجدول الزمني

٧ - تستمر الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات ..

٨ - في أقرب وقت ممكن ، ولكن في موعد أقصاه السنة الثالثة من بدء تطبيق الفترة الانتقالية ، تبدأ المفاوضات للتوصل إلى الحل الدائم .

المشاركون في المفاوضات في المرحلتين

٩ - يتشكل المشاركون في المفاوضات ، في المرحلة الأولى ، من إسرائيل والممثلين المنتخبين عن العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، وتوجه الدعوة إلى كل من الأردن ومصر للمشاركة في المفاوضات ، إذا رغبتا في ذلك .

١٠ - ويتشكل المشاركون في المفاوضات ، في المرحلة الثانية (مرحلة الحل الدائم) ، من إسرائيل ، والممثلين المنتخبين عن العرب والفلسطينيين سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة والأردن ، ويمكن لمصر أن تشارك في مفاوضات هذه المرحلة . ويتم في المفاوضات بين إسرائيل والأردن ، التي سوف يشارك فيها الممثلون المنتخبون عن العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، عقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن .

جوهر الفترة الانتقالية

١١ - في الفترة الانتقالية ، يمنح السكان العرب الفلسطينيون في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة حكما ذاتيا ، يتولون فيه ، بأنفسهم ، إدارة شؤونهم في مجالات الحياة الجارية . أما إسرائيل ، فسوف تبقى المسؤولة عن شؤون الأمن ، والعلاقات الخارجية ، وعن كل ما يتعلق بمواطني إسرائيل في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .

أما القضايا ذات الصلة بتطبيق مشروع الحكم الذاتي ، فسوف يتم استيضاحها والاتفاق بشأنها في إطار المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلي .

جوهر الحل الدائم

- ١٢ - خلال المفاوضات بشأن الحل الدائم ، يحق لكل طرف أن يطرح للمناقشة والبحث كل المواضيع التي يرغب في طرحها .
- ١٣ - أما هدف المفاوضات ، فيجب أن يكون :
- (أ) إنجاز حل دائم مقبول من جانب المشاركين في المفاوضات .
- (ب) إنجاز ترتيبات السلام والحدود بين إسرائيل والأردن .

تفاصيل عملية تطبيق المبادرة

- ١٤ - بادئ ذي بدء ، حوار وموافقة مبدئية من جانب العرب والفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، وأيضاً من جانب مصر والأردن ، إذا رغبتا في المساهمة في المفاوضات ، وفقاً للمبادئ الموجهة للمبادرة .
- ١٥ - (أ) يلي ذلك ، فوراً (بدء) مرحلة إعداد وتنفيذ لإجراء الانتخابات ، يتم فيها انتخاب ممثلين عن العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .
- وهؤلاء الممثلون :
- ١ - يكونون الطرف الشريك في إجراء المفاوضات بشأن الفترة الانتقالية (الاتفاق المرحلي) .
- ٢ - ويصبحون سلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية .
- ٣ - ويشكلون العامل الفلسطيني المركزي في محادثات المفاوضات بشأن الحل الدائم ، وفق مقتضى الاتفاق في نهاية السنوات الثلاث .
- (ب) في فترة الإعداد والتنفيذ ، يتحقق هدوء في أعمال العنف في يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .
- ١٦ - بالنسبة إلى جوهر الانتخابات بحد ذاتها ، يوصى بإجراء انتخابات على أساس دوائر ، تحدد تفاصيلها في مداولات أخرى .
- ١٧ - كل عربي فلسطيني يقيم في يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة يتم انتخابه من جانب السكان لتمثيلهم ، وبعد أن يتقدم بكتاب ترشيحه ، وفقاً

للوثيقة المفصلة التي يتم الاتفاق بشأنها في موضوع الانتخابات ، بإمكانه أن يكون شريكا شرعيا في عملية إجراء المفاوضات مع إسرائيل .

١٨ - تكون الانتخابات حرة ، وديمقراطية ، وسرية .

١٩ - فور انتخابات الهيئة التمثيلية عن العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، تبدأ المفاوضات معها للتوصل إلى اتفاق مرحلي بشأن الفترة الانتقالية التي سوف تستمر ، كما هو وارد ، لمدة خمس سنوات . وفي هذه المفاوضات ، يتم الاتفاق ، بموافقة الأطراف ، على كل المواضيع ذات الصلة بجوهر الحكم الذاتي والترتيبات اللازمة لتطبيقه .

٢٠ - في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد أقصاه السنة الثالثة بعد إقامة الحكم الذاتي ، تبدأ المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن الحل الدائم ، وعلى امتداد فترة المفاوضات وإلى حين التوقيع على الاتفاق بشأن الحل الدائم ، يستمر الحكم الذاتي ، وفقا لما تحدد في المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلي .

□ منظمة التحرير الفلسطينية ترفض خطة شامير

اطلعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورة اجتماعاتها فيما بين ١٤ و١٥ / ٥ / ١٩٨٩ ، على ما تناقلته الأنباء من بنود المشروع الذى صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية ، ورأت اللجنة التنفيذية أن هذا المشروع لا يعنى الشعب الفلسطينى ، لأنه لا يعترف بوجوده الوطنى ، ولا يتعامل ، من قريب أو بعيد ، مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة ، كما يتجاهل جميع القرارات الدولية ، بما فيها ٢٤٢ و ٣٣٨ ، التى تنص على عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة ، وعلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى الفلسطينية ، والأراضى العربية ، المحتلة منذ العام ١٩٦٧ .

وتناديا من الحكومة الإسرائيلية فى تحدى الإرادة الدولية والعربية ، فقد توجهت بمشروعها المخادع هذا إلى الحكومة الأردنية التى كانت أعلنت فك الارتباط القانونى والإدارى بالضفة الغربية ، واحترام رغبة منظمة التحرير الفلسطينية فى الانفصال عن الأردن فى دولة فلسطينية مستقلة .

□ نقاط مبارك العشر
بشأن الانتخابات الفلسطينية
قدمت في يوليو ١٩٨٩

نص النقاط العشر التي حملت اسم الرئيس حسني مبارك ، والتي سلمتها مصر إلى أمريكا في يوليو ١٩٨٩ في شكل أسئلة تتضمن تعهدات من إسرائيل بشأن خطتها للانتخابات في الأرض المحتلة :

- ١ - التزام إسرائيل بقبول أية نتائج تسفر عنها الانتخابات .
- ٢ - إشراك مراقبين دوليين على الانتخابات .
- ٣ - ضمان الحماية الكاملة لجميع الممثلين المنتخبين .
- ٤ - انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق الاقتراع أثناء الانتخابات
- ٥ - التزام إسرائيل ببدء مفاوضات حول الوضع النهائي للأرض العربية المحتلة في الموعد الذي سوف يتفق عليه ، على أن يحدد ذلك مسبقاً .
- ٦ - وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلي .
- ٧ - الحرية الكاملة للمرشحين في ممارسة عمليات الدعاية الانتخابية .
- ٨ - فرض حظر على دخول جميع الإسرائيليين الأراضي المحتلة يوم الانتخابات .
- ٩ - إشراك سكان القدس للشرقية في الانتخابات .
- ١٠ - قبول إسرائيل مقدا الأربعة مبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، كما حددتها وزارة الخارجية الأمريكية خلال الشهور الماضية ، وهي أن حل القضية يعتمد على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والأرض مقابل السلام ، وضمان أمن جميع دول المنطقة ، وكذلك ضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين .

□ نقاط بيكر الخمس أُذيعت يوم ١٣ أكتوبر ١٩٨٩

أرسل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية رسالة إلى كل من مصر وإسرائيل ، تضمنت ما عرف بالنقاط الخمس التى طرحها لكسر جمود عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وفيما يلى نص الرسالة :

١ - تفهم الولايات المتحدة أن مصر وإسرائيل تعكفان على العمل الدؤوب ، وأن هناك الآن اتفاقا على أن وفدا إسرائيليا سيجرى حوارا مع فلسطين فى القاهرة .

٢ - تفهم الولايات المتحدة أن مصر لا يمكن أن تحل محل الفلسطينيين فى الحوار ، وأن مصر ستتفاوض مع الفلسطينيين بشأن كل جوانب ذلك الحوار . كما ستتفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة .

٣ - تفهم الولايات المتحدة أن إسرائيل ستحضر الحوار بعد الاتفاق على قائمة مرضية بأسماء الفلسطينيين .. كما ستتفاوض إسرائيل مع الولايات المتحدة ومصر فى هذا الصدد .

٤ - تفهم الولايات المتحدة أن حكومة إسرائيل ستشارك فى الحوار على أساس مبادرة ١٤ مايو - أيار للحكومة الإسرائيلية .

كما تفهم الحكومة الأمريكية أن الانتخابات والمفاوضات ستكون بما يتمشى مع المبادرة الإسرائيلية .. وتفهم الولايات المتحدة ، وبالتالي ، أن الفلسطينيين ستكون لهم الحرية فى إثارة قضايا متصلة برأيهم فى كيفية إنجاز الانتخابات والمفاوضات .

٥ - ومن أجل تسهيل العملية تقترح الولايات المتحدة أن يجتمع وزراء خارجية إسرائيل ومصر والولايات المتحدة فى واشنطن فى غضون أسبوعين .

□ مذكرة أمريكا

إلى القمة الطارئة في بغداد في مايو ١٩٩٠

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد في مايو عام ١٩٩٠ ، وفيما يلي نص الفقرات الخاصة بأزمة الشرق الأوسط كما وردت في هذه المذكرة :

تظل الولايات المتحدة ملتزمة بدفع مسيرة السلام ، كما تواصل دعم الدعوة إلى إقامة حوار إسرائيلي - فلسطيني في القاهرة . وقد أنجزنا خلال الأشهر الماضية تقدما ملحوظا نحو الحوار ، ولحو إضفاء طابع الشرعية على مفهوم المفاوضات المباشرة الإسرائيلية - الفلسطينية .

ونظل على قناعتنا بأن هذا المنهج يقدم أفضل آفاق التقدم على المدى القصير ، وأن التشديد على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي فوري لن يؤدي إلى أي نتائج علمية ، وسيفوض التقدم الذي أنجزناه حتى الآن . ونأمل أن يتفادى الزعماء خلال القمة الحساسية اللفظية المفرطة ، ونحتهم بدل ذلك على الاهتمام بمنهج بناء آفاق تحرك حقيقي نحو مسيرة السلام . وعلى سبيل المثال نأمل أن يقوم الزعماء العرب بما يلي :

- التعبير عن الدعم الكامل للجهود التي يبذلها فلسطينيون ومصر لإجراء حوار إسرائيلي - فلسطيني في القاهرة .

- تجاوز المواقف المعتمدة في القمة الأخيرة بالدار البيضاء « مايو ١٩٨٩ » ، وذلك بإقرار مبدأ السلام مع إسرائيل من خلال المفاوضات .

- عدم الاكتفاء بتأييد خطة السلام الفلسطينية الصادرة في نوفمبر ١٩٨٨ مثلما كان الشأن بالدار البيضاء ، بل يتعين كذلك تأييد تصريحات عرفات في ديسمبر ١٩٨٨ ، معترفا بحق إسرائيل في الوجود ، وقابلا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

- إن اتباع القمة لمنهج متشدد لن يعمل إلا على تعزيز مواقف تلك العناصر من طرفي النزاع التي لا ترغب في أن يتحقق تقدم في مسيرة السلام .

- وعلى العكس فإن منهجا منظورا مستقبليا سوف يكون إشارة إلى إسرائيل والبلدان الأخرى بالتزام العرب بالسلام .

- تعارض بشدة إقامة مستوطنات في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ .

- لقد أعلننا على الملأ موقفنا بشأن هذه المسألة ، وعبرنا عن وجهة نظرنا هذه على أكمل وجه فى محادثات خاصة مع الإسرائيليين .
- فى الوقت نفسه أينما بقوة أن حق اليهود السوفيت فى الهجرة من حقوق الإنسان الأساسية ، وأنه يجب أن ينظر إلى الهجرة اليهودية السوفيتية فى هذا الإطار .
- من المهم بمكان عدم الخلط بين مسألة المستوطنات ومسألة الهجرة إلى إسرائيل ، بل يجب أن نميز تمييزا كاملا بين المستوطنات فى الأراضى المحتلة - الى نعرض عليها جميعا - وتوطين المهاجرين الذين قدموا مؤخرا فى إسرائيل نفسها ، وهى عملية شرعية تماما . ونأمل أن تعمل القمة على توضيح هذا التمييز ، وأن لا تصدر أى بيان قد يعتبر محاولة للوقوف ضد حق اليهود السوفيت فى الهجرة ، أو ضد مصلحة إسرائيل الأساسية فى قبولهم داخل إسرائيل ذاتها .
- خلافا للتقارير التى يتواصل تداولها فى الشرق الأوسط وفى مناطق أخرى ، فإن الولايات المتحدة لم تطلق الأبواب ، أمام الهجرة اليهودية السوفيتية . فنحن نستقبل أعدادا مهمة من اليهود السوفيت المهاجرين ، وهو عدد تضاعف بالمقارنة مع السنة الماضية حيث أصبح يفوق الأربعين ألفا .

إن من الضروري إيجاد فرص جديدة للسلام والاستقرار في المنطقة ، وعلينا أن نبذل ما في وسعنا من أجل تضيق الفجوة بين لدول العربية وإسرائيل ، وبين إسرائيل والفلسطينيين .

والسلام في المنطقة يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام ، وهو ما يعنى الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين ، وأى شيء غير ذلك لا يلبى متطلبات العدالة والأمن .

إن هناك أربعة تحديات رئيسية يجب مواجهتها في الشرق الأوسط ، أولها : الترتيبات الأمنية المشتركة في المنطقة ، والتي تتحمل دولها المسؤولية الأكبر فيها ، وثانيها : الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وثالثها : إيجاد فرص جديدة لتسوية الصراع العربي / الإسرائيلي ، وكلنا يعرف مدى عمق الكراهية التي جعلت هذا النزاع مؤلما وصعبا ، والآن يجب أن يكون واضحا لدى جميع الأطراف أن صنع السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلا وسطا ، يراعى ويضمن الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين ، وأنعهد بأن أحدا لن يكون أكثر جدية منا في العمل من أجل السلام الدائم ، وأخيرا فإنه يجب المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة في سبيل السلام والتقدم .

□ قرارات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني الصادرة في ٢٨ سبتمبر ١٩٩١

لتسجاما مع مبادرة السلام الفلسطينية سنة ١٩٨٨ والشرعية الدولية والعربية ، تعاملت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل إيجابي وفعال مع الأفكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استندت للشرعية الدولية ، كما رحبت بالعناصر الإيجابية التي وردت في إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش ، ومواقف المجموعة الأوروبية والاتحاد السوفيتي ودول عدم الانحياز وغيرها من الجهات الدولية ، إن منظمة التحرير الفلسطينية التي رحبت بالجهود والمساعى السلمية الجارية وتعاملت معها بإيجابية ، بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان بوش وجورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط ، ترى أن نجاح المساعى لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس التالية :

١. أولا : استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية وقراراتها بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والالتزام بتطبيقها والتي تكفل الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني .

٢. ثانيا : تأكيد اعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة . ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملا بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة .

٣. ثالثا : وقف الاستيطان في الأرض المحتلة ، بما فيها القدس ، كضرورة لا غنى عنها لبدء عملية السلام مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك .

٤. رابعا : حق منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل وخارج الوطن ، بما في ذلك القدس ، وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام على أساس متكافئ بما يؤكد مرجعيتها في هذا المجال .

٥. خامسا : تنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقا لقرارات القمم العربية .

□ سادسا : ضمان ترابط مراحل الحل وصولا إلى الحل النهائي الشامل طبقا لقرارات الشرعية الدولية .

ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهي تنطلق من هذه الأسس والمنطلقات تجاه مساعي السلام . فإنها تهدف إلى تحقيق ما يلي :

□ أولا : تأمين حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني وبما يضمن حقه في الحرية والاستقلال الوطني .

□ ثانيا : الاتساع الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف .

□ ثالثا : حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم بالقوة والإكراه وفق قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة القرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

□ رابعا : ضرورة أن تشمل أي ترتيبات انتقالية حق شعبنا في السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية والشئون السياسية والاقتصادية كافة .

□ خامسا : توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تمهيدا لممارسة حق تقرير المصير .

□ سادسا : توفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة باعتبارها غير شرعية ، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ .

إن المجلس الوطني يكلف اللجنة التنفيذية بالاستمرار بالجهود الجارية لتوفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني ، على أن ترفع النتائج إلى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي في ضوء المصلحة الوطنية العليا لشعبنا ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية التي بذلت في المرحلة السابقة كل الجهود الممكنة لدفع عملية السلام ، تأمل أن تبذل الأطراف الأخرى ، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، جهودها كي تساعد من جانبها على تذليل العقبات التي تضعها إسرائيل أمام هذه العملية السياسية الجارية ، وإبقاء باب العودة إلى مجلس الأمن مفتوحا من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية .

□ وثائق مفاوضات السلام نص الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد ١٨ أكتوبر ١٩٩١

صاحب المعالي :

بالنيابة عن الرئيس جورباتشوف والرئيس بوش يسرنا غاية السرور أن ننقل إلى معاليكم الدعوة المرفقة ، فبعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين ، توصلنا إلى قرار مفاده أن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانات قلما من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة ، إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ملتزمان على نحو عميق بمساعدة الأطراف على تحقيق هذه الفرصة .

ونتطلع إلى العمل معكم على نحو وثيق في هذا المسعى التاريخي ، كما نعتد على دعمكم المستمر ومشارككم الإيجابية . ولكي تسهل الاستعدادات للمؤتمر وللمفاوضات التي ستعقبه ، فإننا نرجو بالحاح تلقى ردكم الإيجابي في أسرع وقت ممكن ، ولكن قبل الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) بتوقيت واشنطن .

وتفضلوا ، صاحب المعالي ، بقبول أصدق المودة .

جيمس إيه . بيكر ، الثالث
بوريس نيمترييفيتش بانكين

دعوة

بعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين ، تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانات فيما من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة ، من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين ، بين إسرائيل والفلسطينيين ، وترتكز على قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وهما هذه العملية هو سلام حقيقي .

ولتحقيق هذه الغاية ، يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفيتي بدعوتكم إلى مؤتمر سلام ، تنبأه كلتا الدولتين ، ويليه فوراً مفاوضات مباشرة . وسيتم عقد المؤتمر في مدريد يوم ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ .

ويرجو الرئيس بوش والرئيس جورباتشوف منكم قبول هذه الدعوة على أكثر تقدير قبل الساعة السابعة من بعد ظهر يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ بتوقيت واشنطن ، وذلك لضمان التنظيم الملائم والاستعدادات للمؤتمر .

وسوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر . أما الأطراف التى ترغب فى حضور المفاوضات المتعددة الأطراف فسوف تجتمع بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات . ويعتقد متبنو قرار المؤتمر أن تتركز هذه المفاوضات على قضايا المنطقة المتنوعة ، مثل الرقابة على الأسلحة والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

وسوف ترأس الاجتماع ، الذى سيعقد على مستوى وزراء الخارجية ، الدولتان اللتان تبنيان القرار ، أما الحكومات المدعوة فتشمل إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن . أما الفلسطينيون فسيتم دعوتهم كجزء من الوفد الأردنى - الفلسطينى ، وستتم دعوة مصر إلى المؤتمر بصفة مشارك . وسيكون المجتمع الأوروبى مشاركاً فى المؤتمر جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وسوف يكون ممثلاً فى رئاسته . وسوف توجه دعوة لمجلس التعاون الخليجى لإرسال أمينه العام للحضور كمراقب ، كما ستوجه دعوة للدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى للمشاركة فى تنظيم المفاوضات الخاصة بالقضايا المتعددة الجوانب . كما ستوجه الدعوة للأمم المتحدة لإرسال مراقب يمثل الأمين العام .

ولن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف ، أو حق رفض الاتفاقات للتر

ستتوصل إليها . كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات للأطراف أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج . وبالإمكان عقد مؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف .

وبالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأرنسي . الفلسطيني المشترك ، فستكون المفاوضات على مراحل ، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت . وستكون هذه المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت . وستكون هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة . وبمجرد الاتفاق ، ستقوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمسة أعوام . وبدءاً من العالم الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت ، ستجرى المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ومن المفهوم أن الدولتين اللتين تبنيتا هذا القرار قد تعهدتا بإنجاح هذه العملية . كما أن هدفهما من عقد هذا للمؤتمر ومن المفاوضات هو مع الأطراف التي ستوافق على الحضور .

ويعتقد متبني المؤتمر أن هذه العملية تتيح فرصة واحدة لإنهاء عقود من المواجهة والصراع كما تبشر بالأمل في سلام دائم . ومن ثم ، يأمل متبني المؤتمر من الأطراف التوجه إلى هذه المفاوضات بروح من النوايا الطيبة والاحترام المتبادل ، وبهذه الطريقة ، يمكن لعملية السلام أن تبدأ في كسر جمود الشكوك وعدم الثقة المتبادلة اللذين يجعلان هذا الصراع مستمرا ، ولتسمح أيضاً للأطراف بالبدء في حل خلافاتها . والحق فإنه من خلال هذه العملية فقط يمكن تحقيق سلام حقيقي بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين . كما أنه من خلال هذه العملية فقط يمكن لشعوب الشرق الأوسط إحراز سلام وأمن يستحقونه عن جدارة .

□ رسالة التطمينات الأمريكية إلى القيادة الفلسطينية

فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١

إن القرار الفلسطينى بحضور مؤتمر السلام للبدء فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل يمثل خطوة مهمة فى السعى نحو سلام شامل وعادل ودائم فى المنطقة . وتعتقد الولايات المتحدة منذ زمن طويل بأن المشاركة الفلسطينية حيوية لنجاح مجهوداتنا .

وضمن إطار العملية التى نطلق فيها ، نرغب فى الرد على طلبكم تطمينات معينة تتعلق بهذه العملية . هذه التطمينات تمثل فهم ونوايا الولايات المتحدة حيال المؤتمر والمفاوضات الناجمة عنه .

إن هذه التطمينات منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة ، ولا تقوض أو تتألف قرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . إضافة لذلك لن يتم تزويد أحد الأطراف بتطمينات لا تعرفها جميع الأطراف الأخرى . وبهذا نستطيع أن نمنى شعورا بالثقة ونقلل من فرص سوء التفاهم .

وكما قال الرئيس جورج بوش فى خطابه فى ٦ مارس (آذار) ١٩٩١ أمام الكونجرس ، لا تزال الولايات المتحدة تعتقد بقوة بأن للسلام الشامل يجب أن يتأسس على قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ومبدأ الأرض مقابل السلام . كما وأن حلا كهذا يجب أن يوفر الأمن والاعتراف لجميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل ، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى . وأى شيء غير ذلك ، وكما أشار الرئيس ، سوف يفضّل أمام الامتحان المزيج للعدالة والأمن .

إن العملية التى نحاول خلقها تقدم للفلسطينيين طريقا لتحقيق هذه الأهداف ، وتعتقد الولايات المتحدة بأنه يجب أن تكون هناك نهاية للاحتلال الإسرائيلى ، وهذا يمكن أن يتم فقط عبر المفاوضات الصادقة والجادة . كما وتعتقد الولايات المتحدة بأن هذه العملية يجب أن تخلق علاقة جديدة من التبادل ، حيث يستطيع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين أن يحترم كل منهم أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية . ونعتقد أن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية وغيرها من القرارات التى تمس حياتهم ومصيرهم .

إن المفاوضات الثنائية للمباشرة ستبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر . وستجتمع

تلك الأطراف التي ترغب بحضور المفاوضات المتعددة الأطراف بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات . وبهذا الخصوص ، ستؤيد الولايات المتحدة مشاركة الفلسطينيين في أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف حول اللاجئين . وفي جميع المفاوضات المتعددة الأطراف ، وسيستند المؤتمر والمفاوضات التي تليه على قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

إن هذه العملية سوف تسير بمسارين من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين . إن الولايات المتحدة مصممة على تحقيق تسوية شاملة للنزاع العربى - الإسرائيلى ، وستبذل أقصى جهودها لتؤمن تقدم العملية فى كلا المسارين للوصول إلى هذا الهدف .

وسعى نحو تسوية شاملة يجب أن تتقدم جميع المفاوضات بأسرع ما يمكن نحو الاتفاق . ومن جانبها فإن الولايات المتحدة سوف تعمل من أجل مفاوضات جادة ، وسوف تسعى أيضا لتجنب التطويل والتلكؤ من جانب أى طرف .

سيكون المؤتمر برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وستكون المجموعة الأوروبية مشاركة فى المؤتمر إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتمثل برئاستها .

ويمكن للمؤتمر أن ينعقد ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف وبخصوص دور الأمم المتحدة ، سيبحث الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا للمؤتمر بصفة مراقب ، وستبقى الدولتان الراعيتان للمؤتمر الأمين العام على اطلاع حول تقديم المفاوضات . الاتفاقات التى يتم التوصل إليها بين الأطراف سيتم تسجيلها لدى سكرتارية الأمم المتحدة وتبلغ إلى مجلس الأمن ، وستسعى الأطراف لنيل مصادقة المجلس على هذه الاتفاقات . ولما كان من مصلحة كافة الأطراف أن تتجج هذه العملية ، فإن الولايات المتحدة لن تدعم أية عملية مناهضة أو موازية فى مجلس الأمن من خلال الاستمرار للنشاط لهذه العملية .

لا تسعى الولايات المتحدة لأن تحدد من يتحدث باسم الفلسطينيين فى هذه العملية . نحن نسمى لإطلاق عملية تفاوض سياسية تشرك الفلسطينيين مباشرة ، وتوفر طريقا لتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وللمشاركة فى تقرير مستقبلهم . ونعتقد بأن وفدا أردنيا - فلسطينيا مشتركا يوفر أفضل الطرق الواعدة لتحقيق هذه الناية .

الفلسطينيون وحدهم يستطيعون اختيار أعضاء ولدهم الذين لا يخضعون لفيئو من أى كان . وتلقم الولايات المتحدة بأن أعضاء الوفد سيكونون فلسطينيين من الأراضى يوافقون على التفاوض بمسارين ، وعلى مراحل ، ومستعدين للعيش بسلام مع إسرائيل ، ولا يمكن إلزام طرف بالجلوس مع أى أحد لا يريد الجلوس معه .

سيكون الفلسطينيون أحرارا فى إعلان المكون الفلسطينى فى الوفد المشترك ، ولإلقاء

بيان أثناء افتتاح المؤتمر . كما يمكنهم أن يقرروا أى قضية تتعلق بصلب المفاوضات خلال المفاوضات .

إن الولايات المتحدة تفهم الأهمية التى يطلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية . ولهذا نريد أن نطمئنكم إلى أن لا شئ مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم فى هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالباتهم بالقدس الشرقية أو بشكل حكما مسبقا أو سابقة لما سينتج عن المفاوضات . ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلا فى أنه لا يجب أن تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى ، وأن وضعها النهائى يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات . ولهذا لا نعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية . ونشجع كل الأطراف على تجنب الإجراءات من جانب واحد والتى قد تزيد من حدة التوتر المحلى أو تصعب من المفاوضات ، أو تستيق تقرير نتائجها النهائية . ويتمثل موقف الولايات المتحدة أيضا فى أن أى فلسطينى مقيم فى الأردن وذى روابط بعائلة مقدسية بارزة يصلح للمشاركة فى الجانب الأردنى من الوفد .

إضافة إلى ذلك فإن موقف الولايات المتحدة يتمثل أيضا فى أنه بإمكان فلسطينى القدس الشرقية المشاركة بالتصويت فى انتخابات سلطة حكم ذاتى انتقالية . وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أنه يجب أن يكون بإمكان فلسطينى القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة ، الذين تنطبق عليهم المقاييس الثلاثة للمشاركة فى المفاوضات حول الوضع النهائى . وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين فى طرح أية مسألة ، بما فى ذلك مسألة القدس الشرقية ، على المائدة .

ونظرا لشدة تعقد المسائل المطروحة وعمق المشاعر ، فإن الولايات المتحدة ما انفكت منذ زمن ترى أن وجود مرحلة انتقالية مطلوب لتهديم جدران الشك وعدم الثقة ووضع أسس مفاوضات قابلة للاستمرار حول الوضع النهائى للأراضى المحتلة . إن هدف المفاوضات حول الإجراءات الانتقالية هو تحقيق الانتقال المنظم والسلمى للسلطة من إسرائيل للفلسطينيين ، ويحتاج الفلسطينيون تحقيق السيطرة السريعة على القرارات (السياسية والاقتصادية وغيرها التى تمس حياتهم ، وللتكيف مع وضع جديد يمارس فيه الفلسطينيون السلطة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . ومن جانبها ستعمل الولايات المتحدة جاهدة منذ البداية وستشجع كل الأطراف على اتخاذ خطوات قادرة على خلق جو من الثقة والثقة المتبادلة بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان .

وكما تعلمون بخصوص المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين سيتم إجراء المفاوضات حسب مراحل ، تبدأ بالمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالي ، وستجرى هذه المباحثات بهدف الوصول إلى اتفاق فى غضون سنة واحدة . وما أن يتم الاتفاق لتستمر ترتيبات الحكم الذاتى لمدة خمس سنوات . وفى بداية السنة الثالثة من فترة ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالي ، ستجرى المفاوضات حول الوضع الدائم . ويتمثل هدف الولايات المتحدة فى أن تختتم

مفاوضات الوضع الدائم مع نهاية المرحلة الانتقالية .

لقد كان موقفنا منذ زمن طويل أن المفاوضات المباشرة والمستندة إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فقط قادرة على إيجاد سلام حقيقى ، ولا أحد يمكنه إملاء النتيجة مسبقا . وتلهم الولايات المتحدة أن الفلسطينيين يجب أن يكونوا أحرارا فى إثارة اية قضية مهمة بالنسبة لهم فى كلمات الافتتاح فى المؤتمر أو فى المفاوضات التى تليه . و هكذا فإن الفلسطينيين أحرار فى المناقشة من أجل أى نتيجة يعتقدون أنها الأفضل بالنسبة لمصيرهم ، وتقبل الولايات المتحدة أى نتيجة يتفق عليها الأطراف . وفى هذا العسد . والسجاما مع السياسات الأمريكية القائمة منذ زمن بعيد ، فإننا لا نستثنى الكونفيدرالية كنتيجة ممكنة للمفاوضات حول الوضع النهائى .

إن الولايات المتحدة مالتفكت تعتقد منذ زمن طويل أنه لا ينبغي لأى طرف أن يقوم بأفعال . من جانب واحد بهدف البت المسبق فى القضايا لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات . وفى هذا الصدد عارضت الولايات المتحدة وستواصل معارضتها للنشاط الاستيطانى فى الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ ، والذى يظل يمثل عقبة أمام السلام .

وستعمل الولايات المتحدة كوسيط أمين فى محاولة حل النزاع العربى . الإسرائيلى . وتتمثل نيتنا وثبة الاتحاد السوفيتى فى لعب دور القوة الدافعة فى هذه العملية لمساعدة الأطراف على التقدم فى اتجاه سلام شامل ، ولأى طرف أن يتصل بالرابعين فى أى وقت . وإن الولايات المتحدة مستعدة للمشاركة فى كل مراحل المفاوضات بموافقة الأطراف المشاركة فى كل مفاوضة .

هذه هى التطمينات التى تقدمها الولايات المتحدة بخصوص تنفيذ المبادرة التى ناقشناها . وإننا مقتنعون بأنه أمامنا فرصة حقيقية لتحقيق شىء مهم جدا فى عملية السلام ، ومستعدون للعمل الشاق معكم فى الفترة المقبلة لتعزيز التقدم الذى أحرزناه . ستكون هناك تحديات صعبة أمام جميع الأطراف . ولكن مع تواصل التزام الفلسطينيين ، أمامنا فرصة حقيقية للتحرك نحو مؤتمر سلام وإلى مفاوضات ، ومن ثم نحو السلم الأوسع الذى نصبو إليه جميعا .

رقم الإنتاج

١٩٩٤ / ٢٢٨١

مطالع القرآن الكريم - القاهرة - مصر



هذا الكتاب

اخترنا لهذا الكتاب اسم ، الطريق إلى مدريد ، لأن المقالات التي ضمها تابعت التطورات التي جعلت عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ممكنا ، وهو المؤتمر الذي قادت جولاته التفاوضية إلى محادثات ، أوسلو ، التي أسفرت عن الإعلان الفلسطيني الإسرائيلي الذي اصطلح على تسميته باتفاق غزة - أريحا ، أولا .

وقد كان لجمع المقالات في كتاب واحد ما يبرره ، بل ما يجعله الآن - بعد التوصل إلى الاتفاق - ضروريا : ليس فقط من باب - أو : من قبيل الانتفاع بتذكر التاريخ القريب ، وإنما من باب الحرص على أن نتعلم من تجاربنا العثمة ، وأن نستخدم التجربة بنتائجها في تحقيق إنجاز جديد ، ولنتذكر أننا الآن يسبيل دفع العملية التفاوضية على كل المسارات حتى نصل إلى السلام الشامل الذي نأمله ، ونعمل من أجل تحقيقه ، وينبغي أيضا أن نعمل حسابيه .

التوزيع : في الداخل والخارج

وكالة الأهرام للتوزيع

ش الجلاء - القاهرة

ت : ٥٧٨٦٠٦٩ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣